الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف – المسيلة .

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية.

قسم التاريخ.

العلاقات الأردنية الاسرائيلية و تأثيراتها على القضية الفلسطينية 1948 – 1994

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير تاريخ تخصص عالم معاصر

إعداد الطلبة :
- موالدية خيرة
- منجحي سمية
- ياحي جميلة

إشراف الأستاذ:
- بن قبي عيسى

السنة الجامعية : 1435- 1436 هـ/ 2014-2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أمهاتنا وآبائنا

إلى إخوتنا

إلى أساتذتنا

إلى زملائنا وزميلاتنا

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث

إلى كل من علمنا حرفا

نهدي هذا البحث المتواضع راجين من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح

شكر و تقدير

إلى أستاذنا الكريم بن قبي عيسى

الذي ساعدنا و أمد لنا يد العون و لم يبخل علينا بنصائحه

نتقدم له بخالص الشكر و عميق الامتنان

و فائق التقدير و الاحترام متمنين له المزيد من النجاحات

و لا يفوتنا ان نوجه شكرنا و امتناننا

الى كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة

شكرا.....

مقدمة

إن الموقع الجيو سياسي للأردن و اسرائيل فرض عليهما التزامات استراتيجية كبيرة فبالنسبة للأردن برزت كلاعب أساسي في الصراع العربي الاسرائيلي مند إعلان تشكل دولة اسرائيل في ظل عدم وجود طرف محاور ، فوجدت ضالتها في طموحات الملك عبد الله الاول خاصة بعد إعلان مشروع سوريا الكبرى.

من هنا المصير الجغرافي للأردن ارتبط بنوعية علاقته مع الكيان الصهيوني ، وفي ظل الانتداب البريطاني المعروف بسياسته المزدوجة من خلال الدعم الظاهر لإمارة الأردن والتحضير للإعلان عن قيام اسرائيل بدأت تتبلور العلاقات الاردنية الاسرائيلية من خلال اللقاءات السرية .

وطوال فترة هده العلاقات تبلور السلوك الدبلوماسي المتوارث إن صح التعبير لدى العائلة الحاكمة في الأردن اتجاه اليهود فالعلاقة بنيت منذ بداياتها على التفاهم ولم تشهد صراعا أو تأزما إلا في الحالات التي مست مصالح الأردن .

ويصطدم تاريخ هاتين الدولتين بواقعة مشتركة محورية ورئيسية في تاريخ علاقة الأردن بإسرائيل، وفي تاريخ المنطقة العربية، ألا وهي القضية الفلسطينية. فالموضوع حساس ودقيق لارتباطه بالقضية الفلسطينية وآثاره على مسارها، وأيضا تأثيره على مستوى الصراع العربي الصهيوني بشكل عام وهذا يعد بالدرجة الأولى سبب اختيارنا لهذا الموضوع. ومنه نستطيع أن نطرح عدة اشكاليات تتمثل في :

كيف تبلور الدافع الرئيسي لقيام أو تشكل العلاقات الأردنية الاسرائيلية عبر التاريخ ؟ هل كانت هذه العلاقة انطلاقا من الموقع الجيوسياسي للبلدين أم كانت هناك عوامل خارجية صنعتها؟ وهل ساهمت الحروب العربية الاسرائيلية في فتور هذه العلاقات أم العكس ؟ وهل عقد اتفاقية السلام بين الطرفين في سنة 1994 كان من مركز قوة أو ضعف للدولتين ؟ .

وبسبب طبيعة الموضوع فإنه وجب علينا استخدام المنهج التاريخي الوصفي وذلك لإعادة بناء الأحداث وتحليلها و الوقوف على خلفياتها.

وقد عمدنا إلى تقسيم البحث إلى ثلاث فصول ، في الفصل الأول وبما أن الأردن وإسرائيل تشكلتا حديثا ارتأينا ذكر أهم المحطات التي ساهمت في نشأة الدولتين،ثم في الفصل الثاني تحدثنا عن جذور العلاقات الأردنية الاسرائيلية ،ثم قمنا بتفصيلها حسب مراحل الحروب العربية الاسرائيلية وأهم الأحداث التي تخللتها . وفي الفصل الأخير كان بمثابة نتيجة رئيسية لهذه العلاقات والمتمثلة في معاهدة السلام عام 1994، لكون العلاقات هنا تخطت السياسة لتشمل الجوانب الأخرى، بالإضافة إلى الأبعاد والآثار التي خلفتها.

وقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر من بينها خالد عبد الرزاق الحباشنة صاحب كتاب العلاقات الأردنية الاسرائيلية والذي كان عبارة عن دراسة شاملة لهذا الموضوع ، بالإضافة إلى بيدرو بريجر الدبلوماسي الأرجنتيني والذي عاش في فلسطين وبعض الدول العربية وكان شاهدا على الأحداث هناك ووقائع القضية الفلسطينية ليقوم فيما بعد بنشر كتاب الصراع العربي الاسرائيلي مئة سؤال وجواب ، بالإضافة إلى كتب أخرى وموسوعات ومذكرات.

في الواقع إن موضوع العلاقات الأردنية الاسرائيلية لم يكن من السهل انجازه نظرا للنقص في الكتب المتخصصة ، بالإضافة إلى أن هذه العلاقات كانت سرية ولم تكن هناك علاقات رسمية موثقة إلا بعد عقد معاهدة السلام في 1994 , وبالتالي فإن الدراسة كانت تتطلب وقتا أطول من الذي منح لنا .

كما نشير إلى أن الدراسات الأكاديمية في التاريخ ،ربما أصبحت ذات شكل مختلف عن سابقتها بسبب الأحداث التي نشهدها يوميا ، والحقائق التي تظهر بين الفينة والأخرى وتأثيراتها على خيارات الباحثين وآرائهم أثناء الدراسة ، لكن الأهم من كل هذا هو تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الباحث في التاريخ فهو لا يقل أهمية عن العلوم الأخرى كما هو شائع لدى بعض الناس.

الفصل الأول

التبلور الجيوسياسي للأردن وإسرائيل

أولا – تشكل الدولة الأردنية

ثانيا – تشكل دولة إسرائيل

-أولا: تشكل الدولة الأردنية:

لم تكن شرقي الأردن قبل عام 1920 سوى تعبير يطلق على البلدة الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن وكانت في إدارتها تابعة للحكم العثماني بصفة تكاد اسمية ، ثم انتقلت إدارتها ابتداء من عام 1918 إلى حكومة فيصل بن الحسين العربية بدمشق.*

"و كانت المنطقة التي عرفت باسم شرقي الأردن جزء لا يتجزأ من بلاد الشام ، ارتبطت بها عبر القرون فخضعت للعثمانيين منذ عام 1517 وهو تاريخ خضوع بلاد الشام للعثمانيين وظلت خاضعة لهم مدة 400 سنة كشأن بلاد الشام وهو ما يشير إلى ارتباط المنطقة ببلاد الشام[1] ، ثم أصبحت تؤلف جزءا من المملكة العربية في دمشق بين 1918 – 1920 بعد الثورة العربية الكبرى لكنها لم تكن جزءا موحدا، فمن ناحية الشمال كانت عمان و الكرك تابعتين إلى دمشق ،ومن ناحية الجنوب كانت معان والعقبة تابعتين للملك حسين** في الحجاز. ولطالما كان الحسين يعتبر نفسه ملك البلاد العربية ،و لم تكن مسألة الحدود مثار خلاف بين فيصل في دمشق و أبيه في مكة. وبعد انتصار الثورة العربية تولت القوات البريطانية بقيادة الجنرال ألنبي*** الزحف إلى بلاد الشام بينما زحفت القوات العربية بقيادة فيصل بن الحسين حتى دخلت دمشق منهية بذلك الحكم العثماني لتلك البلاد ، وعندما جلت القوات العثمانية من بلاد الشام طلبت فرنسا من بريطانيا تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو فتم الاتفاق بين الطرفين في 30 سبتمبر 1918 لتنظيم إدارة بلاد

---

* انظر الملحق رقم 1ص75.

[1]- رأفت غنيمي الشيخ ، تاريخ العرب المعاصر ، دار روتاينرت للطباعة ، بيروت،1996،ص47.

** - الملك حسين أول من نادى باستقلال العرب من حكم الدولة العثماني .ولد 1854م قاد الثورة العربية الكبرى متحالفا مع البريطانيين ضد الدولة العثمانية لجعل الخلافة للعرب بدل الأتراك في1916 ولقب بملك العرب توفي سنة 1931. إبراهيم العابد، دليل القضية الفلسطينية أسئلة وأجوبة، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1969، ص 17.

***- الجنرال ألنبي :ولد سنة 1861 ضابط وإداري بريطاني،اشتهر بدوره في الحرب العالمية الأولى،حيث قاد القوات التي استولت على سورية وفلسطين،توفي سنة 1936.انظر:ابراهيم العابد،نفسه،ص 11.

الشام وتوزيع السلطات بينهما ريثما يبت في مصيرها نهائيا ، كل هذا دون استشارة العرب."

وينص الاتفاق على تقسيم بلاد الشام إلى ثلاث مناطق هي:

1-المنطقة الشرقية و تشمل ولاية سوريا القديمة من معان جنوبا حتى حدود تركيا شمالا مع أقضية أواب وجسر الشغور و الباب غربا والفرات شرقا ، وجعلت هذه المنطقة عربية. وتولى إدارتها العليا الأمير فيصل ، و يلاحظ أن هذه المنطقة تشمل منطقة شرقي الأردن .

2- المنطقة الغربية و هي عبارة عن سواحل سوريا وقد وضعت هذه المنطقة تحت النفوذ الفرنسي.

3-المنطقة الجنوبية وتشمل فلسطين وقد تولت السلطات الإنجليزية إدارتها.[1]

وأثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس بعد الحرب العالمية الأولى ، عقد اتفاق في باريس بين بريطانيا و فرنسا في 15 سبتمبر 1919 نص على إعطاء كل الأراضي السورية لفرنسا مقابل حصول بريطانيا على شمال العراق الذي كان من المتوقع العثور على البترول فيه ، وبهذا الاتفاق لم يحدث أي تغيير بالنسبة لمنطقة شرق الأردن ، فقد بقيت ضمن منطقة النفوذ البريطاني كما نصت عليه اتفاقية سايكس بيكو .

و كان اعتقاد فيصل بن الحسين الموجود بدمشق ،اعتقد هو ووالده الشريف حسين أنهم سيحصلون على استقلال البلاد العربية تحت حكمهم ، غير أن الجنرال ألنبي القائد العام لقوات الحلفاء في بلاد الشام استقبل فيصل بن الحسين في اليوم الثالث من دخول دمشق، وطلب إليه إقامة إدارة عسكرية عربية في المنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن والممتدة من العقبة إلى دمشق، على أن يكون حكامها العسكريون وموظفوها المدنيون من

[1] - أنيس صايغ ، الهاشميون و الثورة العربية الكبرى، [د-ن] ، بيروت،1966. ،ص 77.

العرب ومرتبطين مباشرة بفيصل الذي سيكون بدوره مسؤولا أمام الجنرال طوال فترة الحرب، و كان هذا التكليف من ألنبي لفيصل اعترافا من دول الوفاق بفضل القوات العربية في انتصار جيوش دول الوفاق في بلاد الشام وتحريرها من السيطرة العثمانية، وتنفيذا لاتفاقية سايكس بيكو أقيمت في دمشق التي دخلها فيصل في 01 أكتوبر 1918 حكومة عسكرية عربية يرأسها فيصل ، و قد ظلت منطقة شرقي الأردن تحت الإدارة العربية لفيصل حتى وصلها عبد الله بن الحسين في نوفمبر 1920 ، وفي مؤتمر سان ريمو المنعقد في أفريل 1920 جعلت منطقة شرقي الأردن من نصيب بريطانيا كجزء من الانتداب على فلسطين مع الإحتفاظ بشرط أساسي هو أن امتداد هذه المنطقة يكون في الأرض الواقعة بين نهر الأردن و الحدود الشرقية لفلسطين حسب تحديدها النهائي ، ويكون للدولة المنتدبة – انجلترا – الحق بموافقة مجلس عصبة الأمم في تأجيل أو وقف تنفيذ شروط الإنتداب التي ترى سريانها غير ملائم للظروف المحلية بهذه الجهات ، و أن تعد تدابير الحكم التي تراها ملائمة لهذه الظروف [1] .

وبعد أن احتل الحلفاء سوريا و فلسطين قررت الحكومة البريطانية تأسيس إدارة بريطانية في شرقي الأردن تكون منفصلة عن إدارة فلسطين و تحت رئاسة المندوب البريطاني في فلسطين هربرت صموئيل* اليهودي البريطاني وقد استخدم صموئيل عددا من الضباط البريطانيين في إدارة شرقي الأردن ، و تأسست بعدها حكومة محلية كان يرأسها أقوى شيوخ العشائر.

وعندما اجتاحت فرنسا مملكة الأمير فيصل بن الحسين بدمشق في جويلية 1920 غضب الملك حسين ملك الحجاز و فكر بالثأر من فرنسا ، فأرسل ابنه عبد الله** (وزير

---

[1] - رأفت غنيمي الشيخ ، المرجع السابق ، ص 57 ، 58.

* - هربرت صموئيل: (1970 –1963) سياسي بريطاني يهودي ولد ببريطانيا و هو المندوب السامي البريطاني في فلسطين ، كان أول وزير بريطاني يهودي يتبنى فكرة الصهيونية عام 1914 ، ولعب دورهام في خدمة المشروع الصهيوني في تحقيق الوطن القومي البديل ، و سعى لوضع فلسطين تحت الحماية البريطانية . انظر: عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات العربية للدراسات، بيروت، 1973، ص333.

** - الملك عبد الله (1882 - 1951) مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية. قدم إلى الشام لمحاربة الفرنسيين في سوريا الذين طردوا أخيه فيصل، وهناك عرض عليه وزير المستعمرات البريطاني إمارة شرق الأردن التي تحولت فيما بعد

خارجية حكومة الحجاز) على رأس حملة لهذا الغرض ، فاحتوت بريطانيا غضبة الشريف حسين و محاولات ثأر الأمير عبد الله فكانت إمارة الأردن ترضية لحلفاء الأمس وانتهى كل شيء وسار الأمير في ركب الأصدقاء بعد انتهاء المحادثات بين تشرشل وزير المستعمرات والأمير عبد الله بالإتفاق على شروط شفهية مؤقتة ، تعترف فيها بريطانيا برئاسة عبد الله للحكومة الوطنية المستقلة إداريا في شرق الأردن وتساعدها بمعونة مالية لإقامة إدارة حديثة ترجع بالمشورة إلى المندوب البريطاني في فلسطين ويتعهد رئيسها بالمحافظة على حدود فلسطين وسوريا من عدوان البدو و الحضر، مقابل ذلك تبذل الحكومة البريطانية المساعي الرامية لتحسين العلاقات بين الأمير و السلطة الفرنسية في سوريا.[1]

"وهكذا فبلاد شرقي الأردن اقتطعها البريطانيون من سوريا بناء على اتفاق سايكس بيكو لتكوين دولة قائمة بنفسها، دون أن يؤخذ بعين الاعتبار كون هذه البلاد فقيرة و محرومة من موارد مالية لا تكاد تكفي لسد نفقات الدولة ، لا كونها متأخرة وعدد متعلميها قليل ، كل ذلك لم يقف حائل في وجه الخطط البريطانية التي لم تتأخر عن بذل قدر من المال لضمان سيطرتها على هذه البقعة الإستراتيجية الهامة من الشرق الأدنى الممتدة من جنوب مدينة درعا إلى خليج العقبة ،ورصدت بريطانيا في ميزانيتها مساعدة مالية سنوية تمنح لشرقي الأردن التي ليس لها أن تخشى حدوث أو قيام معارضة لها طالما يخيم الجهل على البلاد .وكان قصد بريطانيا من إقامة إمارة شرق الأردن في بقعة من الأراضي الصحراوية التابعة لسورية هو أن تستفيد من موقعها الإستراتيجي الذي يسيطر على ما جاوره من الاقطار العربية ،و رضيت أن تتحمل الجزء الأكبر من ميزانيتها وهي تعلم أن الإمارة يعوزها كل مقومات الدولة وعناصر وجودها"[2].

إلى مملكة بعد انتهاء الانتداب البريطاني، لعب دورا محوريا في سقوط فلسطين.انظر:عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 334.انظر الملحق رقم 2 ص 76.

[1] - محمد فاروق الخالدي ، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام – دراسة تحليلية للنصف الاول من القرن العشرين ، دار الراوي، المملكة العربية السعودية ، 2000 ، ص 425.

[2] - أحمد طربين ،تاريخ المشرق العربي المعاصر،المطبعة الجديدة،دمشق،1986 ، ص 426 .

واهتمت الحكومة البريطانية بإقامتها لإمارة شرق الأردن تحقيقا لمآرب سياسية وإستراتيجية تخصها، من أهمها تأمين القطاع العربي في الطريق البري إلى الهند ، فيما بين الخليج والبحر المتوسط خاصة بعد أن أثبتت وسائل المواصلات السريعة أهمية الوطن العربي بالنسبة لاتصالات انجلترا بالهند و أيضا إنشاء قاعدة لنفوذها السياسي و الإستراتيجي في هذه المنطقة تشرف منها على بقية أجزاء الوطن العربي خاصة المشرقية، وخاصة بعد ظهور البترول و ازدياد المصالح البريطانية في أقطار العالم العربي.

و رأت حكومة بريطانيا أن تعيين الأمير عبد الله على هذه الإمارة من الممكن أن يحقق أكثر من هدف فيما لو تسترت وراء حاكم عربي يخضع لسيطرتها و هو ما تم بالفعل ، ويجب أن نذكر أن إقامة إمارة شرقي الأردن استتبعها تشكيل حكومة عربية في عمان برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين في 11 أفريل 1991 بمؤازرة بريطانيا ، حيث كان أعضاء الحكومة في معظمهم من قادة حزب الاستقلال وريث جمعية العربية الفتاة* التي تم حلها في عهد فيصل ، و لم يكن بينهم سوى أردني واحد وأربعة من السوريين واثنان من الحجاز و فلسطيني واحد ، كما تم تعيين سبعة من المستشارين السياسيين البريطانيين لمساعدة الأمير في الإشراف على سير الإدارة الجديدة ، وكان أعضاء حزب الاستقلال قد غادروا سوريا و مارسوا نشاطهم السياسي في عمان و كانوا على علاقة طيبة بالأمير عبد الله و الممثل البريطاني.

لو أوفدت إليه الحكومة البريطانية مبعوثا من طرفها الذي وصل إلى عمان في 12 اكتوبر 1921 ،وقدم اقتراحات للحكومة البريطانية قبلت بها و تنص على:

- استمرار الإدارة التي يرأسها الأمير عبد الله في شرق الأردن.
- إخراج الموظفين السوريين من أعضاء حزب الاستقلال من البلاد.

* - جمعية العربية الفتاة:هي جمعية عربية سياسية أنشئت سنة 1909 بباريس ،و كان هدفها المطالبة بحقوق الدول العربية تحت الحكم العثماني لترفع مطلب الحكم الذاتي الذي تحول فيما بعد إلى المطالبة بالاستقلال التام. انظر: محمود حسن صالح منسي، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة، 2002 ، ص 222.

- تخفيض مخصصات الأمير المالية.
- إصدار بيان رسمي من الحكومة البريطانية بإستثناء شرق الأردن من وعد بلفور .
- الضغط على الأمير عبد الله لتسليم المتهمين بالاعتداء على غورو الجنرال الفرنسي في سوريا واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم.
- دعوة الأمير عبد الله لزيارة لندن للتباحث معه في مستقبل البلاد. [1]

ونظرا لضعف الموارد الطبيعية لشرقي الأردن ، كان لابد من حصول حكومة الأمير عبد الله على معونة خارجية حتى يتمكن من توفير احتياجات أهل الإمارة ،ومن ثم اتفق الأمير عبد الله مع السير تشرشل في مارس 1921 على أن تقدم بريطانيا معونة مالية بريطانية مقدارها 180 ألف جنيه استرليني سنويا ، وغالبا ما استعملت هذه المعونة كوسيلة للضغط و الابتزاز ضد الحكومة الأردنية .

"وفي سبتمبر 1922 وافق مجلس عصبة الأمم على إلحاق شرقي الأردن بسلطة الإنتداب في فلسطين مع استثنائها من مقتضيات وعد بلفور،و تمكنت بذلك السياسة البريطانية من خلق دولة موالية تؤلف حلقة في مواصلاتها بين البحر المتوسط والخليج العربي، فضلا على أن اصطناع هذه الدولة منحها فائدة مزدوجة، إذ أخرجت مقاطعة هامة من المنطقة الموعودة لإنشاء الوطن القومي اليهودي من جهة و كافأت عبد الله و كفلت ولاءه من جهة أخرى."

وبعد تولي بريطانيا تطبيق نظام الانتداب على شرق الأردن، زار الأمير عبد الله في 16 أكتوبر 1922 لندن بصحبة المعتمد البريطاني جون فيلبي، حيث تفاوض مع المسؤولين في وزارة المستعمرات من أجل استقلال الأردن ، ولعقد معاهدة مع الحكومة البريطانية لتنظيم العلاقات بين البلدين...إلا أن بريطانيا لم تستجب لمطالبه ، ومن ثم

[1] -رأفت غنيمي الشيخ ، المرجع السابق ، ص 60 .

وعدته على لسان المندوب السامي في فلسطين بإقامة حكومة مستقلة لاحقا[1] ، فعاد الأمير إلى عمان أوائل جانفي 1923 تاركا رئيس وزرائه علي رضا الركابي في لندن ليتابع المفاوضات وطالت مدة بقاء الركابي في لندن دون التوصل إلى نتيجة.وتوقفت المحادثات بين الحكومتين الأردنية و البريطانية إلى أن زار عمان هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني وقام بإبلاغ الأمير عبد الله عن استعداد بريطانيا الاعتراف رسميا باستقلال شرقي الأردن في 15 ماي 1923، وعقد معاهدة مع الحكومة الأردنية بهدف ترتيب العلاقات وتنظيم شؤون الانتداب ومنح الإدارة الوطنية في الأردن شيئا من الإستقلال.[2] وقد أدلى السير هربرت صموئيل بالتصريح التالي بعدما خولته الحكومة البريطانية بذلك :**" إن حكومة جلالته قررت أن تعترف بوجود دولة شرقي الأردن المستقلة برئاسة سمو الملك عبد الله على أن تقوم فيها حكومة دستورية ترتبط بمعاهدة مع الحكومة البريطانية ، تكفل لها تحقيق التزاماتها الدولية بخصوص هذه البلاد**"، وذلك في حفل رسمي حضره رجال الحكومة و وفود من فلسطين.[3]

و ألقى الأمير عبد الله خطابا جاء فيه :**"و إنني في هذا الموقف أخبركم بما تم على يد صاحب الجلالة الهاشمية ، وصاحب الامبراطورية البريطانية من العهد الضامن إن شاء الله لكل الرغائب وأشترك معكم بكل سرور في هذه الحفلة كما كان قد تم أثناء وجودي في لندن من اعتراف الحكومة البريطانية باستقلال هذا القسم من المملكة العربية ولا شك بأن ذلك من نتائج السياسة الحكيمة التي اتبعت هنا، ومعاضدة الحكومة البريطانية العظمى ...." "وإننا نبشر شعبينا بأن حكومتنا ستشرع في إعداد القانون الأساسي للمنطقة وتعديل قانون الانتخابات مما يوافق روح البلاد وطبيعتها**

[1] - أحمد طربين ، المرجع السابق، ص 429.
[2] - علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر -عهد الادارة- ،الطبعة 2 ،[د-ن] ، عمان ، 1989 ، ص 33.
[3] - جيهان بنت ابراهيم شار علي عبد الرحيم ، الآثار السياسية و الحضارية للانتداب الفرنسي و البريطاني على بلاد الشام ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 2011 ، ص 258.

وبيئتها ...،ولا يمكن أن نغفل عن شكر الحكومة البريطانية العظمى حليفة العرب وعضيدهم القوي في السياسة العربية منذ النهضة العربية المباركة حتى الآن".[1]

"فصموئيل كان يهدف إلى جعل شرق الأردن ملجأ للفلسطينيين الذين كان ينوي تهجيرهم من أرضهم و إسكان اليهود محلهم ، لذلك استجابت بريطانيا إلى دعوة الأمير عبد الله الهادفة إلى تثبيت كيان الإمارة شرق الأردن خاصة فيما يتعلق منه بفصل منطقة شرق الأردن عن فلسطين و تثبيت حدودها، كما ساعدته بريطانيا في ضم العقبة و معان إلى شرق الأردن لما لها من أهمية عسكرية و اقتصادية". [2]

وقد شهدت فترة حكم الإمارة عدة أحداث داخلية و خارجية كانت على النحو التالي:

- أولا : مواجهة الأمير عبد الله لثورات القبائل الأردنية مواجهة عنيفة للحفاظ على هيبة الحكومة وقد استعان في ذلك ببعض الضباط والجنود البريطانيين إلى جانب طائرات من السلاح الجوي البريطاني نظرا لأن حكومة الأمير لم تكن قد استكملت بعد استعداداته ،وقد انتهت كل هذه الثورات القبلية باستخدام قوة الحكومة المدعومة بقوات بريطانية و كان الأمير عبد الله كثيرا ما كان يلجأ إلى إصدار العفو عن مثيري الفتن والعاصين بعد إخضاعهم .

- ثانيا: مواجهة مشكلة الحدود ذلك أنه كان على الحكومة الأردنية تحديد حدود الإمارة مع نجد ومع الحجاز ومع العراق وقد تم تسويتها سواء من خلال مؤتمرات أو اتفاقيات دون مشاكل أين يحكم الهاشميون.

- ثالثا: استقرار العلاقات الأردنية البريطانية وقد تمثل ذلك في عقد معاهدة في 20 فيفري 1928 جاءت بعد انتهاء مشكلة الحدود بين شرق الأردن وجيرانها واستجابة لمساعي الأمير عبد الله وضغوط لجنة الإنتدابات التابعة للأمم المتحدة. [3]

---

[1] - عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة ، الطبعة 2 ، الدار المتحدة للنشر ،بيروت ، 1979،ص 171-172.
[2] -جيهان بنت ابراهيم شار علي عبد الرحيم،المرجع السابق ،ص 259 .
[3] - رأفت غنيمي الشيخ،المرجع السابق،ص63.

وفي 20 فيفري 1928 تم في القدس التوقيع على المعاهدة و من بنودها:

- وضع قانون أساسي للبلاد (الدستور).
- تنازل حكومة الإنتداب للأمير عبد الله عن السلطتين التشريعية و التنفيذية .
- لحكومة بريطانيا حق الإحتفاظ بقوات مسلحة في شرق الأردن.
- تقدم بريطانيا معونة مالية للأردن سنويا.

وفي 6 أفريل 1928 صدر دستور لشرق الأردن تولى بمقتضاه الأمير عبد الله سلطات التشريع والإدارة ،وكان يعاونه مجلس (شورى) تشريعي وتنفيذي ... وكانت هناك حكومة الانتداب على فلسطين والأردن يحتلها في عمان مقيم دائم، يعاونه هيئة من المستشارين البريطانيين وكانت صلاحيات الأمير و المجلس التشريعي مقيدة بالتزامات شرق الأردن نحو بريطانيا.[1]

ولكن الوطنيين عارضوا المعاهدة و ردوا الدستور لأنهما لا يحققان أماني البلاد و استقلالها ،وقاموا بعقد مؤتمر عام في جويلية 1928 ،وضعوا فيه ميثاقا وطنيا دعوا الشعب إلى التمسك به والسعي للاستقلال وشجب الإنتداب و عدم الإعتراف به إلا كمساعدة فنية نزيهة ، واتهم الأمير عبد الله بملاينة الاحتلال وملاينته، وسعيه وراء أطماعه الشخصية ، هذا الميثاق الذي انبثق عن هذا المؤتمر نص على ما يأتي :

-إمارة شرقي الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة.
-تدار بحكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبد الله و أحفاده من بعده.
-عدم الاعتراف بالانتداب إلا كمساعدة فنية بموجب اتفاق بين الأردن و بريطانيا دون المساس بالسيادة القومية .
-رفض تصريح بلفور.
-رفض أي تجنيد لا يصدر عن حكومة وطنية دستورية .

[1] - محمود حسن صالح منسي، الشرق العربي المعاصر-الهلال الخصيب-، جامعة الأزهر، القاهرة، 1995، ص312.

-رفض تحمل شرق الأردن لنفقات قوات الاحتلال[1].

ورفع الميثاق إلى الأمير عبد الله، فأحاله إلى المعتمد البريطاني الذي شكك في إمكانية قيام حكم نيابي صحيح حاليا ،بدعوى أن الشعب لم يثبت مقدرته على تحمل مثل هذه المسؤوليات، ثم انتقلت المعارضة إلى المجلس التشريعي فطالبت بالإستغناء عن الموظفين غير الأردنيين في البداية وعدد القضايا الوطنية التي ينبغي الوصول إليها، ولكن غضبة الوطنيين وحملاتهم القاسية لم تلق سوى القمع و الدسيسة من جانب الحكام و من ورائهم الانجليز [2].

"وتجلت السيطرة البريطانية ليس في الممثلين السياسيين فحسب، وإنما أيضا بالفيلق الأردني الذي أنشئ في 1921 ونظمه ودربه الضابط بيك ثم ساعده في قيادته بعد عام 1930 الميجر جلوب* و كان قبلئذ رئيسا لدائرة البدو في العراق ،وفي عام 1939 حل جلوب محل الجنرال بيك على رأس الفيلق العربي و كان الإنضمام إلى ذلك الفيلق يتم على أساس التطوع من أي بلد عربي ، شرط السلامة البدنية، ولذلك ضم بين صفوفه عراقيين و حجازيين و سوريين و فلسطينيين إضافة إلى الأردنيين، وظل قائدا للجيش الأردني حتى طرده عام 1956.[3] إن هذا الجيش الأردني لم يكن منظمة عسكرية فحسب وإنما كان أداة ضغط سياسي بيد سلطة الاحتلال ، يختار رجاله من العشائر والأسر المعروفة، وإلى جانب هذا الفيلق تكون في شرق الأردن قوة عرفت باسم قوة حدود شرق الأردن و ذلك بعد معاهدة 1928 وكانت مهمته الوحيدة الدفاع عن الحدود..، وازدادت القوتان عددا وتحديثا خلال الحرب العالمية الثانية و استخدمتا خارج حدود الأردن ، هذه

---

[1] - جيهان بنت ابراهيم شار علي عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص 264.

[2] - محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 318.

* - الميجر جلوب: (1897-1986) ضابط بريطاني عرف بقيادته الجيش العربي الأردني بين العامين 1939-1956خلف جلوب فريدريك جيرارد بيك في قيادة الجيش العربي الأردني، وفي تلك الفترة حول الجيش إلى أفضل قوة تدريباً في المنطقة العربية. بقي في منصب قيادة الجيش العربي الأردني حتى1956 حيث أعفاه الملك الحسين بن طلال بالتنسيق مع حركة الضباط الأحرار الأردنيين من مهامه في قرار تعريب قيادة الجيش العربي التاريخي. وكان هذا القرار بمثابة صدمة للإمبراطورية البريطانية وأدى إلى تدهور العلاقات الأردنية مع بريطانيا. انظر: حسني أدهم جرار، شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيد الصهيوني،1920-1933، دار الفرقان، عمان، 1922، ص 85.

[3] - أحمد طربين ، المرجع السابق ، ص 431 .

الحرب التي وقف فيها الأمير عبد الله لجانب الحلفاء، واعترافا بمجهوداته لصالح الحلفاء وعدت بريطانيا بمنحه الإستقلال مكافأة على إخلاصه لبريطانيا، فوقعت معاهدة تحالف بينهما في لندن في 1946/03/22 ، اعترفت خلالها بريطانيا بشرقي الأردن دولة مستقلة ، على أن تحتفظ دولة الإنتداب بحق إبقاء قوات لها في الأردن مع استخدام التسهيلات في النقل و المواصلات و تدريب القوات المسلحة و التشاور التام والصريح في أمور السياسة الخارجية ، التي يمكن أن تؤثر على مصالحهما المشتركة". [1]

وفي 1946/05/25 أصبحت الإمارة تحمل اسم– المملكة الهاشمية الأردنية–،ثم وقعت معاهدة جديدة بين الطرفين في 1948/03/15 خفضت فيها صلاحيات بريطانيا العسكرية في الأردن، ومع ذلك احتفظت بحق تملك قاعدتين جويتين في الأردن ،ثم وعد الملك بإنجاز دستور للبلاد أمام مجلس الأعيان و النواب خلال خطاب العرش فقال:" **وتنجيزا لهذا سيصار في أثناء هذه الدورة إلى تأليف لجنة خاصة من الخبراء وأكفاء الحقوقيين لوضع مشروع التعديلات الدستورية على أحدث الأسس و أوفاها بمصلحة الأمة....، وإن حكومتي العاملة في الوقت ذاته على توحيد القوانين مع الإصلاح المرتجى في المجالات الثقافية و الإدارية و الاقتصادية.**" [2]

[1] - محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق ،ص 318.
[2] -عبد الله بن الحسين ، المرجع السابق ، ص 249 .

-ثانيا: تشكل دولة اسرائيل:

إن فكرة إنشاء وطن قومي لليهود ، لم يكن مجرد حلم عابر ، بل حسب المؤرخين حصيلة جهود بذلها اليهود المنتشرين في جميع أنحاء العالم من أجل إقامة وطن لهم في فلسطين أرضهم الموعودة ، وقد بدأ التخطيط لهذا الأمر عندما عقدوا مؤتمرا في مدينة بازل بسويسرا سنة 1897 ، و انتهى بقيام هذا الكيان في 14 ماي 1948 . وقد قمنا بحصر تشكل دولة اسرائيل بين أهم مرحلتين هما مؤتمر بازل 1897 إلى غاية قيامها سنة 1948.

1-تطور فكرة انشاء دولة اسرائيل :

كانت أول الدعوات لتحقيق هذه الفكرة على يد التاجر الدنماركي أوليغر بولي عام 1695 ، الذي أعد خطة لتوطين اليهود في فلسطين و قام بتسليمها إلى ملوك أوربا في ذلك الوقت ، حيث شاعت مقولة مفادها أن لا صهيونية بدون استيطان ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضيهم و تسييجها تماما .... وترويج مقولة " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض "[1].

وعبارة -أرض بلا شعب لشعب بلا أرض- هي في الحقيقة نتيجة لتأثر مؤسسيها بالأفكار الأوربية ذات النزعة الاستعمارية ، و التي تحمل في طياتها (في نظرهم) الحضارة والتقدم لتلك الشعوب المسيطر عليها.

بغض النظر عمن نطق عبارة " شعب بدون ارض ، لأرض بدون شعب " للمرة الأولى فقد تحولت هذه العبارة إلى إحدى الأساطير المؤسسة لدولة اسرائيل لإضفاء صبغة من الشرعية على استعمار فلسطين [2].

---

[1]- فوزي الجدبة ،قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، الجامعة الاسلامية ، غزة – فلسطين ، 2008 ، ص 5 .

[2]- بيدرو بريجر ،الصراع العربي – الاسرائيلي ، مئة سؤال و جواب ، وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية،مركز الدراسات الوحدة العربية ، ترجمة : ابراهيم صالح ، مراجعة و تدقيق : اكسم فياض ،بيروت ، 2012 ، ص 30 .

إذا فالمناخ السياسي في أوروبا ساعد بشدة في تبلور الدولة اليهودية ، بالإضافة إلى الأوساط الفاعلة في المجتمعات الأوروبية من الشخصيات اليهودية ذات الوزن الاجتماعي و الاقتصادي الهام ، خاصة الشخصيات اليهودية الإنجليزية ، لأن بريطانيا فوضت حمايتها على فلسطين و بالتالي فإنه يمكن القول أن المصالح الدينية أو القومية ، إن صح التعبير لليهود في فلسطين تداخلت مع مصالح و أطماع بريطانيا في المنطقة ككل ، بالإضافة إلى أنه يعكس العلاقة بين الهيئة السياسية في بريطانيا و تعاونهما الوثيق.

– فيما بعد قرر اليهود أن يجتمعوا و يتفقوا حول قرار موحد لمشروع دولتهم وكان أول مؤتمر في مدينة بازل السويسرية في أغسطس 1897 .

2– مؤتمر بازل في أوت 1897 اللبنة السياسية الأولى لإسرائيل :

كان مزمعا عقده في ميونيخ ، بيد أن المعارضة الشديدة من قبل التجمع اليهودي هناك و الحاخامية في ميونيخ حالت دون ذلك و قد عقد برئاسة تيودور هرتزل الذي حدد في خطاب الافتتاح أن هدف المؤتمر هو وضع حجر الأساس لوطن قومي لليهود، و أكد أن المسألة اليهودية لا يمكن حلها من خلال التوطن البطيء أو التسلل بدون مفاوضات سياسية أو ضمانات دولية أو اعتراف قانوني بالمشروع الاستيطاني من قبل الدول الكبرى ، وقد حدد المؤتمر ثلاثة أساليب مترابطة لتحقيق الهدف الصهيوني وهي: تنمية استيطان فلسطين بالعمال الزراعيين ، و تقوية وتنمية الوعي القومي اليهودي و الثقافة اليهودية ، ثم أخيرا اتخاذ اجراءات تمهيدية للحصول على الموافقة الدولية لتنفيذ المشروع الصهيوني. [1]

[1]- عبد الوهاب المسيري ، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ،[د- ن]، [د- م]،[د- ت] ، ص 144.

وحتى عام 1881 الذي يعتبره المؤرخ اليهودي والتر لاكور بداية التاريخ الرسمي للاستيطان اليهودي في فلسطين، بعد أن وصل حوالي 3000 يهودي من أوروبا الشرقية إلى فلسطين ليتمكنوا من إنشاء عدد من المستوطنات في الفترة من 1882 – 1884. [1]

و قد تم دراسة هذه المسألة في المؤتمر ،وقدم اقتراح بإنشاء صندوق لشراء الأراضي الفلسطينية لتحقيق الاستيطان اليهودي وهو الاقتراح الذي تجسد بعدئذ فيما سمي بالصندوق القومي اليهودي.[2]

يمكن القول هنا أن مؤتمر بازل هو القاعدة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية لدولة الكيان الصهيوني.

3- ولاء بريطانيا التاريخي لليهود وعد بلفور 1917 :

وفي الوقت الذي كان البريطانيون يراقبون تفكك الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى من جهة ، كانوا يحيكون دسائس التحالفات للسيطرة على المنطقة بما فيها فلسطين من جهة أخرى، فقد كان هنري مكماهون الممثل البريطاني في القاهرة عام 1915 على اتصال دائم مع القادة العرب، فبينما كان البريطانيون أصحاب التجارب و المهارات الاستعمارية يتفاوضون من أجل استغلال الدول العربية ،وكانوا يطلقون وعودا لليهود بخصوص دعمهم في انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ، و ذلك قبل أن يسيطروا على المنطقة "رغم تناقض الوعدين من الناحية المنطقية".[3]

من خلال هذا نلاحظ الدهاء السياسي للبريطانيين من خلال الإمساك بكل آمال شعوب المنطقة بما في ذلك اليهود ، فتم استصدار الوعد الأشهر ربما في التاريخ البريطاني و العربي و حتى على المستوى العالمي ألا وهو وعد بلفور ، وعبارة وعد بلفور تطلق على الرسالة التي وجهها اللورد آرثر جيمس بلفور وزير خارجية بريطانيا يوم 2

[1]- فوزي الجدبة،المرجع السابق،ص6.
[2]- عبد الوهاب المسيري،المرجع السابق ،ص 144 .
[3]- بيدرو بريجر،المصدر السابق،ص33.

نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1917 ، الى البارون ليونيل فالتر روتشيلد ، يعلن فيها أن الحكومة البريطانية تتعهد بأن تساعد اليهود على إقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

إذا فوعد بلفور كان المنعرج الحاسم لقيام الكيان الصهيوني في فلسطين ومنه تستنتج أن فلسطين تم تقديمها على طبق من ذهب لليهود ، رغم جهودهم في تحقيق حلمهم طوال عشرات السنين ، من خلال استغلال إمكانياتهم و توحدهم ، إلا أن الدولة لم تكن لتقام لولا القوى العظمى الأوربية ، وهذه المسألة بالذات تخلق نوعا من التناقض لأن تاريخ اليهود في أوربا مليء بالدم و الاضطهاد.

كما يوضح ذلك في كتاب صك المؤامرة ، وعد بلفور : " **إن وعد بلفور لم يصدر إرضاءا لليهود ، ولا تحت ضغط الصهاينة ، إنما صدر تطبيقا لاتفاق دولي بين الدول الاستعمارية** "[1] . هذا الاتفاق الذي عرف باتفاقية سايكس بيكو سنة 1916 ومن هنا اتضحت المؤامرات و الاتفاقيات الدولية حول مصير فلسطين بصفة خاصة و المنطقة العربية بصفة عامة و أيضا اتضح جليا إصرار اليهود على إقامة وطن لهم في فلسطين ، و أيضا وعد بلفور أعطى الثقة و الحماس لليهود ، بل كان أكثر من ذلك فهو ضمان أبدي للصراع العربي الصهيوني .

و في السياق ذاته ، قال الدبلوماسي الأمريكي السابق هنري كسنجر لأحد أصدقاءه ذات مرة : " **إنني على الإطلاق لا أعالج الأزمات عندما تفتر حدتها ، بل أتناولها فقط عندما تكون محتدمة ، فهذا يمكنني من أن أقدر أبطالها الواحد مقابل الآخر،لا يحسب ما يستحقه منذ عشرة أو عشرين سنة مضت و لكن يحسب ما يستحقه كل منهم في اللحظة ذاتها** " ، و قد كان يعني بشكل خاص الشرق الأوسط [2].

---

[1]- جميل عطية ابراهيم - صلاح عيسى،صك المؤامرة وعد بلفور 1917/11/02 ، [د- م]،[د-ن]، [د- ت] ،ص 5.

[2]– ادوارد ر. ف . شيهان،العرب و الاسرائيليون و كسنجر ، وزارة الاعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ،[د– م] ،[د– ت] ، ص 37.

4- قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين و إعلان قيام دولة اسرائيل :

إن المنهج الاستيطاني الاستعماري لليهود في فلسطين ، أخذ منعرجا آخر و قد أخذت فكرة استحالة التعايش بين اليهود و العرب تزداد قوة منذ أن طرحت لجنة بيل *التقسيم كالحل الأنسب لفلسطين . كما أسهمت الحرب العالمية الثانية بزيادة الهجرة الجماعية لليهود إلى فلسطين بدعم من حكومة الولايات المتحدة الامريكية و الإتحاد السوفياتي ،وهذا ما دعا بريطانيا إلى اتخاذ قرار بالانسحاب من فلسطين .

يأتي هذا التحول مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، و ظهور قطبين عملاقين هما الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي ، و يمكن القول أن الخطابات تغيرت لكن الأهداف بقيت كما هي ، و واصلت الدول للكبرى دعمها للكيان الصهيوني ، من خلال إقرارها تحت مظلة القانون الدولي بمشروع حل الدولتين .

" ففي التاسع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر عام 1947 صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار181 الذي أقر تقسيم فلسطين إلى دولتين ،كان قرار التقسيم منحازا بوضوح إلى اليهود مع أنهم كانوا أقلية ، إذ منحهم أكثر من 56% من الأرض ، وخصص للعرب بالكاد 43% ، ونظرا إلى الأهمية الخاصة لمدينة القدس لاحتوائها على أماكن مقدسة للمسيحيين واليهود والعرب فقد اتخذ قرار بتحويلها إلى كيان ذو استقلال ذاتي تتولى إدارته الأمم المتحدة".[1]

* – لجنة بيل : و تعرف رسميا باسم اللجنة الملكية الفلسطينية و هي لجنة تحقيق ملكية بريطانية نظمت لاقتراح تغييرات على الانتداب البريطاني على فلسطين في اعقاب اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 –1939) كان يرأسها اينل بيل و في 11 نوفمبر 1936 وصلت اللجنة الفلسطينية للتحقيق في الاسباب وراء الانتفاضة و عادت 18 جانفي 1937 جاء في تقرير اللجنة الذي انتشر في 8 جوان 1937 بإنشاء ثلاث اقاليم في فلسطين – اقليم تحت الانتداب البريطاني يضم بيت لحم و الناصرة و دولة يهودية ، و يتحد جزء مع شرق الاردن و يكون دولة عربية. انظر شفيق الرشيدات، صك الانتداب في ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، جـ1،[د–ن]،[د–م]،[د–ت]، ص71.

[1]- بيدرو بربيجر ، مصدر سابق ، ص 41 - 42 .

وبعد إقرار الأمم المتحدة بحل الدولتين ، جاء الإعلان التاريخي لقيام دولة اسرائيل في 14 ماي 1948 ، أي قبل يوم من انتهاء الانتداب البريطاني.

و أخيرا يمكن القول أن الجهود الصهيونية ومن ورائها القوى الاستعمارية قد تكللت بالنجاح ،عندما تم الإعلان عن قيام دولة اسرائيل على 77.4% من مساحة فلسطين التاريخية ، و تمكنت من طرد معظم السكان الفلسطينيين بعد أن ارتكبت العديد من المذابح و المجازر و تدمير القرى و المدن الفلسطينية [1].

ما يعني في الحقيقة أنه منذ البداية أخذت اسرائيل موقع الدولة المستعمر بسياساتها، و أيضا موقع الدولة المدافعة عن أرضها و شعبها .

ففي العاشر من أيار / مايو عام 1948، سافرت الزعيمة اليهودية جولدا مائير [*] إلى الأردن لإجراء مباحثات مع الملك عبد الله و التفاوض معه كي يوافق على دعم الشطر العربي من فلسطين تابعا للمملكة [2].

و هنا بالتحديد اتضح أن القضية الفلسطينية وتشكل الكيان الإسرائيلي حاكت مساره ليس فقط أطراف غربية بل أطراف عربية.

---

[1]- فوزي الجدبة ، المرجع السابق ، ص 8 .انظر الملحق رقم3ص 76.

[*] - جولدا مائير: (1898 -1978) انضمت لمنظمة العمل الصهيونية سنة 1915 ، و بعدها للوكالة اليهودية و هي رابع رئيس وزراء للحكومة الاسرائيلية من 1969 – 1974 تعرضت حكومة التآلف التي ترأستها للنزاعات الداخلية و أثارت الجدل و التساؤلات في مقدرة حكومتها على القيادة خاصة بعد الهجوم العربي و غير المتوقع في حرب اكتوبر 1973 لتتعرض مائير سون لضغوط داخلية نتيجة الاحداث التي سلفت فقدمت استقالتها و خلفها اسحاق رابين .انظر الموقع الإلكتروني :www.aljazerra.com اطلع عليه بتاريخ 2015/03/15، 17:19.

[2]- بيدرو بربيجر ، المصدر السابق ، ص 46 .

الفصل الثاني

مراحل تطور العلاقات الأردنية الإسرائيلية

أولا – جذور العلاقات

ثانيا – المرحلة الأولى (1948-1967)

ثالثا – المرحلة الثانية (1967-1973)

رابعا – المرحلة الثالثة (1973-1994)

-أولا :جذور العلاقات:

"حتى بداية الثلاثينيات لم يتجاوز اهتمام الزعامة الصهيونية بإمارة شرقي الأردن كونه اهتماما عاما بمجريات الأمور هناك ، كما أن العلاقات بين رجالات الوكالة اليهودية*من ناحية و الأمير عبد الله و الزعامة الشرق الأردنية من الناحية الأخرى، بقيت محصورة في نطاق الاتصالات المتفرقة و الغير رسمية .

غير أننا نستطيع القول بأن اتصالات متفرقة من هذا النوع قد تمت بالفعل و دليلنا على ذلك هو ما جاء من الإشارة اليها في كتاب الأمير عبد الله إلى موسى شرتوك** يوم 1937/07/01 حيث كتب يقول : " **ولقد قلت كلمة عام 1922 في جنيف لأحد زعماء الحركة الصهيونية بأنه كان يجب على ساسة اليهود أن يطرقوا الباب و لا يدخلوا من الشباك لان ذلك أجدر**". كما أن ندرة التقارير الرسمية و المذكرات الشخصية في فترة العشرينيات تدلنا بوضوح أن تلك الاتصالات المتفرقة لم تتم في إطار سياسة مدروسة و واضحة من جانب الوكالة اليهودية، و بالمقابل فإننا نستطيع القول بأن فترة الثلاثينيات قد شهدت ليس توثيق العلاقة فقط، بل و بروز المقومات التاريخية الأساسية التي قامت عليها والتي حولتها تدريجيا إلى أحد العوامل الحاسمة في تطور القضية الفلسطينية ."

و قد طرأ هذا التحول لفعل عاملين أساسيين :

- **الأول :** موجة الجفاف و القحط التي اجتاحت شرقي الأردن في أواخر العشرينيات و أوائل الثلاثينيات والتي دفعت بعدد كبير من شيوخ العشائر و كبار مالكي الأراضي وعلى رأسهم الأمير عبد الله نفسه إلى التوجه إلى الوكالة اليهودية بحثا عن إمكانية استثمار رؤوس الأموال و الخبرة الفنية الصهيونية على أراضيهم .

* الوكالة اليهودية : أنشئت الوكالة اليهودية في فلسطين عام 1922 استنادا إلى المادة الرابعة من صك الانتداب البريطاني الذي أدمج فيه وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، و قد نصت المادة المذكورة من صك الانتداب على " أن وكالة يهودية مناسبة سوف يعترف بها كهيئة استشارية لإدارة فلسطين و التعاون معها في المسائل الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها ، مما قد يؤثر في اقامة وطن قومي يهودي و حماية مصالح السكان اليهود في فلسطين ". و قد لعبت الوكالة اليهودية الدور الأهم في تشجيع الهجرة و استيعاب المهاجرين اليهود داخل فلسطين الأمر الذي مكن الدولة الاسرائيلية حينما أعلن عن قيامها عام 1948 .انظر الموقع الإلكتروني: www.aljazerra.net ،2015/04/13 ،14:50.

** - موسى شرتوك : ولد موشيه شرتوك - بالعبرية- في أوكرانيا بالإتحاد السوفياتي سابقا عام 1899 و توفي عام 1960 ، هاجر مع عائلته إلى فلسطين عام 1908 ، عمل سكرتير للجنة السياسية للوكالة اليهودية عام 1931 ثم رئيس لها حتى عام 1948 و كان جل اهتماماته خلال تلك الفترة هو تدعيم العلاقات الاسرائيلية البريطانية للحصول منها على أكبر مساعدة ممكنة سياسية و عسكرية لإقامة دولة اسرائيل كما اختير 1949 كأول وزير خارجية لدولة اسرائيل ووضع قواعد الدبلوماسية الاسرائيلية الأولى ووقع على وقف اطلاق النار بين اسرائيل و الدول العربية بعد حرب 1948.انظر الموقع الإلكتروني: www.marefa.org ،2015 /03/21 ،11:30.

– **الثاني** : تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين عقب صعود النازية إلى أوربا الأمر الذي دفع بالوكالة اليهودية إلى بداية التفكير بتوسيع نشاطها الإستيطاني عبر النهر.
و قد شكل انتشار ظاهرة ارتباط شيوخ العشائر و كبار مالكي الأراضي بشرقي الأردن مصلحيا بالوكالة اليهودية، خلفية مواتية لقيام الأمير عبد الله بتوثيق علاقته السياسية بزعامة الحركة الصهيونية .

كما أن تحول اليهود إلى عامل سياسي هام في فلسطين، بفعل تعاظم موجة الهجرة اليهودية الجديدة ، دفع بالأمير إلى الاعتقاد بأن تنمية مثل تلك العلاقات أمر يخدم طموحاته في ضم فلسطين إلى إمارته ، ومن هذا المنطلق حاول إقناع سلطات الانتداب البريطاني بأن توحيد فلسطين وشرقي الأردن تحت سيطرته هو الإمكانية الوحيدة لحل المشكلة الفلسطينية ، ومن الناحية الأخرى فقد هدف من وراء توثيق علاقاته بالحركة الصهيونية إلى إقناع زعمائها بأن وحدة من هذا النوع ستكفل لهم الموافقة العربية الرسمية على نشاطهم الاستيطاني ، الأمر الذي انطوى في حينه على التعهد بوضع حد لمقاومة عرب فلسطين لذلك النشاط من جهة ، و ستفتح أمامهم مجالات واسعة للاستيطان في شرقي الأردن. [1]

و لقد كان اللقاء الأول بين الأمير عبد الله و تشرشل في القدس و التقى كذلك بالمندوب السامي البريطاني هربرت صمويل ، واقتصر الاجتماع على قبوله إمارة شرق الأردن بعد جلسة نصف ساعة فقط ،كان ذلك عام 1921 ، ثم صار الأمير يزور لندن لتنظيم أموره مع حكومتها فقابله وايزمن و عدد من مسؤولي الحركة الصهيونية في خمسة اجتماعات، لعب فليبي فيها دور الوسيط الذي لعبه لورانس من قبله بين الصهيونيين و الأمير فيصل ، و قد كان الأمير عبد الله في تلك الاجتماعات متساهلا، أفهم مفاوضيه بأنه مستعد أن يحالفهم إن هم أضافوا إلى إمارته أرضا غير صحراوية في فلسطين أو سوريا أو العراق، ورجا الأمير مفاوضيه أن تبقى مباحثاتهم سرية ، وزار الشريف الحسين عمان أواخر عام 1923 ، ومكث فيها حتى ربيع السنة التالية ، واتصل الحسين خلال تلك الفترة بزعماء عرب فلسطين و بزعماء الحركة الصهيونية في آن واحد و عرض عليهم فكرة ضم فلسطين إلى اتحاد عربي آسيوي ، يجلس هو على عرشه و يفتح بعدها هذا الإتحاد أبواب الهجرة أمام اليهود ، و عقد الحسين و ابنه عبد الله سلسلة اجتماعات مع ممثلي الفريقين ،و يذكر

[1] - سليمان بشير ، جذور الوصاية الأردنية ، دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني ، دار الفارابي ، [د- م]،1982، ص 16.

رئيس الوفد الصهيوني تفصيلات حول تلك الاجتماعات وكان المذكور وهو الكولونيل كيش رئيس اللجنة التنفيذية في الوكالة الصهيونية آنذاك ، وبدأت في 27 يناير 1924 و استمرت المباحثات عدة أيام و تبادل الموفدون بعدها الأوسمة، و قال الكولونيل كيش بعد خروجه من الاجتماع :"**لقد أسسنا علاقات ودية مباشرة مع الملك حسين** ....". [1]

و بلغت علاقات الأمير عبد الله بالحركة الصهيونية ذروتها في عام 1931 ، حينما عرض على الوكالة اليهودية أن تستأجر له أرضا تبلغ 70 ألف دونما ومدة العقد 33 سنة،على أن تجدد مرتين مقابل أجر سنوي قدره 200 ألف جنيه مع نسبة من الربح 5 %، و كانت من أملاك الدولة أعطيت له كوقف خاص، و ما كان للأرض قيمة اقتصادية ،و إنما كانت الصفقة سياسية لصالح اليهود ، وكانت تقع قرب جسر ألنبي ، و كان لرئيس ديوانه محمد الأنسي دور في الاتصالات مع زعماء الوكالة اليهودية ،و قد رحب الصهيونيين بالعرض السخي و أرسلوا وفدا إلى عمان أجرى الصفقة ، و حصل على إذن من الأمير بإسكان عدد من العوائل اليهودية 1500 عائلة في تلك الأرض.

بعد ثورة أهالي فلسطين الكبيرة 1936 ، أحست بريطانيا بأن الأوضاع لن تستقر بين العرب و اليهود في دولة واحدة ، فصارت تقترح تقسيم فلسطين بين اليهود و العرب ، و أرسلت اللجان المتعددة و معظمها كان يحابي اليهود و يتماشى مع سياسة بريطانيا من تلك اللجان : اللجنة الملكية بقيادة بيل شكلت في يوليو 1937 و رفض العرب مقترحاتها و قبلها الأمير عبد الله ...،ثم عينت بريطانيا لجنة أخرى يرأسها ودهد لدراسة المشروع السابق ، فقد درسته وعدلت فيه، قاطعها العرب كذلك و استقبلها الأمير و استدعاها إلى عمان ، كما أعلن عن موافقته على مقترحاتها.

و قد فضح المؤتمر الصهيوني في زيوريخ المنعقد في صيف 1937 نوايا اليهود مشروعات التقسيم واللجان المعنية بها ، وعبر المؤتمر عن إجماع الصهاينة على أن أي تقسيم لفلسطين ما هو إلا خطوة نحو تملك فلسطين كلها و بعض جاراتها أيضا .

و قد رفض العرب التقسيم و مشروعات اليهود و الإنجليز...، وأيد عبد الله بن الحسين تأييدا تاما منذ اللحظات الأولى في السر و العلن ، وقد صارح الأمير اللجان بتأييده لفكرة التقسيم ، بشرط أن يضم القسم العربي إلى إمارته ، وتعهد لها وللسلطات البريطانية بإقناع قسم كبير من عرب

[1] - محمد فاروق الخالدي، المرجع السابق، ص 448.

فلسطين على تأييد المشروع ، شريطة أن تؤمن له تلك السلطات الحماية من ردة فعل الحركة الوطنية بملاحقة رجالاتها [1].

حقيقة إن لقاءات الملك عبد الله السرية باليهود قبل الحرب العربية الإسرائيلية الأولى أضحت لاشك فيها ، والاتفاق فيما بينهما على قيام الدولة اليهودية في فلسطين وضم الجزء العربي إلى شرق الأردن لا جدال فيه ، و قد أكدته المصادر القريبة من الملك عبد الله ، فقد أورد عبد الله التل كثيرا من الوثائق واللقاءات مع اليهود قبل المعركة و بعدها ، و كان لعبد الله التل اتصالات بالملك عبد الله ، وله علاقة بالخاصة الملكية الذين كان لهم إطلاع على لقاءات الملك باليهود، يقول عبد الله التل* : " **كانت اتصالات الملك عبد الله باليهود مستمرة ، و يعلم بها أهل عمان وخاصة الذين يترددون على قصره ،و كان يحضر اليهود إلى قصره عن طريق مطار عمان حيث تنزل بهم الطائرة و كأنها طائرة بريطانية، فلا يجرؤ أحد على التعرض لها ، ثم ينقل ركابها بسيارة من سيارات الخاصة الملكية إلى القصر الملكي ، وفي كثير من الحالات كان الملك عبد الله يلتقي بهم على الحدود الأردنية الفلسطينية**" [2].

و قد تكررت و كثرت اللقاءات السرية بزعماء الحركة الصهيونية و ذاع أمرها ، و من تلك اللقاءات لقاءه مع جولدا مائير مديرة المكتب السياسي في الوكالة اليهودية آنذاك مرتين ، الأول في منتصف شهر نوفمبر 1947 و أخبر الملك فيها مائير بأنه لن يحارب اليهود في حال صدور قرار بالتقسيم و سيكتفي باحتلال القسم العربي ، جرى ذلك سريا وفي قصره بعمان ، أما المرة الثانية فقد دعا الملك عبد الله مائير قبيل الحرب و ذلك للاعتذار إلى الصهاينة قبل أن يبدأ مخالفتهم معهم بعدم الحرب [3].

و قد اجتمع الملك عبد الله بشرتوك سرا في جسر المجامع على الحدود الأردنية مع فلسطين يوم 1948/04/12 و كان من أهم ما اتفق عليه في هذا الاجتماع هو قبول الطرفين لمشروع التقسيم والعمل على تنفيذه.

---

[1] - أنيس صايغ ، الهاشميون و قضية فلسطين ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت، 1966 ، ص 126-128.

* - عبد الله التل : (1918 – 1973) قائد عسكري أردني و مفكر قومي اسلامي ، أحد قادة الجبهة الأردنية بحرب فلسطين عام 1948 ، و القائد العسكري لجبهة القدس و سمي بقائد معركة القدس كتب كتاب كارثة فلسطين عام 1959 اتهم فيها القيادات بصنع الهزيمة و من كتبه : الافعى اليهودية في معاقل الاسلام ، خطر اليهودية العامية على الاسلام و المسيحية .انظر الموقع الالكتروني www.altaher.org،2015/04/14، 11:30.

[2] - عبد الله التل ، مذكرات عبد الله التل "كارثة فلسطين"، دار الهدى، [د-م]، 1990، ص64-65

[3] - أنيس صايغ ، نفسه ، ص 234.

إذا كان هذا الموقف السري غير المعلن للملك عبد الله من التقسيم، إلا أن موقفه المعلن يعبر عن رأي الشارع العربي في رفض التقسيم ، و الإعلان عن بذل الجهود لتحرير فلسطين ، وطرد اليهود منها فبمجرد صدور قرارات الأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولتين تبارى الحكام العرب في كسب تأييد الشعوب العربية و مجاراتها في أحلامها بالتصريحات و العبارات الحماسية التي تسكت الجماهير الثائرة و تضفي على الحاكم العربي ثوب الزعامة و البطولة ، و من تصريحات الملك عبد الله قبل بدء الحرب في فلسطين :" **إنني أطمئنكم بأن الجيش العربي سيحتل القدس في 48 ساعة ثم يزحف إلى رأس الحية** "[1] . قاصدا تل أبيب.

قبيل انتهاء الانتداب البريطاني ببضعة أيام ، أراد اليهود أن يطمئنوا إلى محافظة الملك عبد الله على وعوده التي قطعها لهم بتأييد مشروع التقسيم وعدم اللجوء للقوة ..... وقد تقرر الاجتماع ليلة 11-12-1948 في عمان و التقى الملك مع جولدا مائير إحدى الشخصيات البارزة في الوكالة اليهودية ،وقد قدمت مائير طلبات الوكالة اليهودية و خلاصتها :

- أن يعلن جلالة الملك الصلح مع اليهود و لا يبعث بجيشه إلى فلسطين بالمرة.
- أن يرسل الملك واليا ليحكم القسم العربي من فلسطين بحسب قرار التقسيم .
- ومقابل ذلك تقبل الوكالة اليهودية ضم القسم العربي من فلسطين الى التاج الهاشمي.

و قد رفض الملك الشرط الأول لأنه يظهره بمظهر الخارج على اجماع الدول العربية التي صممت على إرسال جيوشها لإنقاذ فلسطين ، و إنما تعهد الملك ألا يحارب الجيشان الأردني و العراقي اليهود، و أن يقف الجيشان في الحدود التي رسمها التقسيم ولا يتعداها ، و قبلت جولدا برأي الملك و أخذت عليه عهدا بذلك. [2]

[1] - عبد الله التل، المرجع السابق، ص 191.

[2] - عارف العارف ، نكبة فلسطين و الفردوس المفقود –من قرار التقسيم الى بدء الهدنة –ج1-،دار الهدى،د-م ،1976،ص 342 .

ثانيا –المرحلة الأولى: من 1948 – 1967 :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى إثر تأسيس هيئة الأمم المتحدة عام 1948 ، وصدور ميثاقها ومن بعده وثيقة حقوق الإنسان ، طالبت عدة أطراف بعرض القضية الفلسطينية على هيئة الأمم المتحدة فرفضت بريطانيا ذلك باعتبارها الجهة الشرعية لوضع الحلول التي تراها مناسبة لمشاكل فلسطين فانطلقت موجة عارمة من المقاومة العربية بسبب انحياز بريطانيا لتحقيق مشروعها بتهويد فلسطين ، بلغت أوجها عام 1946 مما أفشل مشروع موريسون* البريطاني لتقسيم فلسطين ، و في عام 1947 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم (104) بدعوة الوكالة اليهودية للإدلاء بشهادتها أمام لجنة التوفيق الدولية ، و قرار رقم (105) بمنح الهيئة العربية العليا فرصة مماثلة للإدلاء بشهادتها أمام اللجنة ، و على إثره أصدرت الجمعية العامة قرار رقم (106) يقضي بتأليف لجنة خاصة لإعداد تقرير حول المسألة الفلسطينية ، و تلخص موضوع الخلاف الذي ركزت عليه لجنة التوفيق الدولية و اللجنة الخاصة في:

1/ مطلب الوكالة اليهودية المتضمن اجراء مفاوضات مباشرة مع كل دولة عربية على حدى .

2/ إصرار الحكومة العربية على الدخول في مفاوضات كتلة واحدة ، وإجرائها بصورة غير مباشرة، بحيث تعمل اللجنتين كوسيط بين الطرفين ، و قد جاء هذا الموقف العربي التزاما بقرار جامعة الدول العربية في المدة من الخامس والعشرين من آذار حتى الثالث عشر من نيسان عام 1947 ، الذي نص على منع الدول العربية من إجراء مفاوضات

---

*- مشروع موريسون : نسبة الى نائب رئيس الوزراء البريطاني و زعيم البرلمان العمالي حينذاك ، الذي أعد المشروع و قدمه انطلاقا من توصية اللجنة الإنجليزية – الأمريكية المشكلة في عام 1945 ، قام على أساس أن فلسطين لا يمكن أن تكون في مجموعها دولة عربية و لا دولة يهودية ، وأنه من المستحيل التوفيق بين الأماني السياسية للعرب و اليهود و أن المجال لضمان السلم في فلسطين هو وضع نظام يكفل حكما ذاتيا لكل من العرب و اليهود ، تحت ادارة حكومة مركزية تنفرد بالسلطة في كل ما يخص الدفاع و العلاقات الخارجية و الجمارك و الضرائب ، يمارس مظاهر السيادة فيها المندوب السامي البريطاني انظر : محمد عزة الدروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء2 ، الطبعة 2 ، المكتبة العصرية للطباعة و النشر صيدا – بيروت،1960 ، ص 63 – 66. وانظر أيضا : محمد طه بدوي ، القضية الفلسطينية (عواملها و وضعها الاستراتيجي الراهن) ، بحث في كتاب المجتمع العربي و القضية الفلسطينية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1977 ، ص 391 – 392 .

مع اسرائيل أو عقد أي معاهدة سلام منفصلة معها ، على أن تخضع الدول المخالفة إلى عقوبات مثل الطرد من الجامعة العربية وقطع علاقاتها الدبلوماسية والمالية والتجارية و إغلاق الحدود معها ، و بعد إنهاء اللجنة الخاصة لفلسطين مهامها قدمت توصياتها بتقسيم فلسطين لدولتين ، إحداهما عربية و الأخرى يهودية و وضع مدينة القدس تحت حكم دولي خاص و ذلك بعد جلاء القوات البريطانية في مدة لا تتجاوز الأول من تشرين الأول عام 1948.

و بناء عليه أصدرت الجمعية العامة بدورتها الثانية في التاسع من تشرين الثاني عام 1947 قرار رقم (181) الخاص بتقسيم اسرائيل، حيث اقتطع القرار جزء من أرض فلسطين لإنشاء دولة يهودية ، بنسبة (54%) من المساحة الكلية لفلسطين.

-صدور قرار التقسيم الأممي واندلاع حرب 1948:

و عقب صدور قرار التقسيم ، تصاعدت الأعمال العدائية اليهودية ضد العرب و ذلك للضغط عليهم لتهجيرهم من بيوتهم و أراضيهم ، فتألف جيش الإنقاذ في مطلع كانون الثاني عام 1948 ، وقامت معارك ضارية ضد العصابات الصهيونية بفلسطين ، لكن الأخيرة وبمساندة قوات الانتداب البريطاني استولت على المراكز العسكرية في فلسطين ، واحتلت معظم المناطق المخصصة للدولة اليهودية بموجب قرار رقم (181) ، وأقسام من المناطق العربية والدولية ، و في الرابع عشر من أيار عام 1948 أعلن عن قيام الدولة اليهودية بفلسطين و هي اسرائيل. [1]

و قد اتخذت الحكومات العربية قرارا في اجتماعها بدمشق في الثاني عشر من نيسان عام 1948 ، بالتدخل العسكري لإنقاذ فلسطين ، و يشير الملك عبد الله في مذكراته إلى أن التدخل العربي في فلسطين خلال حرب 1948 كان مجرد تظاهر حيث يقول : " **ثم كان التظاهر العربي العسكري و القرار المرتجل في إدخال قوات قرر رؤساءها أنها كانت غير كافية ، و وجدت القيادة اسما لا فعلا ، وعدم السماح للقائد العام بتفتيش ما قيل أنه تحت إمرته من قوات .....**" .في إشارة لعدم السماح للملك

[1] - منير الهور و طارق الموسى ، مشاريع التسوية السورية للقضية الفلسطينية 1947 – 1985، الطبعة2 ،دار الجليل للنشر و الدراسات و الابحاث الفلسطينية ، عمان ، 1986 ، ص 22 – 23 .

عبد الله بالتفتيش على قطعات الجيش المصري و رغم عدم استعداد القوات العربية بشكل كاف ، إلا أنها تمكنت من تحقيق بعض الإنتصارات في العديد من المواقع ، فأخطر المعارك كانت تدور في شوارع القدس بين القوات الأردنية و الإسرائيلية ، فسقط الحي اليهودي في القدس القديم بأيدي القوات الأردنية ، كما عرفت منطقة اللطرون معركة أخرى بين القوات الأردنية والإسرائيلية ، في محاولة يهودية لانتزاع مرتفعات اللطرون ،حتى تفتح طريق القدس قبل حلول الهدنة [1] .

و ما تجدر الإشارة إليه أن الملك عبد الله عقد بعد هزيمة عام 1948 ،سلسلة من المباحثات السرية مع الزعامات اليهودية ، عن طريق طبيبه الخاص شوكت الساطي و مستشاره العسكري عبد الله التل ، الذي كشف عن تلك المباحثات في مذكراته ، فقد تم عقد خمسة اجتماعات بين عبد الله التل و الكولونيل موشي دايان [2].

و بعد انسحاب الجيش السوري إلى سمخ ثم الجولان ، و لعدم فعالية القوات اللبنانية ، اضطرت القوات الأردنية للتشابك مع القوات العراقية ، فأنقذوا مناطق جنين والمثلث من الخطر ، أما القطاعات الأردنية التي كان يقودها ضباط بريطانيون ، فقد صدرت لهم الأوامر من قبل جون جلوب القائد العام للجيش العربي (القوات المسلحة الأردنية) ، بأن يبقوا قطعاتهم في المناطق المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم [3].

و قد قبلت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية طلب مجلس الأمن في الثاني من حزيران 1948 ، بإعتبار أن وقف القتال حل عادل للقضية ، و بدأ الوسيط الدولي الكونت برنادوت اتصالاته بالفريقين لتسوية الصراع ، وقدم مشروعه للسلام في أيلول 1948، وكان مشروعه ضمن قرار التقسيم مع بعض التعديلات الطفيفة على الحدود،ومن أبرز نقاط المشروع البند رقم (11) الذي يؤكد على حق الناس الأبرياء الذين شردوا من بيوتهم بسبب الحرب في العودة لديارهم ، و دفع تعويضات لمن لا يرغب بالعودة [4].

---

[1] - غازي اسماعيل الربايعة ، الإستراتيجية الاسرائيلية للفترة من (1948 – 1967) ، مكتبة المنار الزرقاء ،[د-م]،1983، ص 170 – 173 .

[2] - نبيل السمان ،طريق السلام الاسرائيلي ،[د- ن]، دمشق، [د- ت] ، ص 73-74.

[3] - غازي اسماعيل الربايعة ، نفسه ، ص 172 .

[4] - تيريز حداد ،القرارات و المبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947 – 1994 ، الطبعة2 ، مطابع دار الشعب ، عمان، [د -ت]، ص 12.

وقد رفض اليهود المشروع لاقتراحه ضم النقب للقسم العربي ، وتحديد الهجرة اليهودية ، فاغتالت عصابة شتيرة اليهودية الكونت برنادوت في القدس في السابع عشر من أيلول عام 1948 ، وخرقوا قرار الهدنة و اجتاحوا منطقة النقب والجليل ، وفي تشرين عام 1948 أعلن الملك عبد الله سيادته على فلسطين رغم معارضة الحاج أمين الحسيني ، الذي ساهم بتشكيل حكومة عموم فلسطين * في أيلول عام 1948 [1].

و إن تصرف الملك عبد الله هذا ينسجم مع توجهه في منع قيام دولة أخرى بفلسطين ، وهنا يذكر الكاتبان الإسرائيليان يوسي ميلمان ودان ريف في كتابهما (التعاون الفدائي ، قصة الاتصالات بين الأردن واسرائيل) أن دخول الملك عبد الله الحرب نتيجة مرغوبة ، وهي منع إقامة دولة فلسطينية .

و في الرابع عشر من تشرين الثاني عام 1948 عينت الأمم المتحدة رالف بانش مساعد الأمين العام للمنظمة الدولية وسيطا دوليا خلفا لبرنادوت ، فتوصل لعقد هدنة بين مصر مع اليهود ، مما مهد لعقد مؤتمر رودس الذي جرى خلاله مفاوضات عربية – اسرائيلية مباشرة أدت لتوقيع اتفاقيات هدنة بين مصر و لبنان و الأردن و سوريا مع اسرائيل ،و أثناء المفاوضات وبالضبط في الثالث من نيسان عام 1949 استولى اليهود على جزء من ساحل البحر الأحمر (قرية أم الرشراش الأردنية – إيلات حاليا) و أنشأوا عليها ميناء إيلات.

– **<u>مؤتمر أريحا ووحدة الضفتين :</u>** نصت المادة السادسة من اتفاق الهدنة العامة بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل عن أن تحل القوات الأردنية ، محل القوات العراقية

[1] - غازي اسماعيل الربايعة ،المرجع السابق ، ص 182.

* - قررت اللجنة السياسية العربية المنبثقة عن جامعة الدول العربية بحث موضوع إقامة حكومة فلسطينية و هو ما عارضه ممثلو الحكومة الأردنية بشدة ، فقامت الهيئة العربية و بالتنسيق مع اللجنة السياسية العربية ، و أمين عام الجامعة العربية ، وبتشجيع بعض الحكومات العربية ، بإعلان قيام حكومة عموم فلسطين في غزة بتاريخ الثالث و العشرين من أيلول 1948 برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي ، كما أعلن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة في الأول من تشرين الأول 1948 استقلال فلسطين كلها استقلالا تاما ، و إقامة دولة حرة ذات سيادة ، و في نفس اليوم عقد في عمان اجتماع فلسطيني برئاسة الشيخ سليمان التاجي ، قرر عدم شرعية القرارات الصادرة عن اجتماع غزة ، و تبع ذلك انعقاد مؤتمر أريحا في اليوم الأول من كانون الأول 1948 برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل أعلن المؤتمر وحدة الأراضي الفلسطينية و الأردنية و اعتبارها وحدة لا تتجزأ ، و مبايعة الملك عبد الله ملكا على فلسطين كلها .

انظر : محمد عزة الدروزة ، المصدر السابق ، ص 210 - 214.

في القطاع الذي تسيطر عليه الأخيرة ، بعد اعلانها الانسحاب ، فأصبح الأردن حاكم عسكري لإدارة المناطق الفلسطينية التي تسيطر عليها قواته ، وأثناء عقد مؤتمر أريحا في الأول من كانون الأول عام 1948 ، نادى بتوحيد الضفة الغربية مع الأردن ، وفي اليوم الموالي وافق مجلس الأمة الأردني على طلب الإتحاد ،مما أدى لتعديل الوزارة الأردنية في السابع من أيار عام 1949 ، دخل عضويتها ثلاثة فلسطينيين ، فبدأت الإجراءات الرسمية للإتحاد ، وتم انتخاب مجلس نواب جديد في الضفتين في الحادي عشر من نيسان عام 1950 ،وقسمت مقاعده مناصفة بين الضفتين، و بعد موافقة مجلس الأمة على قرار وحدة الضفتين في الرابع و العشرين من نيسان عام 1950 أصبح عرب فلسطين يتمتعون بحقوق الجنسية الأردنية ، فاعترفت بريطانيا بهذا الاتحاد ، و اعتبرت معاهدة التحالف بينها و بين الأردن سارية على كل أراضي الدولة و من بينها القدس [1].

وفي هذا الصدد أشار الكاتب اليهودي موشي جاك في صحيفة معاريف اليهودية ، في الثالث عشر من آذار عام 1980 أن الملك عبد الله كان قد وقع اتفاق عدم اعتداء بين الأردن و اسرائيل مدته خمس سنوات ابتداء من آذار عام 1950 ، و بعد مدة قصيرة أعلن الملك عبد الله ضم الضفة الغربية لمملكته ، و يرى الكاتب أن هذا الإتفاق حقق فوائد جمة للطرفين ، فالملك عبد الله وسع حدود مملكته ، مقابل تعهده بأمن الحدود الشرقية لإسرائيل ، و قد دفع الملك حياته ثمنا لهذه الخطوة [2].

يرى البعض أن الملك عبد الله هو المسؤول عن ضياع فلسطين ، وأنه ليس بين العرب مسؤولون من واجه قضية فلسطين بمخطط رسمي و معتمد ، يقبل بضياع جزء من البلاد ، و يعمل له لضم الجزء الآخر ، كما فعل الملك عبد الله [3]. و يذكر في هذا المجال أن مصر كانت قد شنت حملة إعلامية واسعة ضد قرار توحيد ضفتي الأردن ، لأن ذلك يعطي للكيان الصهيوني ما يريد من تمزيق فلسطين والدولة العربية المرسومة بقرار التقسيم [4].

---

[1]- منير الهور و طارق الموسى ، المرجع السابق ، ص 30.

[2]- غسان حمدان ،التطبيع (استراتيجية الإختراق الصهيوني) ، الطبعة 2 ، دار الأمان للطباعة و النشر ، بيروت 1989 ، ص 32.

[3]- أنيس صايغ ،الهاشميون و قضية فلسطين ، منشورات جريدة المحور و المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت ، 1966 ص 248 – 249 .

[4]- محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (الأسطورة و الإمبراطورية و الدولة اليهودية)، دار الشروق ، القاهرة – بيروت ، 1996 ، ص 293.

لما كان هدف الحركة الصهيونية جمع أكبر عدد من اليهود و توطينهم في فلسطين بعد طرد سكانها منها ، بدأت هذه الحركة بالتحالف مع الإمبريالية الغربية ، لتنفيذ الجزء الثاني من مخططهم والمتمثل بتوطين اللاجئين و استيعابهم في البلدان المضيفة ، لطمس هويتهم و لإطفاء طابع شرعي على الوجود الصهيوني ، لما شكله مشكل اللاجئين من تهديد لوجوده ، فكانت الخطوة الأولى لطمس القضية الفلسطينية في الأوساط الدولية خاصة في الأمم المتحدة، و في عام 1952 تمكنت الصهيونية و بدعم من الدول الإمبريالية من حذفها و استبدالها بقضية لاجئين فقط [1].

" و ما يجدر الإشارة إليه أنه حين أنشئت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 1951 ،و تضمن قرار تشكيلها أن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مكلف بالإشراف على تطبيق الإتفاقية التي تحمي اللاجئين ، تم استثناء اللاجئين الفلسطينيين من عملها ، من خلال ماورد بالفقرة (د) من المادة الأولى من قرار تشكيلها و الفقرة (هـ) ، فهاتين الفقرتين وضعتا خصيصا لاستثناء اللاجئين الفلسطينيين من أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، لأن حماية اللاجئين من صلاحيات المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وتشمل على منح اللاجئين الحماية السياسية و القانونية ، بما فيها إعادتهم إلى بلدانهم " .[2]

-العلاقات في عهد الملك حسين:

بعد اغتيال الملك عبد الله أثناء دخوله بوابة المسجد الأقصى لصلاة يوم الجمعة ، عين مجلس الوزراء الأردني في العشرين من تموز عام 1951 ، الأمير نايف وصيا على العرش ، و ذلك لغياب ولي العهد الأمير طلال في رحلة علاج ،وفي الثالث من أيلول نادى مجلس الأمة بالأمير طلال ملكا دستوريا ،والأمير حسين وليا للعهد ، و في الأول من كانون الثاني عام 1952 تمت المصادقة على دستور المملكة الأردنية الهاشمية المعمول به حتى الآن و يعد هذا من أهم إنجازاته ،لكنه لم يستمر طويلا في الحكم بسبب وضعه الصحي ، فنادى مجلس الأمة في الحادي عشر من آب عام 1952

[1] - منير الهور و طارق الموسى ، المرجع السابق ، ص 35 – 36 .
[2]- خالد عبد الرزاق الحباشنة ، العلاقات الأردنية الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام ، دار الجيل ، بيروت ، [د- ت] ص 37-38.

بولي العهد الحسين ملكا دستوريا على الأردن ، و لأنه لم يبلغ السن الدستورية قرر مجلس الوزراء تعيين مجلس وصاية على العرش ، و في الثاني من أيار عام 1953 أتم الملك حسين الثامنة عشر من عمره و تسلم سلطاته الدستورية [1].

و الجدير بالذكر أن الملك حسين عندما كان في الثالثة عشر من عمره ، حضر اللقاء بين جده الأمير عبد الله و المبعوثة الصهيونية جولدا مائير في أيار عام 1948 و التي جلبت من غور الأردن متخفية، و قد صرحت مصادر وزارة الخارجية الأمريكية ، أن الملك حسين اجتمع أربع عشر مرة مع إيجال آلون ، واثني عشر مرة مع أيا إيبان ، و ثماني مرات مع ياكوف هيريزتزع ، و ثلاث مرات مع جولدا مائير [2].

و بعد هزيمة عام 1948 ساد الجماهير العربية غليانا لاسترجاع ما احتله اليهود من الأراضي العربية فانسجمت القيادات العربية مع التيار الجارف خاصة بعد الثورة المصرية عام 1952 ، وعند وقوع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ، وقف الملك حسين بجانب مصر ، واتبع موقفه بقرار تعريب قيادة الجيش ، بإعفاء الجنرال جون جلوب من منصبه كقائد للجيش الأردني وتسليمها لضباط أردنيين عام 1956 ، و هنا يذكر محمد حسنين هيكل أن وزارة الخارجية البريطانية بدأت تلحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تتقدم لبسط نفوذها محل النفوذ البريطاني في عمان ، و في لقاء بين وزير الخارجية الأمريكي دالاس و وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد ، قال دالاس بأن السياسة البريطانية قد فشلت في إشارة لفشل مهمة الماريشال تمبلر في عمان وآثارها المتوقعة على حلف بغداد ، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية لملء الفراغ في عمان ، ويضيف حسنين هيكل أن صحيفة نيويورك تايمز في تعلقيها على طرد الجنرال جلوب ، بأن شعبية الملك الحسين أصبحت تنافس شعبية جمال عبد الناصر ، وقد تلا ذلك إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية عام 1957 ، فقد كفل هذا العمل على التأكيد الكامل لسيادة الأردن كدولة مستقلة استقلالا تاما و استمرت القيادة الأردنية في مواقفها المتلائمة مع الموقف العربي العام [3].

---

[1] - "الملك عبد الله ..... وحدة الضفتين "، www.aljazeera.com اطلع عليه بتاريخ 2015/03/8،10.00.

[2] - نبيل السمان ،المرجع السابق، ص 71-76 .

[3]- محمد حسنين هيكل ،ملفات السويس حرب الثلاثين سنة ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، 1986 ، ص 407-411.

ونجد في هذه الفترة بروز أحداث مختلفة منها انعقاد مؤتمر القمة العربية الأول بالقاهرة في الفترة من 13 الى 17 كانون الأول من عام 1964 بعد أن نالت الدول الأعضاء في الجامعة استقلالها لذا يعد مؤتمر القاهرة مؤتمر القمة العربية الاولى و الذي عقد على إثر تحويل اسرائيل لمجرى نهر الأردن و التحكم في روافده و قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1965[1] .

ثالثا –المرحلة الثانية:1967-1973:

شهدت هذه المرحلة اندلاع حرب الخامس من حزيران عام 1967 ، فدخلت الأردن حرب 1967 مع اسرائيل ، وخسر فيها القدس و الضفة الغربية و نزح آلاف الفلسطينيين من الضفة إلى الأردن ، و في هذه الحرب يقول الملك الحسين:"**كان رأيي اننا غير مستعدين للحرب و كنا قد قررنا تعزيز دفاعنا لحماية خطوط الهدنة و تفادي كل ما من شأنه إعطاء اسرائيل مبررا لاستدراجنا قبل الأوان إلى نزاع مسلح .... وحاولت منع الفدائيين من القيام بأي نشاط على خطوط الهدنة .... كان هذا نهجنا في الأردن ، بالاتفاق مع سائر الدول العربية**"[2].

و بعد تلك المرحلة ، بدأت سلسلة من اللقاءات جمعت بين الملك حسين مع بعض القيادات الإسرائيلية في لندن أولا ثم في خليج العقبة ، ثم في بيت الضيافة بالقرب من تل أبيب ، و في أيلول عام 1967 تم اجتماع مع وزير الخارجية الاسرائيلي آنذاك أبا إيبان[3] ، وفي 30 أيلول عام 1967 و في زيارة للملك حسين للقاهرة تم الإتفاق مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر على خمسة نقاط وهي:

1- قبول الإعتراف بحق كل طرف في العيش بسلام وأمن في هذه المنطقة بما في ذلك اسرائيل.

2- وضع حد لحالة العداء و الحرب .

[1]- انظر الموقع الالكتروني:www.lasportal.org،اطلع عليه بتاريخ:15:30.2015/03/15

[2]- فيك فانس وبيارلوير ، الملك حسين ، حربنا مع اسرائيل ، دار النهار للنشر ، بيروت، 1978 ، ص 106 .

[3]- غسان حمدان ،المرجع السابق، ص 33.

3- الإتفاق على فتح الممرات المائية الدولية بما فيها قناة السويس أمام الجميع و ذلك مقابل :

- انسحاب اسرائيل من كل الأراضي المحتلة منذ حرب حزيران 1967 .
- ايجاد حل حقيقي لقضية اللاجئين بالعودة لأراضيهم أو الحصول على تعويضات وفقا لقرارات الأمم المتحدة. [1]

-صدور القرار رقم242 سنة 1967:

و بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) في 22 تشرين الثاني 1967 الذي نص على انسحاب اسرائيل من الأقراضي التي احتلتها سنة 1967 مقابل حدود آمنة و حرية الملاحة عبد الطرق المائية العربية الدولة (قناة السويس ، خليج العقبة ، مضيق تيران) الذي وافقت عليه كل من الأردن و مصر و رفضته سوريا وفي ذلك يقول الملك حسين : "**لقد ارتضينا بقرار مجلس الأمن الدولي المؤرخ في 22 نوفمبر 1967، كصبغة للتسوية السلمية و قبلنا بالمبادئ التي اشتمل عليها**".

و يقول أيضا :" **إن هدفنا الأول و غايتنا الأساسية هي استرداد أرضنا المحتلة وتحرير شعبنا الأسير ،ولقد ارتضينا العمل على تحقيق ذلك عن طريق السلام وأكدنا للعالم صدق نوايانا حيث ذهبنا في ذلك الطريق إلى أبعد حد مستطاع**"[2] .

و فيما بين 25 و 29 أيلول عام 1968 ،عقدت ثلاث اجتماعات بين الملك حسين وإيجال آلون وكان موضوعها حول التسويات المقترحة للقضية الفلسطينية و العلاقات الإقتصادية و الثقافية بين الأردن و الضفة الغربية.[3]

" وفي خطاب للملك حسين في نادي الصحافة الوطني بواشنطن في 10 نيسان عام 1969 ، اقتبس مقولة للرئيس الأمريكي ايزنهاور عام 1956 ،إبان العدوان الثلاثي على مصر ، والتي يقول فيها ايزنهاور :" **إن الدولة التي تهاجم وتحتل أراضي أجنبية ، لا يجوز أن تفرض شروط انسحابها وإلا لأعيدت ساعة النظام الدولي الى الوراء** ".

---

[1]- فيك فانس وبيار لوير ، المرجع السابق ، ص 99.
[2]- خالد ابراهيم العرموطي ، ملك السلام محاولة لصياغة التاريخ ، [د- ن] ، عمان، 1994 ،ص 29 .
[3]- غسان حمدان ،المرجع السابق ، ص 33.

و يعقب الملك حسين على ذلك ، بحيث يشير إلى أن دولتين من الدول العربية الثلاث المعنية توافق على قرار مجلس الأمن ، بينما ما زالت تعارض اسرائيل ،و في نهاية خطابه يعرض الملك حسين خطة من ست نقاط كأسس لسلام عادل و دائم ، بموجب قرار رقم 242 ، بالأصالة عن نفسه ، و بالنيابة عن الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، و في نهاية الخطاب يؤكد على اسرائيل أن تختار بين السلام أو الأراضي ، وأنها لا تستطيع أن تحصل على الإثنين " [1].

أما بخصوص مقترحات وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز، ففي الخامس و العشرين من أيار عام 1970 ، أعلن الملك الحسين موافقته على ما ورد فيها ، كما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه بمناسبة العيد الثامن عشر لثورة 23 يوليو 1952 عن قبول الجمهورية العربية المتحدة لمقترحات السلام الأمريكية ، إلا أن الكيان الصهيوني رفض تلك المبادرة على خلفية رفضه الانسحاب الكامل و تخوفه من استغلال مصر لوقف إطلاق النار لنقل شبكة من الصواريخ إلى جبهة القتال ، و هو ما حدث بالفعل ، فقرر الكيان الصهيوني تحت الضغوط الأمريكية و تعهدها بأمن اسرائيل الإستجابة للمبادرة مؤكدا على أن انسحابه سيكون من المناطق المحتلة في حرب عام 1967 إلى حدود معترف بها و متفق عليها ، تحدد في اتفاقيات سلام ، والملاحظ أن قبول اسرائيل كان على شكل بيان صادر عن حكومتها ، دون التوقيع على المشروع ذاته ، كما فعلت مصر و الأردن [2].

-أحداث أيلول الأسود:

و لعل من الأحداث الهامة التي شهدتها الفترة التالية لحرب عام 1967، تصاعد في عدد عناصر ونشاط الفصائل الفلسطينية (الفدائيين) داخل الأردن ، حتى أصبحت دولة داخل دولة تهدد سيادة القانون في الأردن ، فحدثت تلك الصدامات المسلحة بين السلطة الأردنية و بين المنظمات الفدائية الفلسطينية في شهر أيلول عام 1970 ، سميت بأحداث أيلول الأسود 1970 حيث قام الملك حسين بطرد المقاومة من الأردن قبل أن

[1]- خالد عبد الرزاق الحباشنة ، المرجع السابق ، ص 42 .
[2]- منير الهور و طارق الموسى ، المرجع السابق، ص 124 – 127 .

يرتكب في حقها مجازر راح ضحيتها الآلاف من المقاومين و اللاجئين الفلسطينيين ، الأمر الذي أدى بالمقاومة الفلسطينية بالاتجاه نحو جنوب لبنان في 1975. وفي ذلك يقول الملك حسين في خطاب بتاريخ الثالث من أيلول عام 1970 :" **إن أي رصاصة تطلق في جو العاصمة .... هي رصاصة ضالة طائشة ظالمة ... ليحتجب كل حامل سلاح في غير ساحة الشرف والنضال ضد العدو الإسرائيلي المحتل**" ،وفي خطاب آخر بتاريخ الرابع عشر من تشرين الأول عام 1970 يقول:" **إنني أرفض أن أتعرض للعمل الفدائي بأي نقد أو تجريح ، فالنقد أتركه لإخواني رجال العمل الفدائي أنفسهم أملا أن يكون لهم من وعيهم و إخلاصهم ما يكفي لقيامهم بمراجعة جذرية للمواقف و التصرفات...**" [1].

و يقول محمود رياض في مذكراته أن احتمالات الصدام بين حركة المقاومة الفلسطينية والملك حسين في الأردن كانت قائمة دائما ، و خلال سنتي 1969 و1973 لم يخل اجتماع بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر والملك حسين أو زعماء المقاومة ، من نصيحة رددها جمال عبد الناصر عن ضرورة ضبط النفس و التنبه إلى المحاولات الإسرائيلية لتفجير التناقضات الفلسطينية الأردنية.

و يضيف محمود رياض أن الملك حسين خلال زيارته للقاهرة في الاسبوع الثالث من آب 1970 ، تحدث لجمال عبد الناصر عن استفزازات افراد المقاومة الفلسطينية للسلطة الاردنية ، حيث أجاب عبد الناصر قائلا بأنه سبق وتحدث كثيرا مع قيادات المقاومة الفلسطينية ، للامتناع عن عمليات الاستفزاز وما قد ينجم عنها ،و لكنه يأسف لأن بينهم من يرتكب بعض الأخطاء [2].

" و لقد أسفرت تلك الصدامات المسلحة ،عن خروج المنظمات الفلسطينية من الأردن أي أن الكيان الصهيوني حصل على فائدة كبيرة ، بالتخلص من العمليات الفدائية عبر الحدود الأردنية وتأمين حدوده الشرقية، كما أن نتيجة الصدامات لو أدت لانتصار المنظمات الفلسطينية على النظام الأردني لاستفاد الكيان الصهيوني ، لأن الأمر الواقع

[1]- خالد عبد الرزاق الحباشنة ،المرجع السابق، ص 43 .
[2]- محمود رياض ، مذكرات محمود رياض (1948 – 1978) البحث عن السلام و الصراع في الشرق الأوسط ، الطبعة 2 ، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985 ، ص 292-296 .

كان سيؤدي إلى إنهاء القضية الفلسطينية ، وإقامة الوطن البديل للفلسطينيين على الأرض الأردنية ، والجدير بالذكر أنه بعد اندلاع الصدامات المسلحة بين النظام الأردني و المنظمات الفلسطينية في أيلول عام 1970 ، عبرت المدرعات السورية الحدود الشمالية للأردن في الثامن عشر من أيلول،وفي اليوم الموالي سيطرت على مدينة إربد،فاضطر الملك حسين في العشرين من أيلول لإصدار أوامره إلى رئيس الوزراء للاتصال بالسفير الأمريكي في عمان دين براون ، طالبا تدخلا أمريكيا جويا و بريا ضد الدبابات السورية ، وكان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون حينها ، يعتقد أن الإتحاد السوفياتي يقف وراء تحريض سوريا على التقدم ، ولعدم توفر القدرة الامريكية على التدخل البري ، قرر استخدام سلاح الجو ، وإذا دعت الضرورة إلى عمل بري، وكان على اسرائيل أن تتصرف ، فتم إبلاغ الكيان الصهيوني بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية من حيث المبدأ على التدخل البري بشرط معرفة رأي الملك حسين والتشاور معه ، و كان هذا الأخير يفضل الضربات الجوية فقط ، أما التدخل البري فسيكون مقبولا دون موافقه مسبقة ، إذا تعطلت الاتصالات، وفي مساء الحادي و العشرين من أيلول وافق الملك حسين على قيام الكيان الصهيوني بعمليات برية داخل سوريا مع استبعاد فكرة التدخل الإسرائيلي المدرع من داخل الأراضي الأردنية ، وقام نيكسون بنقل رغبة الملك حسين للكيان الصهيوني، الذي رأى فيها مخاطرة قد تستثير ردا عسكريا مصريا عبر قناة السويس،أو تحرض على توجيه تهديدات سوفييتية بالتدخل ، مما أدى بالكيان الصهيوني لطلب التزام أمريكي بالحيلولة دون تدخل السوفيات، و وعدا بالمساعدة إذا قامت مصر بالهجوم ، وبعد اطمئنان الملك حسين إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية و الكيان الصهيوني، وفي الثاني والعشرين من أيلول ،أصدر أوامره للواء المدرع أربعين وإلى سلاح الجو الأردني ، لمهاجمة الدبابات السورية ، التي تكبدت خسائر كبيرة قبل أن تشرع بالانسحاب ، فانتهت الحاجة للتدخل الأمريكي–الإسرائيلي ، ويذكر رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو أن اسرائيل قد أنقذت استقلال الأردن عام 1970 ، عن طريق تهديدها لسوريا للعمل على سحب قواتها من شمال الأردن" [1].

[1]- وليامز ب – كوانت ،عملية السلام و الدبلوماسية الأمريكية و النزاع العربي – الاسرائيلي منذ 1967 ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، 1994 ، ص 110 – 112.

يقول الكاتب باتريك سيل أن الرواية القائلة بأن صلاح جديد قد أمر الجيش السوري بالدخول للأردن ،وحافظ الأسد رفض اشراك السلاح الجوي في المعركة، مما أدى لفشل المغامرة هي رواية غير دقيقة ، ويضيف بأن الملك حسين حينما كان غير واثق من النوايا السورية اتصل بالولايات المتحدة الأمريكية طالبا المساعدة وذهب إلى أبعد من ذلك حين قبل تدخلا اسرائيليا ضد سوريا ، وأن حافظ الأسد لم يشرك سلاحه الجوي الأكثر قوة من سلاح الجو الأردني ، لأنه لم يكن يريد التصعيد ، أو الانخراط في معركة غير متكافئة مع الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة الأمريكية [1].

أعلن الملك حسين في خطاب له في الخامس عشر من آذار عام 1972 ، عن مشروع المملكة العربية التي تتكون من قطرين الأردن و تكون عمان هي العاصمة المركزية للمملكة، والضفة الغربية وأية أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها و يرغب أهلها بالإنضمام للإتحاد ، وفي نفس الوقت تكون القدس هي عاصمة لقطر فلسطين ، ورئيس الدولة الملك ويساعده مجلس وزراء مركزي [2].

رابعا –المرحلة الثالثة 1973–1994:

"شهدت بداية هذه المرحلة اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة في تشرين الاول عام 1973، حيث فاجأت مصر و سوريا و المقاومة الفلسطينية بدعم من الجيوش العربية الحرب الخاطفة و الشاملة وعلى جبهتين ضد اسرائيل ، مما أربك قواتها العسكرية ، وبقيت لأكثر من ثلاث أيام في حالة من عدم التوازن ، وحول هذه الحرب قال الملك حسين في افتتاح الدورة العادية السابعة لمجلس الأمة الأردني التاسع في الأول من كانون الأول عام 1973:" **رأينا أن نتكيف مع المعركة فانتقلت قواتنا إلى ميدان القتال على أرض سوريا الحبيبة بلواء مسنود و مدعم .... اتبعناه بلواء آخر ثم بقيادة فرقة"[3].**

و يرى المؤلف باتريك سيل في كتابه –الأسد الصراع على الشرق الاوسط –، أن هناك مسرب للخطط الحربية المصرية – السورية ، إذ يؤكد أن مخابرات دولة عربية تلقت

[1]- باتريك سيل، الأسد (الصراع على الشرق الأوسط) ،دار الساقي ، لندن ، 1988 ، ص 259 – 262 .
[2]- تريز حداد ، المرجع السابق ، ص 64 – 65 .
[3]- خالد عبد الرزاق الحباشنة ، المرجع السابق ، ص 45-56 .

رسالة في أوائل أيلول 1973 من قبل عميل سوري (برتبة لواء في الجيش السوري) يطلب فيها اجتماعا فوريا ، حيث قام بتسليم مخابرات تلك الدولة العربية ، مجموعة كاملة من خطط حرب تشرين ، كما رسمتها القيادة المصرية – السورية العليا المشتركة ، حيث قامت تلك الدولة العربية بنقل نسخ منها إلى كل من هنري كيسنجر و موشي دايان ، اللذين اعتقدا أنها مجرد تجربة عربية في التضليل بتسريب معلومات كاذبة ، لتكبيد اسرائيل نفقات واضطرابات تعبئة عامة ، ولإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بوجوب الضغط على اسرائيل لتكون أكثر مرونة ، ولكن بعد انتهاء الحرب أرسل موشي دايان رسالة شكر إلى زعيم تلك الدولة العربية مع رجائه بتقبل أعلى وسام عسكري تستطيع اسرائيل أن تمنحه لمواطن أجنبي ، ثم يضيف أن الملك حسين أعطى للولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني تأكيدات سرية بأنه إذا نشبت الحرب (فسوف يقوم بأقل قدر ممكن ، تفرضه عليه مظاهر الحشمة و حفظ ماء الوجه) .[1]

- **<u>من نتائج حرب 1973:</u>**

1/صدور قرار مجلس الأمن رقم (338) بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الأول عام1973 ، فقد أعلن الأردن قبوله للقرار على لسان رئيس الوزراء الأردني ، أما بشأن القوات الأردنية الموجودة على الأراضي السورية فهي بإمرة القيادة العسكرية السورية العليا و تتقيد بتعليماتها ، و وافقت مصر على القرار على لسان الرئيس محمد أنور السادات ، أما العراق فقد أصدر بيانا جاء فيه ، أنه لم يكون طرفا في اتفاقية الهدنة عام 1948.

كما أنه لم يوافق على قرار وقف إطلاق النار عام 1967 ، ولا يعتبر نفسه طرفا في أي قرار ، ويحتفظ العراق بحقه في توضيح موقفه المستند إلى حق الشعب العربي في سوريا و مصر في أرضه ، و حق الشعب الفلسطيني في أرضه ، كما أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بيانا أعلنت فيه بأنها ليست معنية بهذا القرار مع تأكيدها على متابعة الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني من أجل تحرير فلسطين ، و حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه [2].

[1]- باتريك سيل ، المرجع السابق ، ص319 – 321 .
[2]- منير الهور و طارق الموسى ، المرجع السابق ، ص 137 – 139 .

و قد حصلت لقاءات أجراها الملك حسين مع مسؤولين اسرائيليين ، وذلك في الحادي و الثلاثين من آذار 1974 ، و خاصة المحادثات المكثفة التي كشفت عنها مذكرات الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون[1]، "وعلى إثر حرب 1973 و صدور قرار رقم (338) و ما تبع ذلك من تطورات ، عقد مؤتمر القمة العربي في مدينة الرباط في عام 1974 ، الذي قرر اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد و الشرعي للشعب الفلسطيني ، فوافق الملك حسين على هذا القر ار خلال كلمته في مؤتمر القمة في السابع و العشرين من تشرين الثاني 1974"[2].

و إبان رئاسة إسحاق رابين لحكومة الكيان الصهيوني ، صارت اللقاءات مع الملك حسين أكثر رسمية و تنظيما ، حيث تم إيجاد خط دائم لانعقادها ، و أقيمت عربات مجهزة في وادي عربة لعقد الاجتماعات واستمرت اللقاءات حتى آذار 1977 ، فأطاحت الإنتخابات الإسرائيلية بحكومة رابين وجاءت بمناحيم بيغن ،وهذا الأخير أوعز لوزير خارجيته موشي دايان الإجتماع مع الملك حسين في لندن في الثاني و العشرين من آب عام 1977 ، ثم توقفت الاتصالات مجددا بعد زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات للقدس [3].

"وقد أصدر الأردن بيانا في التاسع عشر من أيلول 1978 ،و ذلك بعد انفراد مصر باتفاقية صلح مع اسرائيل ،أكد فيه أنه لم يكن طرفا في مؤتمر كامب ديفيد ، وأن الأردن نتيجة الإشارة إليه في مواقع متعددة من وثائق اتفاقية كامب ديفيد ، لا يترتب عليه قانونيا أو معنويا أي التزامات ،و أنه يقف موقفا مبدئيا من إيمانه بالحل العادل الشامل و بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة ، و بالدور الفلسطيني الذي يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار كطرف رئيس في حل القضية الفلسطينية .

أعلن الملك حسين رفضه للاتفاقية بشكل كامل ، في خطابه أمام مؤتمر قمة بغداد في الثالث من تشرين الثاني عام 1978 حيث يقول :"**إن الأزمة التي تعيشها الأمة العربية اليوم ، لم تبدأ بالمبادرة التي قام بها الرئيس أنور السادات في زيارة اسرائيل**

[1]- غسان حمدان ، المرجع السابق ، ص 33
[2]- خالد عبد الرزاق الحباشنة ، المرجع السابق ، ص 33
[3]- غسان حمدان ، نفسه ، ص 33

.... بل إن قرا ر الرئيس السادات الفردي في هذا الموضوع انعكاس لواقع عربي مؤلم نعيشه ومحصلة لأوضاع عربية عامة".

و يحدد الملك حسين بأن رفضه لقرارات الاتفاقية ، لأنها اشتملت على ثغرتين رئيسيتين أولها : هي أنها لم ترتبط ربطا لازما بين الاتفاقية المصرية – الإسرائيلية وحل باقي جوانب المشكلة العربية – الإسرائيلية على الجبهات الأخرى ، و ثانيهما : أنها لم توضح نهاية الطريق بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية و القدس و قطاع غزة و تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين"[1].

-عقد الثمانينات والتسعينات :

شهد العالم في الثمانينات ومطلع التسعينيات تطورات خطيرة تركت آثارها على مجمل قضاياه الشائكة وعلى العلاقات الدولية ، والعلاقات العربية العربية ، وعلى قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، فقد شهدت هذه الفترة بداية انفراج و وفاق دوليين ، وبداية انشاء تجمعات عربية – عربية ، و نشوب الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، فحاولت اسرائيل الإستفادة من هذه الحرب التي استمرت طيلة ثماني سنوات 1980-1988 ، و استنزاف إمكانات العراق العسكرية و الإقتصادية و بدء خروجه من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي ، وسعي اسرائيل للوصول لهذا الهدف الحيوي والذي تحقق بعد ذلك بالاجتياح الإسرائيلي للبنان في التاسع من نيسان عام 1982 ،ونشوب الأزمة في الخليج العربي عام 1990 ،وباحتلال الأمريكيين و البريطانيين للعراق في التاسع من نيسان عام 2003 و إسقاط نظامه ،التي تركت أثرا كبيرا على وحدة الصف العربي.[2] والدعوة لمؤتمر مدريد* للسلام في الشرق الأوسط بعد أيام من وقف إطلاق النار بين العراق ودول التحالف الثلاثي .

---

[1]- خالد عبد الرزاق الحباشنة ، المرجع السابق، ص 48-49.

[2]- هاني الحوراني ،مسارات العلاقات الأردنية الإسرائيلية 1994 – 2004 مجلة قضايا المجتمع المدني،ص16 –17

*- مؤتمر مدريد : هو مؤتمر سلام عقد في مدريد بإسبانية في نوفمبر 1991 ، هو المؤتمر الدولي الأول لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي تم التحضير له بعد حرب الخليج الثانية و بمبادرة أمريكية ومشاركة روسية و مباركة أوروبية و شمل مفاوضات سلام ثنائية بين اسرائيل و كل من سوريا ، لبنان ، الأردن و منظمة التحرير الفلسطينية ، وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية و اسرائيل و أخرى متعددة الأطراف تبحث في مواضيع التي يتطلب حلها بتعاون كل الأطراف . انظر الموقع الالكتروني: www.eljabha.org، 2015/03/17، 11:45.

في بداية هذه المرحلة بقيت الاتصالات الأردنية – الإسرائيلية شبه مقطوعة ، حتى فرضت انتخابات الكنيست الحادي عشر تشكيل حكومة ائتلافية بين حزب العمل و الليكود ، حيث عادت الاتصالات بين الملك حسين و رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز اللذان توصلا في لقائهما عام 1985 إلى اتفاق غير مكتوب بأن توافق اسرائيل على حضور صيغة معينة لمؤتمر دولي للسلام ، مقابل موافقة الأردن على مشاركة فلسطين توافق عليهم اسرائيل في المؤتمر [1] ، و في العشرين من كانون الثاني عام 1987 في لقاء آخر مع الإسرائيليين قال الملك حسين أنه إذا ما وعدته اسرائيل بتسليمه الضفة الغربية كاملة ، كما سلمت شبه جزيرة سيناء للرئيس المصري فإنه يستطيع توقيع اتفاقية سلام منفردة ، و لكن إذا ما طلب منه التنازل ولو حتى عن متر واحد من أراضي الضفة الغربية ، فسيكون بأمس الحاجة لمظلة دولية [2] ،و بالتالي فإن الرفض الصهيوني لفكرة الانسحاب من الضفة الغربية المحتلة و تسليمها للملك حسين ، هو مادفعه لاتخاذ قرار فك الارتباط القانوني و الإداري بين الأردن و الضفة الغربية المحتلة في الحادي والثلاثين من تموز عام 1977 ، و تم استبعاد النواب عن الضفة الغربية من مجلس النواب .

"و كاد لقاء الملك الحسين مع شمعون بيريز في الحادي عشر من نيسان عام 1987 أن يؤدي إلى اتفاق لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط ، لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها اسحاق شامير ، رفض نتائج لقاء وزير خارجيته بيريز ، لأنه كان يعارض فكرة المؤتمر الدولي وقد سارت الأمور كما يريدها شامير، حيث رضخت الأطراف العربية لقبول صيغة مدريد للتفاوض عوض عن المؤتمر الدولي ، لأن القبول بصيغة مدريد يضعف الجانب العربي في مفاوضاته مع الكيان الصهيوني ، من حيث عدم امتلاك صيغة مؤتمر مدريد لإلزامية المؤتمر الدولي الذي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، والذي يعتمد على أساس تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني و ليس على أساس ما يمكن تحقيقه من خلال مفاوضات ثنائية ، الذي انعقد على أساسه مؤتمر مدريد". [3]

---

[1]- غسان حمدان ،المرجع السابق ، ص 33.

[2]- نفسه ، ص 249 .

[3] - نبيل السمان ، المرجع السابق ، ص 77.

الفصل الثالث

- معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية -

أولا ــ أسباب تأخر عقد معاهدة السلام
ثانيا ــ مضامين المعاهدة و أبعادها

أولا – أسباب تأخر عقد معاهدة السلام :

مما سبق ذكره ، نلاحظ أن فكرة التعايش السلمي ، بين المملكة الأردنية الهاشمية والكيان الصهيوني ، وحل المشكلة الفلسطينية بالطرق السلمية ، كانت راسخة لدى القيادة الأردنية ، و لكن ما منع من إقامة معاهدة سلمية بين الطرفين قبل انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991 ، يكمن في وجود جملة من العوائق التي حالت دون ذلك ، و يمكن تلخيصها في ما يلي :

1/ الموانع الداخلية الأردنية .

2/ الموانع العربية .

3/المانع الدولي .

4/ المبررات الرسمية الاردنية .

فقد عرفت مرحلة نهاية الثمانينيات ، وبداية التسعينيات جملة من الأحداث و المتغيرات على الصعيد المحلي و الإقليمي و الدولي ، التي كان لها دور فعال في تهيئة الظروف ، نظرا لما لعبته هذه المتغيرات من دور في تحييد تلك الموانع ، أمام إقامة العلاقات الرسمية بين المملكة الأردنية الهاشمية و الكيان الصهيوني .

1/الموانع الداخلية الأردنية :

- يمكن استعراضها من خلال :

- تبعية الضفة الغربية المحتلة للمملكة الأردنية الهاشمية :أصبحت الضفة الغربية المحتلة جزء لا يتجزأ من المملكة الأردنية الهاشمية بناء على قرار مؤتمر أريحا المنعقد في اليوم الأول من كانون الأول عام 1948، و مصادقة مجلس الأمة الأردني على طلب الإتحاد في الثاني عشر من كانون الأول عام 1945 ، ومصادقة مجلس الأمة الأردني ، الذي شمل أعضاء من ضفتي المملكة على قرار وحدة الضفتين في الرابع و العشرين من نيسان عام 1950 ، وبناء عليه أصبح مواطنو الضفة الغربية من الرعايا الأردنيين ويتمتعون بحقوق الجنسية الأردنية[1] ،فسعت القيادة الأردنية وبكل الوسائل للحفاظ على هذا الارتباط ، حتى أصبح ذلك يشكل عقبة أمام إقامة التعاهد مع

[1]- منير الهور و طارق الموسى ، المرجع السابق ، ص 30 – 31 .

الكيان الصهيوني ، نتيجة رفض الأخير الانسحاب من الضفة الغربية ، بعد أن عرض الملك حسين في العشرين من كانون الثاني 1987 توقيع اتفاقية سلام منفردة ، بشرط تسليمه الضفة الغربية كاملة،كما سلمت شبه جزيرة سيناء كاملة لمصر[1] "إضافة إلى فشل المحاولات الأردنية لبناء علاقات إيجابية مع قيادات شعبية فلسطينية داخل الضفة الغربية المحتلة ، حيث تبين بأن الولاء الأكبر هناك لمنظمة التحرير الفلسطينية ، خاصة بعد تفجير الانتفاضة الفلسطينية و التزام قياداتها شعارات و تعليمات المنظمة كقوة معترف بها ،و نتيجة لما سبق ولعدم القدرة على إقامة التعاهد مع الكيان الصهيوني ، دون استعادة كافة الأراضي الأردنية المحتلة ومنها الضفة الغربية المحتلة ، جاء قرار فك الارتباط القانوني و الإداري بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية المحتلة ، من خلال خطاب الملك حسين الذي ألقاه في الحادي و الثلاثين من تموز 1988 ، جاء فيه أن اتخاذ هذا القرار جاء تماشيا مع التوجه الفلسطيني و العربي العام ، المؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل ، وأن بقاء العلاقة القانونية و الإدارية مع الضفة الغربية يتناقض مع هذا التوجه ، و أيضا بناءا على قرار مؤتمر القمة العربي المنعقد بالرباط بالمملكة المغربية عام 1974 باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد و الشرعي للشعب الفلسطيني ، فإذا كان قرار فك الارتباط جاء تماشيا مع التوجه العربي– العربي لماذا تأخر مدة أربعة عشر عاما ؟

يعتقد المؤلف أن تجاهل القيادة الأردنية للإجماع العربي في قمة الرباط عام 1974 ، كان أملا في حدوث تغييرات سياسية ، تبقي على الضفة الغربية المحتلة كجزء من الأردن أقوى تفاوضيا في حال تطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، خاصة قرار رقم (242) حيث قال الملك حسين بخصوصه أمام إحدى تشكيلات القوات المسلحة الأردنية في السادس عشر من تموز 1994 :"**لم نقصر في شرح المخاطر والأبعاد ، وإذا بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي و الوحيد للشعب العربي الفلسطيني** ". غير أن المؤلف يرجح الرأي الأول ، هو أن الأردن لم يتخذ

[1]- غسان الحمدان ، المرجع السابق ، ص 249 .

قرار فك الارتباط إلا بعد يأسه من إبقاء الضفة الغربية كجزء من المملكة و تسهيلا لإقامة معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني .

أما عن أبعاد قرار فك الارتباط يؤكد الملك حسين أن إبقاء تلك العلاقات القانونية و الإدارية يحدث ازدواجية أمام حل القضية الفلسطينية ،إذا كان هناك حل سلمي لها ويمنع منظمة التحرير الفلسطينية من الحضور لتمثيل الشعب الفلسطيني ، في أية محادثات سلام تقوم لحل القضية الفلسطينية ، كما يؤكد الملك حسين أن قراره جاء دعما لانتفاضة الشعب الفلسطيني ، مما سبق يتضح أن قرار فك الارتباط ما كان إلا مقدمة أو تسهيلا لقيام مشاريع سلمية للقضية الفلسطينية".

- **المانع الشعبي الأردني :** المتمثل برفض الشعب الأردني لإقامة نوع من التعهد الرسمي مع الكيان الصهيوني ، حيث لم يكن من اليسير إقامة نوع من التعاهد الرسمي بين الأردن والكيان الصهيوني ، دون أن يترك ردود فعل قوية أو هيجانا شعبيا أو مظاهرات ، رافضة لأي نوع من التعامل مع العدو ، إضافة إلى أن الأحزاب الأردنية كانت ستقف ضد ذلك التوجه ، و لكن قرار الملك حسين بإعادة استئناف الحياة الديمقراطية إثر حالة الهيجان الشعبي التي سادت محافظات جنوب الأردن في نيسان عام 1989 نتيجة اكتشاف حجم المديونية الخارجية الأردنية ، وتبعه انخفاض قيمة الدينار الأردني و بالتالي ارتفاع في الأسعار و بعد تهدئة الهيجان الشعبي ، أعلن عن انتخابات نيابية عامة في الأردن لأول مرة منذ سقوط الضفة الغربية للمملكة تحت الاحتلال الصهيوني عام 1967 ، و التي تمت في الثامن من تشرين الثاني عام 1989 ، وبعدها تم الإعلان عن تشكيل لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني يحدد إطار العمل الحزبي في الأردن ،تمهيدا لإعادة الحياة الحزبية المرخصة ، صدر في التاسع من حزيران عام 1991 ، ثم صدر قانون الأحزاب في الثالث و العشرين من آب عام 1992 ، الذي يحدد إطار العمل الحزبي بحدود القطر الأردني ، (فلا يجوز للحزب أن يمتد خارج الأردن ولا يجوز لن أن يكون امتدادا لحزب خارج الأردن) إلى جانب تدخل وزارة الداخلية بطرق تمويل الأحزاب وحتى الانتخابات الداخلية للأحزاب الأردنية ، وتحجيم قدراتها في تحريك الجماهير و لم يبق على الساحة إلا بعض الأحزاب الرافضة للانصياع لطلبات و

شروط الترخيص ، أو مجموعات انسحبت من أحزاب كبرى بسبب انصياعها لمتطلبات الترخيص ،مما أدى لتصدع جدار العمل الحزبي الوطني و إضعاف القوى الوطنية في الأردن خاصة بعد صدور قانون الصوت الواحد للناخب الواحد الذي بموجبه تمت الانتخابات النيابية العامة في 1993 ، مما أدى لضرب مرشحي الأحزاب ، وبروز غالبية النواب على أساس خلفيات عشائرية ، الذي كان له دور هام في إزالة و إضعاف المانع المتمثل بالرفض الشعبي لإقامة معاهدة صلح مع الكيان الصهيوني ، فصادق غالبية مجلس النواب الجديد على قانون معاهدة السلام [1].

2 / الموانع العربية: نلخصها في :

- الموقف العراقي من الصراع العربي – الصهيوني.
- الموقف السوري من الصراع العربي – الصهيوني.
- موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الصراع العربي – الصهيوني.

أما المؤثرات و المتغيرات التي ساعدت على غزالة تلك الموانع فهي :

- **حرب الخليج عام 1991** :

بعد أن تمكن العراق من بناء قوة عسكرية ، فاقت كل القوى العسكرية العربية ، ولتغير ميزان القوى في المنطقة بشكل يحقق توازنا عسكريا مع الكيان الصهيوني ، وخاصة بعد امتلاك العراق لصوراريخ بعيدة المدى التي تمكنه من ضرب العمق الاسرائيلي و امتلاكه للسلاح الكيماوي الذي يؤدي إلى توازن الرعب ، مع السلاح النووي الاسرائيلي ، مما أثار حساسية الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوربا الغربية من تعرض مصالحها للخطر في المنطقة [2]،فبدأ الإعلام الغربي بحملة اعلامية مكثفة ضد العراق تمهيدا للأزمة، أما الدول العربية فقامت بزيادة انتاج النفط في تلك الدول دون حاجة اقتصادية لها ، لتخفيض أسعاره عالميا ووضع العراق في مأزق اقتصادي لتحجيم دوره الإقليمي عامة و في الخليج العربي خاصة[3] . والمؤكد أن الولايات المتحدة و دول أوربا الغربية

[1]-خالد عبد الرزاق الحباشنة ، المرجع السابق ، ص 52 – 53.

[2]- طلعت مسلم ، مداخلة :أوراق عمل و مناقشات الندوة الفكرية (ازمة الخليج و تداعياتها على الوطن العربي) ، مركز الدراسات الوحدة عربية ، بيروت ، 1991 ، ص 160 – 161 .

[3]- خلدون ناجي معروف ، الصراع العربي – الصهيوني بعد حرب الخليج ، مجلة آفاق عربية ، العدد 3 ، السنة 17 ، بغداد ، 1992 ، ص 16 – 19

أرسلت جنودها لحماية مصالحها المتعلقة بالنفط الضروري للصناعة و كوسيلة ضغط على الدول الصناعية ، و رغبة الولايات المتحدة في تأكيد هيمنتها الدولية ولضمان أمن الكيان الصهيوني ، ووقف تقدم قوة عربية صاعدة يمكن أن تشكل خطر على وجوده ، إلا أن الهدف الأول والحاسم للحرب ، هو منع نشوء أي قوة عربية اقليمية ذات استقلالية في قرارها السياسي ، يشجع على تكوين ديناميكية تجميع اقليمية ، تقلب المعادلة الجيو سياسية في حوض البحر المتوسط والعالم ، هذا ما يفسر التفاهم الغربي الشامل ضد العراق ، و هذا يعبر على قاعدة ثابتة في الإستراتيجية الغربية ، تقول أن أفضل وسيلة للحفاظ على الوضع الراهن في الوطن العربي ، هو عدم السماح ببروز أي قطر عربي قوي يمكن أن يفرض قيادته على المجموع بالضغط أو بالانجذاب وهذا هو مضمون استراتيجية الإجهاض[1].

بناء على ما تقدم ، فقد كانت أزمة الخليج و الحرب التي تمخضت عنها تمثل مواجهة ساخنة بين المشروع القومي العربي و بين المشاريع الاستعمارية الغربية ، و أن أحد أدوات تلك المواجهة المستمرة ، هو الكيان الصهيوني ، الذي يعمل على خلق عناصر القلق و عدم الاستقرار في المنطقة العربية [2].

كانت دول أوربا الغربية تهدف من خلال عدوانها على العراق إلى إجهاض مشروع الأمة العربية في التقدم باتجاه تكوين قوة اقتصادية و عسكرية مندمجة ، ليس دفاعا عن اسرائيل كقوة احتياطية للحفاظ على الانقسام و عدم الاستقرار في الوطن العربي ، بل كجزء من استراتيجية الأمن و لتقدم الأوربي نفسها ، بدليل أن أكثر التصريحات التي تنادي بوهم الوجود العربي ، و الفكرة العربية و الأمة العربية هي تصريحات أوربية.

و إن الترويج للاعتقاد بانعدام وجود مصالح عربية مشتركة أو مصير عربي واحد ، هو جزء من استراتيجية التفكيك العربي لدفع كل قطر لاتباع سياسة خاصة به قائمة على تعظيم المكاسب القطرية ، بغض النظر عما تجره من أذى للآخرين و الاستسلام

---

[1]- برهان غليون ، حرب الخليج و المواجهات الاستراتيجية في المنطقة العربية ، أوراق عمل و مناقشات الندوة الفكرية (أزمة الخليج و تداعياتها على الوطن العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1991 ، ص 17 – 18 .

[2]- قيس محمد نوري ، اسرائيل و حرب الخليج ، أبعاد التحالف الاستراتيجي الأمريكي – الاسرائيلي ،مجلة آفاق عربية ، العدد 2 ، السنة 17 ، بغداد ، 1992 ، ص 24 .

لمبدأ الحماية الخارجية ، بما يؤدي لوضع الخليج العربي تحت الحماية الأمريكية المباشرة ، و فصله نهائيا من الناحية السياسية و الاستراتيجية عن الوطن العربي كما يهدف لتعميم نموذج اتفاقيات كامب ديفيد[1] ، و الجدير بالذكر أن الدول الغربية بدأت تتجه لمحاولة الانتقال بالوطن العربي من التجزئة إلى التفتيت ، فالتجزئة كونها وضعا مناسبا للغرب الأطلسي ، إلا أنها لم تحل دون تطور دولتين عربيتين في مدى جيل واحد ، إلى مستوى قوة اقليمية مركزية ، لذلك فإن مصالح الدول الطامعة باتت تتطلب وضعا أكثر أمانا لها ، ترى بأنه يتحقق بتفتيت دول الطوق العربية [2]. ففي الثاني عشر من آب عام 1990 جاءت مبادرة الرئيس العراقي صدام حسين بربط أزمة الخليج بالصراع العربي الصهيوني و المطالبة بتطبيق كافة قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالمنطقة، فأصبحت قضية الربط هذه محل اهتمام عالمي.[3] و كان تحرك العراق الداعي لحل مشاكل المنطقة جميعا معا بشكل يرضي جميع الأطراف ، يهدف لإبطال مصادر التهديد للأمن القومي العربي ، و حل قضايا المنطقة المستعصية ، بشرط أن تكون القضية الفلسطينية في مقدمتها ، مما دفع بالكيان الصهيوني لتصعيد أجواء الأزمة و تشجيع الولايات المتحدة للحيلولة دون احتوائها سلميا و ضرورة تبني الخيار العسكري خوفا من تسوية سلمية للأزمة ، تحفظ للعراق قوته العسكرية و العلمية ، و يمكن القول أن الترتيبات المعدة ، تنبئ بقيام حلف اقليمي جديد في الشرق الأوسط و هي خطوة بدأت منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، و وضحت أثناء العدوان على العراق ، ولم يكن لإجراءات التسوية أن تستمر لولا ذلك[4]، " و في ضوء نتائج العدوان على العراق و كذلك الحصار المفروض عليه منذ عام 1990 ، و حتى الآن ، تم ابعاد العراق بوزنه المؤثر من معادلة الصراع العربي الصهيوني ، ما أدى لتجميد فعالية المانع العراقي ولو بصورة مؤقتة ، أمام التحرك الأردني الهادف لإقامة اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني ، ولم يكن من قبيل المصادفة

---

[1]- برهان غليون ،المرجع السابق، ص 22 .

[2] - عصام نعمان ، مداخلة : أوراق عمل و مناقشات الندوة الفكرية (أزمة الخليج و تداعياتها على الوطن العربي) ،، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 ، ص 164 – 165 .

[3]- أحمد صدقي الدجاني ، قضية فلسطين و الصراع العربي الصهيوني بعد حرب الخليج ، أوراق عمل و مناقشات الندوة الفكرية (أزمة الخليج و تداعياتها على الوطن العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 ، ص 101 .

[4]- خلدون ناجي معروف ، المرجع السابق ، ص 16 – 19 .

الدعوة لمؤتمر مدريد للسلام بعد أيام فقط من انتهاء حرب الخليج ، حيث استثمرت الولايات المتحدة في نتائج الحرب لتكون بداية لتحرك واسع باتجاه تسوية القضية الفلسطينية وفق الشروط الإسرائيلية".

- **المشاركة السورية في مؤتمر مدريد عام 1991 :**

لقد انتهت حقبة الحرب الباردة ببروز الولايات المتحدة كقطب دولي أوحد ، وكان الاتحاد السوفياتي يمثل الحليف الدولي الرئيس لبعض الدول العربية في صراعها الإقليمي مع الكيان الصهيوني ، و العالمي في مواجهة الإمبريالية الغربية فوجدت الدول العربية نفسها وحيدة في مواجهة المخططات الدولية التي تستهدف المنطقة العربية ،بعد غياب هذا الحليف الذي كان يشكل أحد قطبي التوازن الدولي ، و قد ترك تراجع دور الاتحاد السوفياتي على المسرح الدولي أثر كبيرا على صانع القرار السوري ، الذي استشعر بنهاية هذا الحليف قبل إلغاء وجوده السياسي في العشرين من كانون الأول عام 1991 ، فبدأت القيادة السورية بالتقارب وتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة ، و كان من ضمنها المشاركة السورية في التحالف الدولي ضد العراق عام 1991 .

و بعد انتقال الوريث الروسي للاتحاد السوفياتي للتنسيق مع الدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة في مختلف المجالات منها صفقات الأسلحة الروسية ، و كون الاتحاد السوفياتي كان يمثل المصدر الوحيد للسلاح في سوريا ، "سعت قيادة الأخيرة لانتهاج سياسة لا تتصادم مع التوجهات السياسية الأمريكية ، فرفعت شعار (أن السلام يمثل خيارا استراتيجيا لسوريا) و وافقت على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ، و سعت للتكيف مع الأوضاع الإقليمية الجديدة المتمثلة بتجميد فاعلية دور العراق الإقليمي لاستمرار الحصار الجائر ضده ، وتمتين العلاقات السورية مع باقي الدول ما يسمى بدول إعلان دمشق ،فعلاقاتها مع مصر و دول مجلس التعاون الخليجي في أفضل حالاتها ، مما حدا بصانع القرار السوري بالعمل على لعب دور مهم و فعال على المستوى الإقليمي .

نستخلص مما سبق أن الجمهورية العربية السورية بوزنها الإقليمي المؤثر خاصة قربها الجغرافي من الأردن مثل عائقا أمام إقامة معاهدة سلام بين الأردن و الكيان

الصهيوني ، لكن بعد انتهاجها لسياسة أقل تصلبا اتجاه الولايات المتحدة و مشاركتها في التحالف الدولي ضد العراق ، و مشاركتها في مؤتمر مدريد عام 1991 ، و ما تبع ذلك من مفاوضات على المسار السوري الاسرائيلي ، أدى إلى تهاوي هذا العائق أمام القيادة السياسية الأردنية لإقامة التعاهد مع الكيان الصهيوني".

- **توقيع إعلان المبادئ الفلسطينية – الاسرائيلية :**

"بعد انطلاق الانتفاضة الجماهيرية العارمة ، بين أوساط الشعب الفلسطيني ، داخل فلسطين المحتلة في الثامن من كانون الأول عام 1987 و التي قفزت بالقضية الفلسطينية من جدول الاهتمامات الدولية لتحتل موقع الصدارة فيه ، وأصبحت مطروحة بإلحاح على أساس حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، لما ساقته من جملة متغيرات محلية و اقليمية و دولية .

يبدو أن توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني – الاسرائيلي قد أسقط العقبة المتمثلة بالموقف الفلسطيني من الصراع العربي – الصهيوني ، إضافة لإثارته مخاوف القيادة الأردنية من أن يكون الحل على حساب الأردن ، خاصة و أن منظمة التحرير الفلسطينية ، لم تقم بإطلاع الحكومة الأردنية ، على تفاصيل مباحثاتها مع الجانب الصهيوني مما جعل القيادة الأردنية ، تعمل و بكل سرعة لاستصدار اعترافات اسرائيلية بحدودها الغربية حيث قال الملك حسين في خطاب ألقاه يوم الثاني عشر من تشرين الأول عام 1993:" **لقد وقعنا جدول الأعمال الأردني – الاسرائيلي بعد أربع و عشرين ساعة من اللقاء الفلسطيني – الاسرائيلي في واشنطن، لأننا لم نقبل أن نوقعه قبل أن نشهد تقدما واضحا و ملموسا على الصعيد الفلسطيني – الاسرائيلي**".

و في خطاب آخر أمام إحدى تشكيلات القوات المسلحة بتاريخ السادس عشر من تموز غام 1994 قال الملك الحسين : "**حملنا منظمة التحرير على أكتافنا و مكناها من أن تصل إلى مدريد ، وبعد مدريد استمرت الأمور إلى أن فوجئنا بمفاجأة فيما يتعلق بالاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي** .."، و يقول في حديث أمام مجلس الوزراء و النواب في التاسع من تموز عام 1994 ، ردا على انتقاد دخول الأردن في مفاوضات مع الكيان الصهيوني ، و ليس للأردن أراضي محتلة سوى شريط حدودي صغير:"**هناك من يقول**

شريط حدودي و مزرعة ،هذا الشريط الحدودي اكبر مساحة من غزة ، و أي شبر من هذه الأرض عزيز علينا جميعا ، و سنعمل المستحيل لنستعيد السيادة على أراضينا و سنعيد حقنا في مياهنا ..." مما أدى إلى تسريع عملية التعاهد بين الأردن والكيان الصهيوني و بربط اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني – الاسرائيلي مع تجميد فاعلية دول العراق من خلال العدوان الثلاثي ، و الحصار المفروض عليه إضافة إلى دخول سوريا حلبة مؤتمر مدريد ، يتضح بأن كل ذلك أدى إلى سقوط الموانع العربية ، أمام إبرام المعاهدة بين الأردن و الكيان الصهيوني" [1]

3/ المانع الدولي :

يتمثل بثنائية التقاطب الدولي و الحرب الباردة ، وتوازن الرعب بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي، إلى جانب أن الأخير كان يمثل الحليف الرئيس لبعض الدول العربية في صراعها الإقليمي مع الكيان الصهيوني ، و العالمي مع الولايات المتحدة و الدول الرأسمالية الغربية ، فكان له موقف هام في منع تعميم تجربة كامب ديفيد ، التي أدت الى توقيع معاهدة منفردة بين مصر و الكيان الصهيوني ، و بناء على ما سبق فإن التطورات الضخمة المتمثلة بانهيار أحد قطبي التوازن الدولي كان له انعكاسات كبيرة على الوطن العربي و الأمة العربية ولابد أن يؤثر غيابه على وضع الأمة العربية في النسق الدولي [2].

يرى البعض أن السبب في انهيار الاتحاد السوفياتي ، يعود إلى الأساس الذي قامت عليه النظرية الماركسية – اللينينية التي استندت على ثالوث التحريم للقومية و الدين و الملكية الخاصة ، و التي تبين بعد أكثر من تسعين عاما ، أنها مازالت مغروسة داخل النفس الإنسانية ، أما السبب الإقتصادي ، فلا يعود كما يرى البعض إلى سباق التسلح مع الغرب فحسب بل إن انعدام روح المنافسة في الإنتاج إلى جانب تقنين الفساد و البيروقراطية داخل الجهاز الإداري و قطاعات الإنتاج الأخرى ، كان من الأسباب

[1]- خالد عبد الرزاق الحباشنة ، المرجع السابق ، ص 58-59 .

[2]- محمد السيد سليم ، العرب فيما بعد العصر السوفياتي (المخاطر و الفرص) ، مجلة السياسية الدولية ، العدد 108 ،القاهرة ، 1992 ، ص 147 .

الرئيسية لتلك الأزمة الإقتصادية[1]. و لكن مهما يقال عن أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي فقد ترك بصماته على العالم ، الذي لن يكون ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي صورة مكررة لعالم ما قبل ثورة أكتوبر عام 1917 [2].

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى تقليل هامش المناورة و الحركة المستقلة للدول الصغرى ومنها الدول العربية ، و لعل من بين المتغيرات التي ترتبت على انفراد الولايات المتحدة كقطب أوحد هي:

- بعد غياب الاتحاد السوفياتي و اتجاه وريثه الروسي للتحالف الكامل مع الغرب انتهت تقريبا مساحات المناورة المستقلة امام العرب ، بعد أن كان الاتحاد السوفياتي يمثل أحد البدائل أمام بعض الدول العربية أثناء حقبة القطبية الثنائية ، لتقليص مساحة الهيمنة الغربية ، فأصبحت الولايات المتحدة اللاعب الوحيد بالساحة الدولية و بتسوية المنازعات الدولية منها تسوية الصراع العربي الاسرائيلي في إطار مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في أكتوبر 1991 .
- "التوجه الأمريكي لتصفية بقايا الغريم السوفياتي في المنطقة العربية و العالم الثالث ، و في هذا الإطار كانت الحملة الأمريكية لنزع الأسلحة الاستراتيجية من العراق ، والتحرش بليبيا ، وعملية منع توريد السلاح إلى سوريا.
- تحويل هيئة الأمم المتحدة إلى مؤسسة تابعة ، بعد أن كانت الأمم المتحدة تعتبر في عصر التوازن الدولي والحرب الباردة ، إحدى الأدوات المتاحة للدول الصغرى للتعبير عن مواقفها ، و لتنفيذ سياساتها الخارجية كما لعبت الأمم المتحدة دورا في تصفية الاستعمار ، و السعي للقضاء على الفصل العنصري ، و لكن مع تحول الوضع الدولي إلى أحادية قطبية أصبحت الولايات المتحدة تستصدر ما تريد من القرارات ، سواء من مجلس الأمن ، أو من الجمعية العامة للأمم المتحدة .

" لقد كان الاتحاد السوفياتي يؤيد القضايا العربية ، فكان دعمه السياسي و العسكري و الإقتصادي محدودا و لم يكن بمستوى الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني ، فقد كان

---

[1]- برزان التكريتي ، انهيار الاتحاد السوفياتي (بعض من أسبابه) ، مجلة آفاق عربية ، العدد 3 ، السنة 17 ، بغداد ، 1992 ، ص 6 – 15 .

[2]- محمد السيد أحمد ، لماذا انهار الاتحاد السوفياتي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 108 ، القاهرة ، 1992 ، ص116.

موقفه منذ عام 1948 ينادي بتسوية تفاوضية بين العرب والكيان الصهيوني ، وعارض برنامج التصنيع الحربي المصري خلال الستينات ، و أصر على إغلاق مصانع الطائرات المصرية عام 1969 كشرط لاستمرار الدعم العسكري لمصر.[1]

إن انهيار الاتحاد السوفياتي ، قد ترك آثاره السلبية على التوازن الإقليمي في المنطقة العربية وتحديدا على التوازن العربي – الصهيوني ، حيث تعتمد بعض الدول العربية على السلاح السوفياتي كمصدر وحيد أو أحد مصادر تسليحها ، وإن الهيمنة الأمريكية على روسيا تترك آثارها على إمدادات السلاح .

إضافة للنفوذ الصهيوني المتصاعد في تلك الدولة. كما أن زوال الاتحاد السوفياتي عن الساحة الدولية ، ساعد على تعاظم امكانية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ، لأن ثنائية التقاطب الدولي أدخل القضية العربية في دائرة الاستقطاب ، فما يوافق عليه الاتحاد السوفياتي ترفضه الولايات المتحدة و العكس ، مما أدى لتجميد القضايا العربية ، وباختفاء المنافس السوفياتي تحولت روسيا للتعاون مع الولايات المتحدة ، ما يؤدي بالأخيرة لفرض الحلول التي تراها مناسبة لمصالحها في المنطقة ، و هكذا بدأت سلسلة من المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني في مدريد و واشنطن و موسكو ، و كان احتمال انعقاد تلك المفاوضات في عصر الاستقطاب الثنائي مستبعد ، لأن التسويات التي أسفرت عنها تلك المفاوضات ستتأثر بطبيعة العلاقات الصهيونية – الأمريكية ، واختلال ميزان القوى العربي – الصهيوني ، خاصة بعد تجميد المقدرة العسكرية العراقية .و هكذا نرى أن انهيار الاتحاد السوفياتي ساعد على إزالة المانع الدولي أمام إقامة التعاهد بين المملكة الأردنية الهاشمية و الكيان الصهيوني." [2]

4/ المبررات الرسمية الأردنية :

" إن المبررات التي استند إليها الموقف الرسمي الأردني ، في دخوله العملية السلمية هي تشرذم الموقف العربي بعد أزمة الخليج ، و تغير موازين القوى الدولية إضافة إلى أن عامل الزمن يسير في غير المصلحة العربية من حيث تغير ديموغرافية الأراضي العربية المحتلة ، وكذلك الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الأردن بعد أزمة الخليج و

[1]- محمد السيد سليم ، المرجع السابق ، ص 155.
[2]- نفسه ، ص 157.

ارتفاع معدلات البطالة فيه ، و فوق كل ذلك أن الموقف الأردني خاصة و العربي عامة مع الحل السلمي العادل و الشامل للقضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم (242) و رقم (338) ، إضافة إلى أن الأردن وجد في المبادرة الأمريكية السوفيتية المشتركة بالدعوة لمؤتمر السلام ، مشروعا جديا لإقامة سلام في المنطقة ، أما فيما يتعلق بتوقيع جدول الأعمال الأردني – الاسرائيلي في الرابع عشر من أيلول 1993 ، وما تبعه من توقيع معاهدة السلام فيمكن إضافة المخاوف الأردنية من محاولات حل الصراع العربي –الاسرائيلي على حساب الأردن ، لتكون مبررا إضافيا إلى جملة المبررات الأردنية في إقامة التعاهد مع الكيان الصهيوني ".[1]

"عقب توقيع معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية و الكيان الصهيوني في السادس والعشرين من تشرين الأول من عام 1994 ، بدأت العلاقات تأخذ أبعاد جديدة ، فأخذت العلاقات بينهما شكل اتفاقيات رسمية وعلنية ، و ذات أولوية إلزامية على ما سواها من اتفاقيات مع أطراف أخرى ، و تتعلق بشتى المجالات السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الثقافية و البيئية و غيرها .

و كانت الإنطلاقة لهذه النقلة من خلال مؤتمر مدريد للسلام ، الذي افتتح في الثلاثين من تشرين الأول عام 1991 ، بناء على مبادرة من الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في السادس من آذار عام 1991 ، بعد أيام على إعلان وقف إطلاق النار بعد العدوان على العراق،وفي ظل تراجع عربي إسلامي عام، كعملية في تغيير بنية المنطقة فكريا و سياسيا و اقتصاديا و أمنيا تقوم على دمج الكيان الصهيوني في المنطقة ،و لمواجهة عوامل النهوض و المقاومة في المنطقة العربية ، و التأسيس لبناء اقتصادي أمني يحقق الارتباط بين الكيان الصهيوني ودول المنطقة ،

ما يؤدي لإنشاء ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد ، وتحقيق قدر من الاستقرار لحفظ المصالح الأمريكية و الغربية في المنطقة ، وضمان أمن الكيان الصهيوني"[2] ، "وجاء مؤتمر مدريد للسلام نتيجة خلل في الموازين بين الدول العربية و الكيان الصهيوني حيث

[1]- خالد عبد الرزاق الحباشنة ، المرجع السابق ، ص 74 .

[2]- جواد الحمد ، عملية السلام في الشرق الأوسط و تطبيقاتها على المسارين الفلسطيني و الأردني ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، دار البشير للنشر و التوزيع ، عمان ، 1996 ، ص 20.

توفرت الإرادة للكيان الصهيوني المتحالف مع الولايات المتحدة، فبعد نجاح الكيان الصهيوني في الاستفراد بالأطراف العربية المشاركة في المفاوضات كل على حدى و القفز على جوهر الصراع و تأجيل البحث فيه ، و إبطال مفعول قرارات الشرعية الدولية و نقل قضية الصراع العربي – الصهيوني من نطاقها الدولي إلى النطاق الثنائي و الإقليمي خاصة ما يتعلق بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الأرقام (242 – 194 – 181) و غيرها تمكن من تحقيق ما أطلق عليه اتفاق أوسلو * على المسار الفلسطيني الموقع في النرويج يوم التاسع عشر من آب عام 1993 ، و الذي تم توقيعه رسميا في واشنطن بتاريخ الثالث عشر من أيلول 1993 ، كما تمكن من إحراز تقدم على المسار الأردني ، بتوقيع جدول الأعمال الأردني بتاريخ الرابع عشر من أيلول 1993 و استمرت المفاوضات الثنائية على المسار الأردني حتى توقيع إعلان واشنطن في الخامس و العشرين من تموز عام 1994، بتوقيع جدول الأعمال الأردني بتاريخ الرابع عشر من أيلول 1993 ، و استمرت المفاوضات الثنائية على المسار الأردني حتى توقيع إعلان واشنطن في الخامس و العشرين من تموز عام 1994 ، والتوقيع على معاهدة السلام بين الأردن والكيان الصهيوني في عمان بتاريخ السابع عشر من تشرين الأول عام 1994،ومن ثم التوقيع الرسمي عليها بتاريخ السادس و العشرين من تشرين الأول عام 1994 في منطقة وادي عربة ** ، و كون الملك الحسين علاقات جيدة مع اسرائيل منذ التوقيع على معاهدة السلام معهم".[1*]

---

* - اتفاق أوسلو : هو اتفاق سلام وقعته ومنظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن في 13 أيلول 1993 وسمي الإتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المفاوضات السرية بين الوفدين بوساطة الحكومة النرويجية التي أفرزت هذا الإتفاق الذي جاء بعد مفاوضات بدأت في 1991 فيما عرف بمؤتمر مدريد وقد أسفرت هذه المفاوضات عن إعلان اعتراف متبادل بين المنظمة والدولة اليهودية في 10/9 أيلول 1993 والتوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي المحدود على قطاع غزة و أريحا بوصفها خطوة أولى في واشنطن في 13أيلول 1993 . .انظر:الموسوعة العربية العالمية ،الجزء 1 الطبعة 2 ، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر و التوزيع ، المملكة العربية السعودية 1999 ، ص 268.

** – وادي عربة : هو وادي يشكل جزءاً من وادي الصدع العظيم الذي يقع بين البحر الميت شمالاً وخليج العقبة جنوباً بين الأردن وفلسطين . وقعت في الوادي اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل في 26 تشرين الأول/أكتوبر عام 1994م. إدارياً يتبع وادي عربة لمحافظة العقبة الأردنية، ويبلغ عدد سكانه 15 الف نسمة موزعين على عدة قرى صغيرة أهمها الريشة (مركز القضاء) والقريقرة وبئر مذكور. ، نفسه .ص 384

[1] - خالد عبد الرزاق الحباشنة ، المرجع السابق ، ص 77 – 78 .

* - انظر الملحق رقم: 5-6.ص77-78

ثانيا – مضامين المعاهدة و أبعادها:

« هناك من يرى أن الأردن اهتم بأن يكون له دور رئيس في عملية التسوية بالمنطقة وأن لا يتم تهميش دوره ، خاصة بعد اتفاق أوسلو المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية و الكيان الصهيوني حيث سعى الأردن للبحث عن مكان له في النظام (الشرق أوسطي) الجديد ، فأسرع في الموافقة على شروط الكيان الصهيوني و الإملاءات الأمريكية بعقد صلح منفرد مع الكيان الصهيوني و البدء بعملية رفع المقاطعة و تطبيع العلاقات على كل الأصعدة في الوقت الذي لا يزال فيه الاحتلال الصهيوني جاثما على الأرض الفلسطينية و السورية و اللبنانية و بذلك نجح الكيان الصهيوني في تنفيذ مخطط القائم على الحلول الانفرادية و الإنفراد بكل طرف عربي على حدى تكريسا لنهج كامب ديفيد ، وحتى يسهل افتراس كل طرف عربي مفاوض على حدى.

بينما نرى أن الأردن ليس خارجا على إطار صورة الحل الصهيوني – الأمريكي في المنطقة ، و أن القيادة الأردنية انتظرت اللحظة المناسبة ، المتمثلة بتوقيع اتفاقية أوسلو على المسار الفلسطيني حتى لا تكشف أوراقها و تكون أول من يتفق مع الكيان الصهيوني (بعد مصر) و إلا فكيف يتم توقيع جدول الأعمال الأردني بعد أربع و عشرين ساعة من توقيع اتفاقية أوسلو ، لو لم يكن الاتفاق الأردني – الصهيوني حاصلا مسبقا وجرى تأجيله لحين توقيع الفلسطينيين كما أن ترسيم الحدود الدولية بين الأردن و الكيان الصهيوني ،كما ورد في المعاهدة و الملحق رقم (1) الذي يضعف من إمكانية قيام كيان ثالث بينهما إلا بشكل مرتبط كونفيدراليا مع الأردن ، لدليل على طموح الأردن بعودة التقاسم الوظيفي في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الأردن والكيان الصهيوني خاصة و أن مواد المعاهدة و الاتفاقيات الأخرى تبني نوعا من التحالف السياسي و الأمني و الاقتصادي بين الجانبين ، ولعل الاتفاق الأردني الصهيوني على موضوع الولاية الدينية الأردنية على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس دليل كبير على ذلك. وسيتم من خلال هذا المبحث محاولة تحليل أهم المضامين التي تحملها معاهدة السلام الأردنية –

الاسرائيلية و الاتفاقيات الأخرى التي أبرمت بموجبها لما لتلك المضامين من أثر بارز في تحديد طبيعة العلاقات بين الأردن و الكيان الصهيوني في أربع مضامين رئيسية هي :

1- المضامين السياسية
2- المضامين الأمنية
3- المضامين الاقتصادية
4- المضامين الثقافية

1- <u>المضامين السياسية</u> :

يمكن استعراض أهم المضامين السياسية التي حملتها معاهدة السلام بين الأردن و الكيان الصهيوني بما يلي:

- خروج الأردن من معادلة الصراع العربي الصهيوني ، مكتفيا بالتعهدات الصهيونية الأمريكية بالإبقاء عليه ككيان سياسي مستقل ، يحظى بدور مهم في المنطقة ، مما يؤدي إلى اضعاف أسس العلاقات العربية – العربية القائمة على وحدة الأمة العربية و تضامنها و مناصرة قضاياها العادلة خاصة معاداة الكيان الصهيوني كعدو مشترك ، و يمكن اعتبار ذلك كفيل بإحداث شرخ جديد في الصف العربي و الإسلامي ، يمكن أن ينفذ منه الكيان الصهيوني إلى المنطقة ، مما يجعل الأردن بوابة المشروع الصهيوني في المنطقة و ليكون الكيان الصهيوني جزءا من الأسرة السياسية في المنطقة و منحه الشرعية العربية مما قد يؤدي إلى إلغاء الجامعة العربية ، و استبدالها بنظام تعاون اقليمي ليس له صبغة عربية » [1] .

- إضفاء الشرعية الدولية القانونية على الاغتصاب الصهيوني للأرض العربية ، منهيا بذلك جوهر الصراع القائم على عروبة فلسطين ، و ينقلها من الملكية العربية إلى الملكية الصهيونية.

---

[1]- هشام غصيب ، من المفاوضات الى التطبيع ، مجلة أوراق ، العدد 5 ، رابطة الكتاب الأردنية ، عمان ، 1994 ، ص 24- 25 .

– إن خروج الأردن من معادلة الصراع العربي الصهيوني في هذا التوقيت ،سيؤدي إلى إضعاف الأطراف العربية الأخرى من خلال تضييق هامش المناورة أمامها في مفاوضاتها الثنائية مع الكيان الصهيوني وخاصة الجانب الفلسطيني و ذلك بسبب العلاقات الجديدة بين الأردن و الكيان الصهيوني و التداخل الأمني و الاقتصادي بينهما.

– القفز على قرارات الشرعية الدولة و قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص القضية الفلسطينية بنقل موضوع الصراع من نطاقه الدولي إلى نطاق ثنائي .

– إن رسم الحدود الدولية بين الأردن و الكيان الصهيوني ، كما ورد في المعاهدة ، يضعف من إمكانية قيام كيان ثالث مستقل بينهما دون ارتباط هذا الكيان الثالث بعلاقة كونفدرالية مع الأردن.

– انتقاص المعاهدة من السيادة الأردنية على الأرض شرق الأردنية ، من خلال تحديد السياسات الخارجية و الأمنية و الاقتصادية للدولة الأردنية ، في ضوء اعتبارات محددات الأهداف و المخططات الصهيونية [1].

– إن تعديل مفهوم السيادة ، الذي ورد في الفقرتين (8) و (9) من المادة الثالثة، و كذلك في الملحق (1/ب) بخصوص منطقة الباقورة و الملحق (1/ج) بخصوص منطقة الغمر، يعتبر سابقة سلبية يمكن أن تتكرر ، من خلال مطالبة الكيان الصهيوني بتطبيق مماثل في الضفة الغربية و قطاع غزة ، و الجولان المحتل ، و جنوب لبنان المحتل ، أو أن يلجأ الكيان الصهيوني لهذا الأسلوب للاحتفاظ بالأراضي التي أقيمت عليها المستعمرات الصهيونية و كذلك أية مناطق استراتيجية من وجهة نظره الأمنية.

– نجاح الكيان الصهيوني في إضعاف البعد السياسي و الاستراتيجي لمشكلة اللاجئين و النازحين ، و تثبيت النظرة الصهيونية لها ، بوصفها تمثل مأساة انسانية ليس الكيان الصهيوني وحده المسؤول في حلها ، و إنما تحل ضمن أطر اقليمية و دولية كما دعت المعاهدة إلى مبدأ توطين اللاجئين و النازحين مما يلغي حق العودة إلى أراضيهم

[1]- جواد الحمد ، مستقبل السلام في الشرق الأوسط ،المؤسسة المتحدة لدراسات و البحوث ، واشنطن ، 1994، ص 91.

المقررة بموجب قرارات الأمم المتحدة ، مما سيؤدي إلى تذويبهم في الدول و المناطق التي يقيمون فيها ، وهذا يمثل إنهاء الجزء الأكبر من القضية الفلسطينية لصالح الكيان الصهيوني

– إن المعاهدة الأردنية مع الكيان الصهيوني تخلق واقعا سياسيا جديدا بخصوص مدينة القدس ، أقرب ما يكون إلى التصور الصهيوني لمستقبل المدينة حيث تقر المعاهدة ضمنيا بالسيادة الصهيونية على القدس ، مقابل الإشراف الأردني على المقدسات فيها مما يساهم في إضعاف الجهد الفلسطيني و العربي لاستعادة المدينة ، و تقوية الموقف الصهيوني الذي يهدف إلى منح الجانب العربي إشراف رمزيا على المقدسات و هذا ما سيؤدي إلى تقزيم مفهوم السيادة العربية الشاملة على القدس كمطلب سياسي للأمة العربية و من المعلوم أن الكيان الصهيوني فيه لم يفتر في مسعاه لخلق حقائق جديدة على الأرض تخدم مصلحته في الإبقاء على القدس كاملة موجودة تحت سيادته [1].

– أثار موضوع الولاية الدينية للأردن على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس الشكوك الفلسطينية الرسمية ، من احتمال عقد صفقات مستقبلية ، بقيادة الأردن للعب دور ما في الضفة الغربية خاصة و أن ترسيم الحدود الوارد في المعاهدة ، يضعف من ناحية عملية إمكانية قيام كيان فلسطيني مستقل .

– أضفت المعاهدة شرعية على العدوان الصهيوني على المياه العربية فبالإضافة إلى سيطرته على مياه نهر الأردن ، حصل على حصة وافرة من مياه نهر اليرموك على حساب الأردن و سوريا و مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، كما منحته المعاهدة شرعية استلابه لمياه وادي عربة الجوفية ، أي تقنين ذلك الإستلاب و الحفاظ عليه.

– تمنح المعاهدة للكيان الصهيوني ، فترة من الاستقرار النسبي و الانتعاش الاقتصادي و الرسوخ السياسي.

---

[1]- محمد صقر و آخرون ، المعاهدة الاردنية الاسرائيلية دراسة و تحليل ، دار البشير للنشر و التوزيع ،عمان،1994 ،ص 99.

– أضفت المعاهدة مزيدا من الشرعية السياسية على الكيان الصهيوني و فتحت أمامه الباب واسعا لإقامة علاقات في شتى المجالات مع دول عربية أخرى ، مما سيقوي موقفه على الساحة الدولية و يكسبه المزيد من الأصدقاء و يعود عليه بمساعدات اقتصادية و تكنولوجية ، و لإن فشلت جهود الكيان الصهيوني في جعل مصر بوابته على العالم العربي فإن المرجح وفق هذه المعاهدة أن يكون الأردن هو المرشح الأقوى ليكون بوابة المشروع الصهيوني (اسرائيل الكبرى) إلى العالم العربي و الإسلامي [1].

– تشكل المعاهدة و الاتفاقيات المعقودة في كافة المجالات ، صيغة تحالف بين الطرفين تتجاوز العلاقات الطبيعية المتعارف عليها بين الدول ، فلم يحدث أن ارتبط الأردن بمعاهدة مع أي طرف آخر بقوة هذه المعاهدة و تعدد مجالاتها ، حيث يمكن استنباط أن الهدف من هذا التحالف هو تكوين نواة أمنية و اقتصادية لنظام – شرق أوسطي جديد يشمل جميع دول المنطقة ، و يكرس الهيمنة الصهيونية – الأمريكية عليها .

– تعتبر المعاهدة بمجملها منعطفا هاما في تاريخ الأردن و المنطقة، سيترك آثاره على المدى القريب و البعيد و سينعكس على الحقوق الفلسطينية و العربية المغتصبة من قبل الكيان الصهيوني.

و بعد هذا الاستعراض لأهم المضامين من السياسية للمعاهدة فإن البعض يرى أن إعادة صياغة الهيكل السياسي للمنطقة العربية و التي بدأت منذ الحرب العالمية الثانية تهتم بسياسة بناء الأحلاف (حلف بغداد) بهدف وضع المنطقة العربية في ظل الاستراتيجية السياسية و العسكرية و الاقتصادية الغربية ، وصولا إلى عدوان 1967 ، الذي و إن اعتبر هزيمة كبيرة للجانب العربي إلا أنه لم يدفع بالعرب للاستسلام للمخططات الامبريالية و الصهيونية ، مما حال بين بعض الحكام العرب و بين إقامة المعاهدات مع الكيان الصهيوني المتمثلة في اتفاقية كامب ديفيد مع مصر ، تلتها

[1]- جواد الحمد ، المرجع السابق ، ص 93.

اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية و وادي عربة مع الأردن كاختراقات جديدة و نجاحات مضافة لمشروع إعادة هيكلة المنطقة سياسيا و اقتصاديا.

و أخيرا فإن الربط بين نظرية الزعيم الصهيوني – موشي دايان – الخاصة بالضفة الغربية المحتلة، التي تدعو إلى تمكين الأردن من العودة لإدارة الحياة المدنية في الضفة الغربية مع إبقاء الشؤون العسكرية في يد الكيان الصهيوني و بين ترسيم الحدود الدولية بين الأردن و الكيان الصهيوني كما هو وارد في المعاهدة و الذي يضعف من إمكانية قيام كيان ثالث مستقل بينهما ، دون ارتباط هذا الكيان الثالث بعلاقة كونفيدرالية مع الأردن ،إضافة إلى عملية منح الأردن الولاية الدينية على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس ليؤكد على التقاء المشروع السياسي للهاشميين مع المشروع الصهيوني بالحيلولة دون قيام كيان فلسطيني مستقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة [1].

2- <u>المضامين الأمنية :</u>

أكدت المادة الرابعة من المعاهدة على قيام تعاون مشترك بين الأردن و الكيان الصهيوني في المسائل المتعلقة بالأمن على قاعدة الثقة المتبادلة ،و يهدف لإقامة بنيان اقليمي أمني في المنطقة ،وبما أن موضوع الأمن يعتبر مسألة ملحة للجانب الصهيوني ، فقد أولته المعاهدة اهتماما كبيرا ، حيث تعهد الطرفان بما يلي :

- الامتناع عن التهديد بالقوة و استعمالها بكافة أشكالها ، و كذلك الامتناع عن الأعمال و الأنشطة التي تضر بأمن أي منهما.
- ضمان ألا تكون أراضي أي منهما مصدرا أو معبرا أو مأوى لأي أعمال عدائية ، و تجمعات أو منظمات تعادي الطرف الآخر.

-الامتناع عن الدخول في أحلاف ذات صبغة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته أو الترويج له و التعاون معه إذا كانت أهدافه تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر.

---

[1]- بهجت أبو غربية ، اشكال و وسائل التطبيع السياسي و ومخاطر وسائل المجابهة ، محاضرة ألقيت في مجمع النقابات المهيمنة ، عمان ،1994/11/19 ، ص 12.

- عدم السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود لطرف ثالث على أراضيها أو من خلالها يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر.
- اتخاذ اجراءات ضرورية و فعالة لمنع دخول وعمل ووجود أي منظمة أو مجموعة أو بنيتها السياسية في أراضيها إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف و التحريض على استعمال وسائله .
- مكافحة التسلل عبر الحدود.
- ضبط التسلح و الأمن الإقليمي.[1]

و يتضح من مجمل مضامين هذه التعهدات أن الجانب الأردني يتحمل مسؤولية حفظ أمن الكيان الصهيوني و سلامة حدوده حيث جاءت المادة الرابعة من المعاهدة بتفاصيل دقيقة تخدم كافة متطلبات الأمن الصهيوني بما يتناقض مع التزامات الأردن بموجب معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، كما تتسع المسؤولية الأردنية لتشمل اتخاذ اجراءات أمنية ضد المنظمات أو الأحزاب او الحركات السياسية في الأردن التي تتبنى برامج معادية للكيان الصهيوني و المقصود هنا المقاومة الفلسطينية .

و يمكن إجمال أهم الأهداف الأمنية التي تضمنتها المعاهدة ، و تخدم المصالح الأمنية للكيان الصهيوني بما يلي :

- تكريس الحدود الأمنية بين الطرفين على نهر الأردن ، و ضمان عدم قيام أي طرف بعمليات عسكرية ضد المصالح أو القوات الصهيونية من الحدود الأردنية.
- التقليل من احتمال تعرض الكيان الصهيوني لحرب عربية مفاجئة ، من خلال تأمين أطول خط مواجهة و كذلك منع تطور الوضع العسكري الأردني ، إلى درجة يمكن من خلالها أن تهدد الأمن الصهيوني.

---

[1]- عيزر وايزمن ، الحرب من أجل السلام ، ترجمة غازي السعيد ، دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية ، عمان ، 1984 ، ص 211.

– التعاون مع الأردن للعمل على إضعاف المنظمات التي تمارس أعمال المقاومة المسلحة ضد الكيان الصهيوني و تتخذ من الأردن نقطة انطلاق و اسناد لها .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن الأردن بحكم ارتباطه مع سكان الضفة الغربية و قطاع غزة المحتلين ، و كذلك مع الكيان الصهيوني ، ربما يصبح ساحة لامتداد النفوذ الصهيوني على كل مسارات الحياة في الأردن و إذا ما أضفنا لذلك أن الحل النهائي سوف يعني احتواء الأردن لغالبية الشعب الفلسطيني المحروم من حق العودة ، فإن الأردن سيصبح حقيقة هو الوطن البديل للفلسطينيين ، و تكون الصهيونية قد جيرت حق الفلسطينيين التاريخي في أرض فلسطين إلى حق الفلسطينيين في وطن شرقي الأردن ، تحت الحكم الهاشمي.

كما أن المادة المتعلقة بالأمن تمثل انتهاكا للسيادة الأردنية على قرارها و على أراضيها ، من خلال منع الأردن من الدخول في حلف أو ائتلاف أو تنظيم ذي صبغة عسكرية أو أمنية ، مما سيؤدي إلى عزل الأردن عن محيطه العربي و كذلك التأسيس لتحالف أمني وطيد بين الجانبين بما يؤثر على دور الأردن المستقبلي في بناء التضامن العربي الإسلامي خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ،أما الخطر الأكبر فيتحقق بعد إنهاء المفاوضات على باقي المسارات ، إذا ما تم توقيع معاهدات ثنائية بين تلك الأقطار العربية المشاركة في المفاوضات مع الكيان الصهيوني ، و ذلك الخطر لا يتهدد تلك الأقطار وحدها فحسب ، بل يهدد وجود الأمة العربية و هويتها و مستقبلها و يتمثل ذلك الخطر في مشروع السلام الشامل المفضي إلى إقامة نظام الشرق الأوسط الذي يربط الدول المتصالحة باتفاقية سلام ملزمة و بضمانات من الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الغربيين ، تفرض إقامة علاقات جوار طبيعية ، تسمح بانتقال المواطنين و السلع، يضاف إلى ذلك تجميد الحدود بين دول الإقليم بحيث لا تستطيع أي دولة من

دول الإقليم أن تتوحد أو تعدل حدودها مع دولة مجاورة لها لأن ذلك يعتبر تهديدا لأمن الكيان الصهيوني و بذلك يتم إلغاء مشروع الوحدة العربية الإقليمية و الشاملة . [1]

3- <u>المضامين الاقتصادية:</u>

تناولت المادة السابعة من معاهدة السلام بين الأردن و الكيان الصهيوني ، معالجة القضايا الاقتصادية ،على اعتبار أن التنمية الاقتصادية هدف أساسي تسعى لتحقيقه المعاهدة يتم عبر التعاون الاقتصادي بين الطرفين ، بحيث يشكل ركيزة أساسية في إقامة تعاون اقتصادي إقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ولبلوغ تلك الغاية تم الإتفاق على ما يلي :

- انهاء المقاطعة الاقتصادية بين الطرفين والتعاون لإنهاء أشكال المقاطعة الاقتصادية المقامة من قبل أطراف ثالثة، مما سينعكس إيجابا على الاقتصاد الصهيوني، و بالتالي تمكينه من استيعاب أفواج جديدة من المهاجرين اليهود، و هذا ما قد يؤدي إلى حركات توسعية صهيونية جديدة في المنطقة العربية ، خاصة بعد تسجيل المعاهدة لسابقة تأجير الأراضي للكيان الصهيوني.
- إلغاء الحماية الممنوحة لبعض أوجه النشاط الاقتصادي لدى الطرفين ، مما سيفسح المجال أمام الصناعات اليهودية لدخول السوق الأردني و منافسة المنتجات الأردنية المماثلة إضافة إلى امكانية استخدام السوق الأردني كمعبر لغزو الأسواق العربية ، و بالمقابل لا يعتقد بإمكانية استفادة الأردن من رفع عدد من القيود التي كانت مفروضة على تبادله التجاري مع الضفة الغربية و قطاع غزة المحتلين حيث أنه لا يملك القدرة على منافسة الاقتصاد الصهيوني في تلك الأسواق ،خاصة بعد إبرام الاتفاق الاقتصادي بين السلطة الوطنية الفلسطينية و الكيان الصهيوني في باريس بتاريخ 1994/04/19 الذي ربط أسواق المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية بالاقتصاد الصهيوني.
- التعاون في مجال تمويل الاستثمارات و المشاريع المشتركة ، و لا يخفى أثر ذلك على الاقتصاد الأردني الذي سيتعرض لهيمنة اقتصاد الكيان الصهيوني ،

---

[1]- جواد الحمد ، عملية السلام في الشرق الأوسط و تطبيقاتها على المسارين الفلسطيني و الأردني ،مركز دراسات الشرق الأوسط ،دار البشير للنشر و التوزيع ،عمان ،1996 ، ص 85 -86 .

المرتبط بعلاقات واسعة مع دوائر رأس المال الأجنبي خاصة بعد إلغاء المقاطعة العربية ، الذي سيوفر المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية ، التي كانت سابقا مضطرة للاختيار بينه و بين الأسواق العربية أما بعد إلغاء المقاطعة العربية فإن سوق الكيان الصهيوني أكثر اغراء لرأس المال بمزايا إدارية و تكنولوجية و قدرة تسويقية و خبرة في إدارة رأس المال و انخفاض درجة البيروقراطية في التعامل و استقرار النظام الاقتصادي [1].

– و من ناحية أخرى فإن رفع المقاطعة الاقتصادية و تطبيع العلاقات مطلب صهيوني قديم متجدد ، يصر عليه الكيان الصهيوني ، و يؤكد على توثيقه في كل اتفاقية يوقعها مع أي طرف عربي ، وهما جزء من الثمن الذي يدفعه الطرف العربي مقابل السلام – في المنطقة ، و دون اشتراط زوال الأسباب التي أدت إلى تطبيق تلك المقاطعة علما بأن قرارات فرض المقاطعة العربية للكيان الصهيوني جاءت قبل احتلاله للأراضي الأردنية و السورية و المصرية في عدوان عام 1967 ، و بما أن أراض عربية عديدة ما زالت ترزح تحت الاحتلال الصهيوني فإن رفع المقاطعة على مستوى قطري ، لا ينسجم و قرارات جامعة الدول العربية ، التي أوجدت نظام المقاطعة الموحد عام 1958 .

و بناء على ما ورد في المادة السابعة من المعاهدة ، قام الأردن بإلغاء القوانين التالية:

–قانون منع بيع العقار للعدو ، (رقم 30 لسنة 1973)

– القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل (رقم 10 لسنة 1958)

–قانون منع الاتجار مع اسرائيل (رقم 66 لسنة 1953) [2].

و من هنا يمكن إيجاز ما قد ينجم عن المعاهدة و الاتفاقية الأخرى المنبثقة عنها ، خاصة اتفاقية التعاون التجاري و الاقتصادي ، بما يلي :

–<u>على الجانب الصهيوني :</u>

---

[1]- محمد صقر و آخرون ، المرجع السابق ، ص 67.

[2]- رياض النوايسة ، قراءة قانونية حول قانون المقاطعة و خطر التعامل مع العدو ، صحيفة المجد ، العدد 65 ، 1995/05/08 ،عمان ، ص 6 .

- إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية للكيان الصهيوني ، و فتح الاسواق العربية أمام منتجاته.

- تحقيق أفضل الشروط الممكنة لتسويق المنتجات الصهيونية ، من خلال إلغاء الحماية الأردنية لمنتجاته الوطنية ، و إزالة القيود أمام انتقال السلع و التسهيلات الجمركية .

- ازدهار الحركة السياحية في الكيان الصهيوني إثر الاستقرار المتوقع سياسيا مع الدول المحيطة.

- ازدهار القطاع الصناعي الصهيوني إثر فتح أسواق المنطقة أمامه ، و توفر العمالة العربية الرخيصة نسبيا مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .

- ازدهار قطاع الموانئ في الكيان الصهيوني (حيفا ،أسدود ، عسقلان) من خلال لعبها لدور مميز في اختصار المسافة أمام البضائع القادمة إلى دول المنطقة من أوربا و الأمريكيتين.

- إن تأكيد حق الكيان الصهيوني فيما سلبه من مياه نهري الأردن و اليرموك و كذلك المياه الجوفية في وادي عربة ، يساعد في الحفاظ على تقدم الكيان الصهيوني الاقتصادي زراعيا و صناعيا.

-<u>على الجانب الأردني :</u>

- تراجع المنتجات الصناعية المحلية و بعض المنتجات الزراعية ، أمام منافسة مثيلاتها في الكيان الصهيوني بسبب ارتفاع التكلفة و نقص الجودة للمنتجات الأردنية و إلغاء الحماية الممنوحة لها .

-الإستفادة من بعض المشاريع المشتركة في مجال تشغيل الأيدي العاملة .

-تدفق رؤوس الأموال إلى الأردن ، الذي يقوم اقتصاده بالدرجة الأساسية على قطاع الخدمات سيؤدي إلى مزيد من التشوهات الاقتصادية و النمو الغير المتوازن لقطاع الخدمات على حساب المجالات الصناعية .

-يخشى أن يؤدي تفوق الاقتصاد الصهيوني إلى ربط الاقتصاد الأردني به بحيث يصبح اقتصادا تابعا .

-ربما يستفيد الأردن من خلال قطاع السياحة الذي يتوقع له تطورا ملحوظا في الحقب القادمة.

-إن كمية المياه التي حصل عليها الأردن بموجب المعاهدة لا تكفي لأغراض التنمية أو تأسيس البنية التحتية لاقتصاد صناعي أو زراعي منافس في المنطقة ، بل إنها تكاد لا تكفي لسد حاجات السكان من مياه الشرب خلال فصل الصيف ، إضافة إلى ما قد يثيره موضوع المياه من خلافات مع سوريا حول تقاسم مياه نهر اليرموك المتبقية بعد الحصة الصهيونية .[1]

4-**المضامين الثقافية :**

" نظرا للأهمية الكبرى التي يلعبها الجانب الثقافي في الحفاظ على موروث الأمة الحضاري و القيمي بما ينعكس على إبراز شخصيتها المميزة بين الأمم ، و منع تحللها و ذوبانها في الحضارات الأخرى ، و كذلك لأن الثقافة تمثل السور الذي يحمي الأمة و يحافظ على تماسكها و بقائها فإن المعاهدة الموقعة بين الأردن و الكيان الصهيوني ركزت على قضية التطبيع الثقافي فقد جاءت الفقرة الثانية من المادة الخامسة لتنص على أن " يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل ايضا العلاقات الاقتصادية و الثقافية ".

أما المادة العاشرة فنصت على ".... إزالة كافة حالات التميز التي تراكمت عبر فترات الصراع و يتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما ..."، و تتكامل هذه المادة مع المادة الحادية عشر في تحقيق الغزو الثقافي و تشويه شخصية الأمة حيث تدعو في الفقرة الأولى طرفي المعاهدة إلى " الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية القائمة على التعصب و التمييز و اتخاذ كافة الإجراءات القانونية و الإدارية الممكنة التي

[1]- محمد صقر و آخرون ، المرجع السابق ، ص76- 77.

من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات و ذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المنطقة التابعة لأي منهما" . و كذلك إزالة كافة الإشارات المضادة و التعبيرات العدائية في تشريعاتهما ، و من كافة المطبوعات الحكومية و هذا ما سيستدعي إحداث انقلاب تشريعي كما حصل بخصوص إلغاء قانون منع بيع العقار للعدو ، و القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل و قانون منع الاتجار مع اسرائيل ، إضافة إلى كل ما نشر في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، و تعديل كل ما نشر فيها ، عبر السنوات الطويلة الماضية سواء تشريعات أو قوانين أو تعليمات ، و ذلك ما نصت عليه المادتين الخامسة و العشرين و السادسة و العشرين من المعاهدة ، و لعل المطبوعات الحكومية كذلك تشمل مناهج التعليم في كافة المراحل الدراسية مما سيؤدي إلى إعادة النظر في العديد من المواد الدراسية مثل مادة التاريخ العربي و القضية الفلسطينية و الجغرافيا ، و التربية الإسلامية ، و يتسع مفهوم منع الدعاية المعادية ليشمل المطبوعات غير الحكومية و خطب المساجد و الندوات و مقالات الصحف و المؤتمرات[1].

و يتضح مما سبق بأن هذه النصوص تسعى لإحداث تغيير في عقلية الإنسان العربي بما يجعل الكيان الصهيوني ، دولة شرق أوسطية عادية ضمن دول المنطقة .

و يمكن إجمال أهم انعكاسات المضامين الثقافية للمعاهدة بما يلي :

- قيام وسائل الإعلام الرسمية الأردنية ، بمحاولة إقناع الشعب الأردني ، بفكرة التعايش مع اليهود و تطبيع العلاقات معهم و كذلك من خلال نشر تصريحاتها لمسؤولين قياديين بضرورة أن يعم السلام في العلاقات الطبيعية بين الشعبين .
- منع التعرض للكيان الصهيوني و أفراده ، أو إطلاق أية صفات تنم عن العداء اتجاههم .

[1]- خالد عبد الرزاق الحباشنة ،المرجع السابق ، ص 140-141 .

- تعديل مناهج التعليم في المدارس و الجامعات و كذلك إلغاء تدريس الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية الشريفة التي تحرض على قتال اليهود و تحرض على الجهاد لتحرير ديار الإسلام التي تقع تحت الاحتلال.
- دخول الفكر القومي العربي و الفكر الإسلامي معركة ثقافية مباشرة مع الفكر الصهيوني.
- غزو المواد الثقافية و الإعلامية اليهودية لبعض الأسواق و المنتديات الثقافية العربية.
- إعادة كتابة تاريخ الصراع العربي الصهيوني بما ينسجم مع روح المعاهدة.

"مما يعني الهجوم على الثقافة العربية و مطاردة كل ما هو أصيل و مبدئي فيها و التنكر لتاريخنا و ديننا و التسميم الفكري لطلبة المدارس و المعاهد و الجامعات و المراكز العلمية و الثقافية بما يخدم الأهداف الصهيونية، و كذلك العمل على إخراج المفهوم الديني من الحياة العامة ، و حصره في المناسبات الدينية و الاحتفالات وما سيؤدي إليه كل ذلك من تضييق لهامش الديمقراطية في الأردن و العودة إلى مرحلة قمع القوى السياسية و الملاحقات الأمنية و الإعتقالات" [1].

[1]- خالد عبد الرزاق الحباشنة ،المرجع السابق ، ص 144 .

خاتمة

لقد اتضح من خلال دراستنا لموضوع العلاقات الأردنية الاسرائيلية، التطور التدريجي لهذه العلاقات والتي أخذت طابع السرية لعشرات السنين بسبب أن الطرفين كانا يحملان مشروعا سياسيا ضخما وهو إقامة أو تأسيس دولة ، وبالتالي كان من الطبيعي في البداية أن تتحالف الأسرة الهاشمية مع زعماء الحركة الصهيونية أصحاب النفود المالي والدبلوماسي على مستوى الصعيد الدولي ، وبالمقابل تعاون الصهاينة مع حليف من أبناء المنطقة من أجل إيجاد الشرعية لوجودهم ومنذ بداية العلاقات الأردنية الاسرائيلية إلى غاية توقيع معاهدة السلام في 1994 يمكن الخروج بالعديد من الاستنتاجات منها :

–الموقع الجغرافي جاء كدافع أولي ومنطقي لفرض علاقات تفاهم وتعاون حيث تداخلت الأطماع الجغرافية بين الكيانين (فلسطين).

– تخلي بريطانيا عن وعودها للشريف حسين بإقامة مشروعه السياسي دفع إلى وجود تقارب بين المشروعين السياسيين الهاشمي و الصهيوني .

إذا العلاقة كانت انطلاقا من الموقع الجيوسياسي للبلدين .

– علاقة الأردن و اسرائيل يمكن اعتبارها محاولة لإثبات وجودهما و استمرارهما في المنطقة في ظل الصراع العربي الصهيوني وتأثيره على القضية الفلسطينية والمنطقة .

خاتمة

– الحكم الحقيقي على هذه العلاقات يأتي إبان الحروب العربية الاسرائيلية حيث أدركت الأردن بعد مشاركتها في الحرب الأولى خطورة الأمر على مصالحها وأراضيها وبشهادة من الصهاينة فان الملك عبد الله دخل الحرب لهدف واحد هو منع اقامة دولة فلسطينية وليس منع اقامة كيان صهيوني الحروب لم تساهم في فتور العلاقات بل توجت في نهايتها بعدة اتفاقيات سلم وتعاون .

– أحيانا تكون العلاقات السرية أو غير الرسمية أكثر فعالية وتأثيرا من العلاقات الرسمية وهذا ما ينطبق على علاقة الأردن و اسرائيل لأن الظاهر في العلاقات الدولية مختلف عن باطنها وربما لو لم تكن هناك سرية لما تحقق المشروع السياسي للطرفين خاصة بالنسبة للأردن ذات الانتماء العربي والإسلامي .

– لطالما سعت الأردن مند البداية إلى حل جدري للقضية الفلسطينية ولمسار السلام في المنطقة لكن اسرائيل التي أمنت حدودها مع الأردن و مصر تركت حالة من اللااستقرار لحدودها مع لبنان وسوريا وبالتالي لا يمكن الحديث عن سلام تام بينهما .

– معاهدة السلام سنة 1994 كانت بمثابة إنهاء حالة السرية عن هذه العلاقة القائمة على التفاهم والتعاون أصلا وليست انهاء لحالة حرب بل وتتجاوزها نحو إقامة علاقات تعاون ثنائي في شتى المجالات .

– تغير معادلة السلام في الشرق الأوسط ودخول أطراف أخرى على الخط برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال رعايتها لمشاريع التسوية في المنطقة .

وفي الأخير نعتقد من خلال طبيعة العلاقات الاردنية الاسرائيلية , خلقت نوع من الثقة والتفاؤل بمستقبل السلام والعلاقات في المنطقة , ويتضح دلك في مقولة المسؤول الصهيوني السابق أرييل شارون :" **إذاحافظنا على حدود مفتوحة فان اسرائيل ستصبح دولة عبور وستغرق بالمركبات الكثيرة , مئات آلاف الزوار العرب سيصلون وليس هناك حراب في أياديهم بل غصون الزيتون في أفواههم** ".

الملاحق

ملحق رقم 01

خريطة توضح الموقع الجغرافي للأردن

انظر الموقع الالكتروني : http://upload.wikimedia.org ،اطلع عليه بتاريخ : 2015،9.30/3/12.

الملحق رقم 02

الملك عبد الله 1882-1951[1]

[1] - انظر الموقع الالكتروني :http://culture.gov.jo اطلع عليه بتاريخ 2015/03/24، 14:20.

الملحق رقم02

خريطة توضح توسع اسرائيل في فلسطين

انظر الموقع الالكتروني:http://culture.gov.jo ،اطلع عليه بتاريخ :2015/03/24،14:20.

الملحق رقم 04

الملك حسين 1935-1999

-انظر الموقع الالكتروني: http://www.mokatel.com_ ،اطلع عليه بتاريخ : 2015/04/12،15.10.

الملحق رقم 05

–توقيع الملك حسين و رئيس الوزراء الاسرائيلي إسحاق رابين لمعاهدة السلام بوادي عربة الحدودية بين البلدين تحت رعاية أمريكية بقيادة الرئيس بيل كلينتون–[1]

[1] انظر:حسن محمد طوالبة،مجلة حوار المتمدن ،العدد 3672 ،الأردن، 2012/03/19،ص 1.

الملحق رقم 06

- نص معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية الموقعة في 1994 -

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل إذ تأخذان بعين الاعتبار إعلان واشنطن الموقع من قبلهما في 25 تموز 1994 والذي تتعهدان بالوفاء به. وإذ تهدفان إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن 242 و 338 بكل جوانبهما. وإذ تأخذان بعين الاعتبار أهمية المحافظة على السلام وتقويته على أسس من الحرية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان السياسية متخطيتين بذلك الحواجز النفسية ومعززتين للكرامة الإنسانية. وإذ تؤكدان إيمانهما بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعترفان بحقهما وواجبهما في العيش بسلام بينهما مع كافة الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وإذ ترغبان في تنمية علاقات صداقة وتعاون بينهما حسب مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم. وإذ ترغبان أيضاً بضمان أمن دائم لدولتيهما وبشكل خاص بتجنب التهديد بالقوة واستعمالها في ما بينهما. وإذ تأخذان بعين الاعتبار أنهما أعلنتا انتهاء حالة العداء بينهما بموجب إعلان واشنطن الموقع في 25 تموز. إذ تقرران إقامة سلام بينهما بموجب معاهدة السلام هذه، فقد اتفقتا على ما يلي:

- المادة 1 – إقامة السلام:

1- يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل (الطرفين) اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق

- المادة 2 – المبادئ العامة:

سيطبق الطرفان في ما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلام، وبشكل خاص:

1 – يعترفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وسوف يحترمانها.

2 – يعترفان بحق كل منهما بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وسوف يحترمان ذلك الحق.

3 – سينميان علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان أمن دائم وسيمتنعان عن التهديد بالقوة وعن استعمالها وسيحلان كل النزاعات بينهما بالوسائل السلمية.

4 – يحترمان ويعترفان بسيادة كل دولة في المنطقة وبسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

5 – يحترمان ويعترفان بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية الدولية.

6– سيتم ترسيم الحدود حسب ما هو منصوص عليه في الملحق 1 من الملحق 1 – 1 وسيتم الانتهاء منه في فترة لا تزيد عن تسعة شهور.

7 – من المتفق عليه أنه حيثما تبعت الحدود مجرى نهر فإنه إذا تغير مسيل مجرى النهر تغييراً طبيعياً كما هو موضح في الملحق 1 – 1 فإن الحدود لن تتأثر إلا إذا اتفق على خلاف ذلك.

8– مباشرة عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة سيعيد كل طرف الانتشار إلى جهته من الحدود الدولية حسبما هو معروف في الملحق 1 – 1. 7 – مباشرة عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة سيدخل الطرفان في مفاوضات للوصول إلى إتفاقية خلال 9 شهور حول تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة.

9 – آخذين بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة بمنطقة الباقورة – نهاريم والتي هي تحت السيادة الأردنية.. حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق 1 – 1. 9 – في ما يتعلق بمنطقة تسوفار تطبق المواد المنصوص عليها في الملحق 1 – 1ج.

– المادة 4 – الأمن:

إذ يتقبل الطرفان إن التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقة بالأمن سيكون جزءاً مهماً من علاقاتهما وسيؤدي أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة، فإنهما يأخذان على عاتقيهما أن يؤسسا علاقتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة والتعاون، وأن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام.

ب – نحو ذلك الهدف يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر

الأمن والتعاون في أوروبا ويلتزمان بإقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط. ويعني هذا الالتزام تبني إطر إقليمية بالشكل الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية – على الخطوط نفسها التي سار عليها مؤتمر هلسنكي – بما يتوج بمنطقة أمن واستقرار.

2 – لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

3 – يتعهد الطرفان بمقتضى هذه المادة بما يلي:

أ – الامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية أو من أي نوع ضد بعضهما وعن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر.

ب – الامتناع عن تنظيم الأعمال والتهديدات العدائية أو المعادية أو ذات الطبيعة التخريبية أو العنيفة وعن التحريض عليها والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر.

ج – اتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة للتأكد من أن الأعمال أو التهديدات بالعداء أو المعاداة أو التخريب أو العنف لا ترتكب من أراضيهما – وحيثما وردت كلمة أراض بعد هذه الفقرة فإنها تعني المجال الجوي والمياه الإقليمية – أو من خلال أو فوق أراضيها. 4 – بما يتماشى مع حقبة السلام ومع الجهود لبناء أمن إقليمي وما يمنع ويحول دون العدوان والعنف.. يتفق الطرفان أيضاً على الامتناع عما يلي:

أ – الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر، بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة.

ب – السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود لطرف ثالث على أراضيهما في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر.

5 – يتخذ الطرفان إجراءات ضرورية وفعالة وسيتعاونان في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله. ويتعهد الطرفان:

أ – باتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضيهما أو من خلال أراضيهما وباتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمكافحة هذه النشاطات ومرتكبيها.

ب – دون المساس بالحريات الأساسية بالتعبير عن الرأي وبالتنظيم، اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول ووجود وعمل أي منظمة أو مجموعة أو بنيتها الأساسية في أراضيها إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله.

ج – التعاون بمنع ومكافحة التسلل عبر الحدود.

6 – أي مسألة تتعلق بتنفيذ هذه المادة تتم معالجتها ضمن آلية للتشاور والتي ستضم جهاز الارتباط والتحقق، والإشراف وحيثما كان ذلك ضرورياً. مشاورات على مستوى أعلى. وستضم إتفاقية سيجري الانتهاء منها ضمن مدة ثلاثة شهور من تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية التفاصيل المتعلقة بالمشاورات.

7 – العمل على أساس الأولوية وبالسرعة الممكنة. ضمن المجموعة المتعددة الأطراف المتعلقة بضبط التسلح والأمن الإقليمي، وبشكل مشترك لما يلي:

أ – إيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدائية في الشرق الأوسط.

ب – إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل سواء منها التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالامتناع عن استعمال القوة، والتوفيق والنوايا الحسنة.

– المادة 5 – الديبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى:

1 – يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين وذلك في خلال مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

2 – يتفق الطرفان على إن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضاً العلاقات الاقتصادية والثقافية.

– المادة 6 – المياه:

بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشكلات المياه القائمة بين الطرفين:

1 – يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك، ومن المياه الجوفية لوادي عربة، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها، وحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم (2) والتي يصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم.

2 – انطلاقاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي، عادل، ومتفق عليه لمشكلاتهما المائية بهدف أن يشكل موضوع الماء أساساً لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان، بالتعاون بالعمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما، بأي شكل من الأشكال، بالإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر.

3 – يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء باحتياجاتهما الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة. بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

4 – في ضوء أحكام الفقرة (3) أعلاه، وعلى أساس أن التعاون في المواضيع المتعلقة بالمياه تكون لمنفعة الطرفين، الأمر الذي من شأنه التخفيف من حدة ما يعانيانه من شح في المياه، وإن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد أن تتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة، بما في ذلك إمكانية نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها التخفيف من حدة شح المياه. وعلى العمل في ضمن أطر المجالات التالية:

أ – تنمية الموارد المائية الموجودة منها والجديدة، والعمل على زيادة وفرة كميات المياه، بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي، كما هو ملائم، وجعل ما يهدر من الموارد المائية بالحد الأدنى، وذلك من خلال مراحل استخدامها.

ب – منع تلوث الموارد المائية.

ج – التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدة النقص في كميات المياه.

د – نقل المعلومات والقيام بنشاطات البحوث والتطوير المشتركة في المواضيع المتعلقة بالمياه، فضلاً عن استعراض إمكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.

5 – يضم الملحق رقم (2) كافة التفاصيل المتعلقة بتنفيذ التزامات كلا الدولتين بموجب أحكام هذه المادة.

– المادة 7 – العلاقات الاقتصادية:

1 – انطلاقاً من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارهما دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة في ما بين الدول والشعوب والأفراد من بني البشر، فإن الطرفين، في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها، يؤكدان على رغبتيهما المتبادلتين في ترويج التعاون الاقتصادي ليس بينهما وحسب، وفي ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي كذلك.

2 – لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي:

أ – إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الآخر من قبل أطراف ثالثة.

ب – اعترافاً من الطرفين بأن العلاقات بينهما ينبغي لها أن تسير بهدي مبادئ الانسحاب الحر الذي لا يعترض شيء سبيله، يدخل الطرفان في مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة، والاستثمار، والعمل المصرفي، والتعاون الصناعي والعمالة وذلك لأغراض ترويج علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادئ يتم الاتفاق حولها، كما تقوم على اعتبارات إقليمية خاصة بالتنمية البشرية، وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ستة شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة.

ج – التعاون ثنائياً، وفي المجالات متعددة الأطراف كذلك، باتجاه ترويج اقتصادياتها وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى.

– المادة 8 – اللاجئون والنازحون:

1 – اعترافاً من الطرفين بالمشكلات اللاإنسانية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، أنهما يسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشكلات الناجمة على صعيد ثنائي.

2 – اعترافاً من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه، التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يلي:

أ – بقدر تعلق الأمر بالنازحين، في ضمن إطار لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب – في ما يتعلق باللاجئين:

– من ضمن إطار عمل المجموعة متعددة الأطراف حول اللاجئين.

– من خلال إجراء حوار ثنائي، أو غير ذلك، يتم في ضمن إطار يتفق عليه ويأتي مقترناً بالمفاوضات الخاصة بالوضع القانوني الدائم أو متزامناً معها، وذلك في ما يتعلق بالمناطق المشار إليها في المادة الثالثة من هذه المعاهدة.

3 – من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها، بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم.

–المادة 9 – الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية :

1 – سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الدخول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

2 – وبهذا الخصوص، وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

3 – سيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني، والتزام أخلاقي، وحرية العبادة والتسامح والسلام.

–المادة 10 – أوجه التبادل الثقافي والعلمي:

انطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بمرغوبية أوجه التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما، وعليه فإنهما يقومان، بأسرع وقت ممكن، على

أن لا يتجاوز ذلك فترة تسعة شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة باختتام المفاوضات حول الاتفاقات الثقافية والعلمية.

–المادة 11 – التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار:

1 – يسعى الطرفان إلى تعزيز التفاهم المتبادل في ما بينهما، والتسامح القائم على ما لديهما من القيم التاريخية المشتركة، وبموجب ذلك فإنهما يتعهدان بما يلي:

أ – الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية، القائمة على التعصب والتمييز، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما.

ب – القيام بأسرع وقت ممكن، وبفترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، بإلغاء كافة ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية وتلك التي تعكس التعصب والتمييز، والعبارات العدائية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما.

ج – أن يمتنعا عن مثل هذه الإشارات أو التعبيرات في كافة المطبوعات الحكومية.

د – التأكيد على تمتع مواطني كل طرف بالمعاملة القانونية الأصولية في الأنظمة القانونية للطرف الآخر وأمام محاكم ذلك الطرف. 2 – تطبق الفقرة 1 – 1 بما لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير والمنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

– المادة 12 محاربة الجريمة والمخدرات: سيتعاون الطرفان في محاربة الجريمة وبخاصة التهريب، وسيتخذان كافة الإجراءات الضرورية لمحاربة ومنع نشاطات إنتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها، وسيقومان بتقديم مرتكبي مثل هذه النشاطات إلى المحاكمة وفي هذا الخصوص سيأخذن بعين الاعتبار مجالات التفاهم التي توصلا إليها، مثل ملحق 3 من هذه الاتفاقية، كما يلتزم الطرفان بإتمام الاتفاقات المرتبطة بهذا المجال في فترة لا تزيد عن 9 شهور من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

– المادة 13 – النقل والطرق:

يأخذ الطرفان بعين الاعتبار التقدم المحرز في مجال النقل، ولهذا يعترف الطرفان بالاهتمام المتبادل في إقامة علاقات جوار طبيعية في مجال النقل ولتعزيز العلاقات في هذا المجال يتفق الطرفان على ما يلي:

أ – سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقلهم حرية الحركة في أراضيه، وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدول الأخرى ووسائل نقلهم، ولن يفرض أي طرف ضرائب تمييزية أو قيود على حرية الحركة على الأشخاص ووسائل النقل من أراضيه إلى أراضي الطرف الآخر.

ب – سيقوم الطرفان بفتح وإقامة طرق ونقاط عبور بين بلديهما، وسيأخذان بالاعتبار إقامة اتصالات برية والاتصالات بالسكك الحديدية بينهما. ج – سيستمر الطرفان بالتفاوض بشأن اتفاقات النقل المتبادل في المجالات السابقة والأخرى. مثل المشاريع المشتركة، والأمان على الطرق (المروري)، ومعايير النقل، وترخيص المركبات، وممرات برية، وشحن البضائع والحمولات، والقضايا المتعلقة بالأرصاد الجوية على أن تتم هذه الاتفاقات في ما لا يزيد عن 6 شهور من تاريخ تبادل الطرفين وثائق تصديق هذه المعاهدة.

د – سيستمر الطرفان بالتفاوض لإقامة طريق سريع يربط الأردن ومصر وإسرائيل بالقرب من إيلات.

–المادة 14 – حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ:

1 – بما لا يتعارض مع الفقرة 3، يعترف كل طرف بحق سفن الطرف الآخر بالمرور البحري في مياهه الإقليمية وفقاً لقواعد القانون الدولي.

2 – سيمنح كل طرف لسفن الطرف الآخر وحمولاتها منفذاً عادياً إلى موانئه، وكذلك إلى السفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو التي تأتي منها. وسيمنح هذا المنفذ وفقاً لنفس الشروط المطبقة عادة على سفن وبضائع الدول الأخرى.

3 – يعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة لكل الأمم للملاحة فيها والطيران فوقها بدون إعاقة أو توقف، وسيحترم كل طرف الآخر بالملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة.

– المادة 15– الطيران المدني:

1 – يعترف الطرفان بتطبيق الحقوق والامتيازات والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات متعددة الأطراف والتي يكونا أطرافاً فيها، في ما بينهما وبشكل خاص إتفاقية الطيران المدني الدولي لعام 1944 (إتفاقية شيكاغو) وإتفاقية خدمات المرور الجوي الدولي (الترانزيت) لعام 1944.

2 – في حال إعلان حالة الطوارئ الوطنية في أي طرف ووفقاً للمادة 89 من إتفاقية شيكاغو فلن يطبق هذا الإعلان على الطرف الآخر على أساس تمييزي.

3 – يأخذ الطرفان بعين الاعتبار المفاوضات في ما بينهما حول افتتاح ممر جوي بينهما وفقاً لإعلان واشنطن، بالإضافة لذلك، وبعد تصديق هذه المعاهدة، سيدخل الطرفان في مفاوضات تهدف إلى الوصول إلى إتفاقية نقل مدني بينهما وسيجري إتمام هذه المفاوضات خلال فترة لا تزيد عن 6 شهور من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

– المادة 16 – البريد والاتصالات:

يأخذ الطرفان بعين الاعتبار افتتاح خطوط الهاتف والفاكسيميلي في ما بينهما تنفيذاً لإعلان واشنطن، أما في ما يتعلق بالربط البريدي، فسيجري تشغيله عند توقيع هذه المعاهدة. كما يتفق الطرفان على إنشاء اتصالات لا سلكية وسلكية عادية وعلى إنشاء خدمات الربط التلفزيوني بالأسلاك والراديو والأطباق اللاقطة (ساتلايت) وفقاً للمعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال. وستجري المفاوضات في هذه المواضيع في فترة لا تزيد عن 9 شهور من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

–المادة 17 – السياحة:

يؤكد الطرفان رغبتهما المتبادلة لتعزيز التعاون في ما بينهما في حقل السياحة. ولتحقيق مثل هذا الهدف، وهنا يأخذ الطرفان بعين الاعتبار التفاهم المشترك الذي توصلا إليه في ما يتعلق بالسياحة يتفق الطرفان على التفاوض، في أقصى وقت ممكن، والوصول إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن 3 شهور من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة، وذلك بهدف تسهيل وتشجيع السياحة المتبادلة والسياحة من الدول الأخرى.

– المادة 18 – البيئة:

يتعاون الطرفان في المواضيع المرتبطة بالبيئة، لما يوليه الطرفان لهذا الموضوع من أهمية كبرى، وفي مواضيع منها المحافظة على الطبيعة ومحاربة التلوث، وكما هو موجود في الملحق رقم 4. وسيدخل الطرفان في مفاوضات ليتوصلا إلى إتفاق نهائي بهذا الشأن في فترة لا تزيد عن 6 شهور من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

– المادة 19 – الطاقة:

1 – سيتعاون الطرفان في تنمية موارد الطاقة بما في ذلك تنمية المشاريع ذات العلاقة بالطاقة كاستخراج الطاقة الشمسية.

2 – نظراً لكون الطرفين قد أتما التفاوض حول الربط المشترك لشبكات الكهرباء في منطقة إيلات – العقبة، لذا فسيقومان بتنفيذ هذا الربط عند توقيع هذه المعاهدة. ويعتبر الطرفان هذه الخطوة بوصفها جزءاً من مفهوم ثنائي وإقليمي أوسع مدى. ويتفق الطرفان على استئناف المفاوضات بينهما بأقصى وقت ممكن لتوسيع مجال الربط المشترك للشبكات الكهربائية.

3 – سيتوصل الطرفان إلى اتفاقات مشتركة في مجال الطاقة خلال 6 شهور من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

– المادة 20 – تنمية أخدود وادي الأردن:

يولي الطرفان أهمية كبرى للتنمية التكاملية لمنطقة أخدود وادي الأردن ليشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئة، والمشاريع المرتبطة بالطاقة والسياحة آخذين بعين الاعتبار الإطار المرجعي الذي صور في إطار اللجنة الاقتصادية الثلاثية الإسرائيلية – الأردنية – الأميركية، بهدف الوصول إلى خطة رئيسة لتنمية أخدود وادي الأردن لذلك سيبذل الطرفان قصارى جهدهما لإتمام التخطيط والسير في التطبيق.

– المادة 21 – الصحة:

سيتعاون الطرفان في مجال الصحة، وسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى إتفاق خلال فترة لا تزيد عن 9 شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه.

– المادة 22 – الزراعة:

سيتعاون الطرفان في مجال الزراعة، بما في ذلك الخدمات البيطرية وحماية النباتات، والتقنية الحيوية، والتسويق، وسيقومان، بالتفاوض بهدف التوصل إلى إتفاق في غضون 6 شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

– المادة 23 – العقبة وإيلات:

يتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة على الترتيبات التي ستمكنهما من التنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات من ضمنها تنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة تجارة حرة، والتعاون في الطيران، ومحاربة التلوث، والأمور البحرية، والشرطة، والرسوم الجمركية.

– المادة 24 – التعويضات:

يتفق الطرفان على إقامة لجنة تعويضات لحل كافة التعويضات المالية على أساس متبادل.

– المادة 25 – الحقوق والواجبات:

1 – لا تؤثر هذه المعاهدة ويجب أن لا تفسر على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق وواجبات الطرفين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

2 – يتعهد الطرفان بتنفيذ التزاماتهما بموجب هذه الاتفاقية بحسن نية ودون الالتفات إلى الأفعال والامتناع عن الأفعال من قبل أي طرف آخر وبشكل مستقل عن أي وثيقة لا تتماشى مع هذه المعاهدة، ولأغراض هذه الفقرة يبين كل طرف للآخر أنه حسب رأيه وتفسيره لا يوجد أي تعارض بين التزاماته التعاقدية القائمة وبين هذه المعاهدة.

3 – يتعهد الطرفان أيضاً باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق مواد المعاهدات المتعددة الأطراف التي هما طرفان فيها، على علاقاتهما بما في ذلك تقديم

إشعارات مناسبة للأمين العام للأمم المتحدة وغيره ممن يمارسون مهام الودعاء على المعاهدات الدولية.

4 – سيتخذ الطرفان كل الإجراءات اللازمة لإزالة الإشارات التحقيرية التي تتعلق بالطرف الآخر في المعاهدات الدولية التي هما طرفان فيها إلى الحد الذي توجد فيه إشارات كهذه.

5 – يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أية التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.

6 – مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة تعارض بين التزامات الطرفين بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات بموجب هذه المعاهدة ستكون ملزمة وستنفذ.

– المادة 26 – التشريعات:

يتعهد الطرفان خلال ثلاثة شهور من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة بتبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ولإنهاء أي التزامات دولية وإلغاء أي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة.

–المادة 27 – التصديق:

1 – يتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل الطرفين كل حسب إجراءاته الوطنية، وتدخل حيز التنفيذ بتبادل وثائق التصديق.

2 – تعتبر الملاحق، واللحوق، والخرائط والمرفقات لهذه المعاهدة جزء لا يتجزأ منها.

– المادة 28 – الإجراءات المؤقتة:

سيطبق الطرفان في بعض المجالات والتي سيتفق عليها إجراءات مؤقتة ستنفذ حين عقد الاتفاقات ذات العلاقة المنصوص عليها في هذه المعاهدة وذلك حسب الملحق (5).

–المادة 29 – حل النزاعات:

1 – تحل المنازعات الناتجة عن تطبيق هذه المعاهدة أو تطبيقها بالتفاوضأية منازعات لا يمكن حلها بواسطة التفاوض ستحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

–المادة 30 – التسجيل:

ترسل هذه المعاهدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بمقتضى المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

– الموقعين:

–وقّع المعاهدة عبد السلام المجالي، رئيس الوزراء الأردني.

–إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي

-انظر:حسن محمد طوالبة،مجلة حوار المتمدن ،العدد 3672 ،الأردن، 2012/03/19،ص 2-3-4.

قائمة المصادر
و المراجع

-قائمة المصادر:

1- بروبجر بيدرو ،الصراع العربي الاسرائيلي مئة سؤال و جواب ، ترجمة : ابراهيم صالح ، مراجعة و تدقيق: أكسم فياض، وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2012.

2- التل عبد الله، مذكرات عبد الله التل "كارثة فلسطين"، دار الهدى، [د-م]، 1990.

3- الدروزة محمد عزة ،القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء2 ، الطبعة 2 ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ،صيدا -بيروت، 1960.

4- رياض محمود ، مذكرات محمود رياض (1948 – 1978) البحث عن السلام و الصراع في الشرق الأوسط ، الطبعة2 ، دار المستقبل العربي، القاهرة،1985.

5- شيهان ادوارد.ر.ف. ، العرب والإسرائيليون وكيسنجر، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات،[د -م]،[د-ت].

6- عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة ، الطبعة 2 ، الدار المتحدة للنشر ،بيروت ، 1979.

7- هيكل محمد حسنين، ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 1986.

8- هيكل محمد حسنين، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (الأسطورة و الإمبراطورية و الدولة اليهودية)، دار الشروق، القاهرة – بيروت، 1996.

9- وايزمن عيزر ، الحرب من أجل السلام ، ترجمة :غازي السعيد ، دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية ، عمان ، 1984.

-قائمة المراجع:

1-ابراهيم جميل عطية -عيسى صلاح ،صك المؤامرة وعد بلفور 1917/11/2،[د-ن]،[د-م]،[د- ت].

2-بشير سليمان، جذور الوصاية الأردنية، دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني، دار الفارابي، [د-م]، 1982

3--الجدبة فوزي،قسم الجغرافيا،كلية الآداب،الجامعة الاسلامية،غزة-فلسطين،2008.
4-جرار حسني أدهم، شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيد الصهيوني1920-1933، دار الفرقان، عمان، 1922.
5-الحباشنة خالد عبد الرزاق ، العلاقات الأردنية الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام ، دار الجيل ، بيروت ، [د-ت].
6-حداد تيريز،القرارات و المبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947 – 1994 ، الطبعة2 ، مطابع دار الشعب ، عمان ،[د-ت].
7-الحمدان غسان،التطبيع (استراتيجية الإختراق الصهيوني) ، الطبعة2 ، دار الأمان للطباعة و النشر ، بيروت ،1989.
8-الحمد جواد، عملية السلام في الشرق الأوسط و تطبيقاتها على المسارين الفلسطيني و الأردني ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، دار البشير للنشر و التوزيع ، عمان ، 1996.
9-الحمد جواد ، مستقبل السلام في الشرق الأوسط ،المؤسسة المتحدة للدراسات و البحوث ، واشنطن ، 1994.
10- الربايعة غازي اسماعيل ، الإستراتيجية الاسرائيلية للفترة من (1948 – 1967) ، مكتبة المنار الزرقاء ،[د-م]، 1983.
11- الرشيدات شفيق، صك الانتداب في ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية،الجزء1،[د-ن]،[د-م]،[د-ت].
12- السمان نبيل ،طريق السلام الاسرائيلي ، [د-ن] ، دمشق، [د-ت].
13- سيل باتريك ، الأسد (الصراع على الشرق الأوسط) ،دار الساقي ، لندن ، 1988.
14- الشيخ رأفت غنيمي ، تاريخ العرب المعاصر ، دار روتاينرت للطباعة ، بيروت،1996.
15- صايغ أنيس، الهاشميون و قضية فلسطين، منشورات جريدة المحور و المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1966.

16- صايغ أنيس، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، [د-ن] ، بيروت،1966.
17- صقر محمد و جواد الحمد و عماد يوسف و مجدي عمر و هاني سليمان و أسامة محمد، المعاهدة الأردنية الاسرائيلية دراسة و تحليل ، دار البشير للنشر و التوزيع ، عمان، 1994 .
18- طربين أحمد،تاريخ المشرق العربي المعاصر،المطبعة الجديدة،دمشق،1986.
19- العارف عارف، نكبة فلسطين و الفردوس المفقود – من قرار التقسيم إلى بدء الهدنة – ، الجزء الأول، دار الهدى،[د-م]،1976.
20- العرموطي خالد ابراهيم ، ملك السلام محاولة لصياغة التاريخ ،[د-ن]،عمان، 1994.
21- العابد إبراهيم ، دليل القضية الفلسطينية أسئلة وأجوبة، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،1969.
22- فانس فيك وبيار لوير ، الملك حسين حربنا مع اسرائيل ، دار النهار للنشر ، بيروت ،1978.
23- الكيالي عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات العربية للدراسات، بيروت، 1973.
24- كوانت وليامز. ب ،عملية السلام و الدبلوماسية الأمريكية و النزاع العربي الاسرائيلي منذ 1967 ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، 1994.
25- محافظة علي، تاريخ الأردن المعاصر -عهد الإدارة-، الطبعة 2،[د-ن] ، عمان ، 1989 .
26- منسي محمود حسن صالح، الشرق العربي المعاصر-الهلال الخصيب-، جامعة الأزهر، القاهرة، 1995.
27- منسي حمود حسن صالح ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر،[د-ن]، القاهرة،2002.

28- الهور منير وطارق الموسى ، مشاريع التسوية السورية للقضية الفلسطينية 1947 – 1985،الطبعة2 ،دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية ، عمان ، 1986.

-الرسائل الجامعية:

1-بدوي محمد طه ، القضية الفلسطينية (عواملها و وضعها الاستراتيجي الراهن) ، بحث في كتاب المجتمع العربي و القضية الفلسطينية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1977 .

2--جيهان بنت ابراهيم شار علي عبد الرحيم ، الآثار السياسية و الحضارية للانتداب الفرنسي و البريطاني على بلاد الشام ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 2011.

-الندوات و المحاضرات:

-الندوات:

1-الدجاني أحمد صدقي ، قضية فلسطين و الصراع العربي الصهيوني بعد حرب الخليج ، أوراق عمل و مناقشات الندوة الفكرية (أزمة الخليج و تداعياتها على الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991.

2-غليون برهان ، حرب الخليج و المواجهات الاستراتيجية في المنطقة العربية ، أوراق عمل و مناقشات الندوة الفكرية (أزمة الخليج و تداعياتها على الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1991.

3-مسلم طلعت ، مداخلة :أوراق عمل و مناقشات الندوة الفكرية (أزمة الخليج و تداعياتها على الوطن العربي)، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991.

4-نعمان عصام ، مداخلة : أوراق عمل و مناقشات الندوة الفكرية (أزمة الخليج و تداعياتها على الوطن العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991.

-المحاضرات:

1-أبو غريبة بهجت ، أشكال و وسائل التطبيع السياسي ومخاطرها و وسائل المجابهة ، محاضرة ألقيت في مجمع النقابات المهيمنة ، عمان، 1994/11/19.

-المجلات والصحف:

-المجلات:

2-أحمد محمد السيد،لماذا انهار الاتحاد السوفياتي،مجلة السياسة الدولية ،العدد6،القاهرة،1992.

3-التكريتي برزان،انهيار الاتحاد السوفياتي-بعض من أسبابه-،مجلة آفاق عربية، العدد3 ،السنة 17،بغداد،1992 .

4-الحوراني هاني،مسارات العلاقات الأردنية الاسرائيلية 1994-2004،مجلة قضايا المجتمع المدني.

5--سليم محمد السيد،العرب فيما بعد العصر السوفياتي -المخاطر و الفرص- ،مجلة السياسة الدولية،العدد108،القاهرة،1992.

6-طوالبة حسن محمد، مجلة حوار المتمدن ،العدد 3672 ،الأردن، 2012/03/19،

7-غصيب هشام ، من المفاوضات إلى التطبيع ، مجلة أوراق ، العدد 5 ، رابطة الكتاب الأردنية ، عمان ،1994 .

8--معروف خلدون ناجي، الصراع العربي الصهيوني بعد حرب الخليج، مجلة آفاق عربية، العدد3، السنة17، بغداد، 1992.

9--نوري قيس محمد، اسرائيل و حرب الخليج ، أبعاد التحالف الاستراتيجي الأمريكي – الاسرائيلي ،مجلة آفاق عربية ، العدد2 ، السنة 17 ، بغداد.

-الصحف:

10- النوايسة رياض ، قراءة قانونية حول قانون المقاطعة و خطر التعامل مع العدو ، صحيفة المجد ، العدد 65 ، 1995/05/08.

-الموسوعات:

1-المسيري عبد الوهاب ، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ،[د-ن]، [د-م]،[د- ت].

2-الموسوعة العربية العالمية،الجزء 1-الجزء 17،الطبعة 2،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع،المملكة العربية السعودية،1999.

-المواقع الالكترونية:

1-http://www.aljabha.org/index.asp?i=16242

2-http://www.aljazeera.com/Search/?q=%u0627%u0644%u064
5%u0644%u0643%20%u0639%u0628%u062F%20%u0627
%u0644%u0644%u0647%20……%u0648%u062D%u062F%
u0629%20%u0627%u0644%u0636%u0641%u062A%u064A
%u0646%20

3-http://eltaher.org/biography/arabic/biography_p70_ar.html

4-http://www.marefa.org/index.php

5-http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/bc474121-969e-
4f75-8a35-b6308c78ab79

6-http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx

7-http://culture.gov.jo/new/%D9%85%D8%B9%D8%AC%D9
7%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A8%D8%A7%D8%A
1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8
A%D9%8A%D9%86/13948%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7
%D9%84%D9%84%D9%8D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%84%D
8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-1882-1951

8-http://upload.wikimedia.org

الفهارس العامة

فهرس الأعلام

(أ)

أبا إيبان 33-34

آرثر جيمس بلفور 12-17-18

إسحاق رابين 41

إسحاق شامير 43

ألنبي 4-5

أوليغر بولي 15

إيجال ألون 33-34

إيزنهاور 35

(ب)

باتريك سيل 39

برنادوت 29-30

بنيامين نتنياهو 38

بيك 13

بيل 19-24

بيغن 41

(ت)

تشرشل 7-9-23

تمبلر 33

تيودور هرتزل 17

(ج)

جورج بوش الأب 33-34-36-37

جولدا مائير 20-25-33

جمال عبد الناصر 56

جون فيليبي 9-23

جون جلوب 13-29-33

(ح)

الحاج أمين الحسيني 30

حافظ الأسد 39

حسين - الملك -32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-46-47-52

حسين صدام 50

(د)

دان ريف 30

دالاس 33

دين براون 38

(ر)

رالف بانش 30

روتشيلد 18

رياض محمود 37

ريتشارد نيكسون 38 -41

(ش)

الشريف حسين 4-5-6-23-24

شمعون بيريز 43

شوكت الساطي 29

(ط)

طلال 32

(ع)

عبد الله 6-7-8-9-10-11-12-13-20-22-23-24-25-28-29-30-31-32-33

عبد الله التل 25-29

علي رضا الركابي 9

(غ)

غورو 9

(ف)

فيصل 4-5-6-8-23

(ك)

كيش 24

(ل)

لويد سلوين 33

(م)

محمد الأنسي 24

محمد أنور السادات 40-41-42

محمد حسنين هيكل 33

موريسون 27

مكماهون 17

موشي جاك 31

موشي دايان 29-40-41-64

موسى شرتوك 22-25

(ن)

نايف 32

(هـ)

هربرت صمويل 6-10-23

هنري كسنجر 18–40

(و)

والتر لاكور 17–18

وايزمن 23

ودهد 24

ويليام روجز 36

(ي)

ياكوف هيريزتزغ 33

يوسي ميلمان 30

فهرس البلدان والأماكن

(أ)

الاتحاد السوفياتي 19-3-515-45-55

إربد 40

الأردن 6-9-10-13-14-30-31-33-34-35-36-38-39-40-43-46-47-51-52-53-55-56-59-60-62-63-64-65-66-67-69-70-72

أريحا 30-31

أسدود 69

اسرائيل 15-17-19-20-28-30-31-34-35-36-38-39-40-42-43-46-63-68-72

ألنبي (جسر) 24

أم الرشراش (قرية) 30

انجلترا 6-8

أوربا 15-16-23-69

أوروبا الشرقية 17

أوسلو 57-59-64

أواب 5

إيلات 30

(ب)

الباب 5

باريس 5

بازل 15-16-17

الباقورة 61

البحر الأبيض المتوسط 7-49

البحر الأحمر 30

بغداد 63

بلاد الشام 4-5

بيت الضيافة 34

بريطانيا 4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14-16-18-24-27-31

(ت)

تركيا 5

تل أبيب 34

تيران (مضيق) 35

(ج)

الجمهورية العربية المتحدة 10-39

جنين 29

الجولان29-61

(ح)

الحجاز 4-11

حيفا 69

(خ)

الخليج العربي 7-42-48-50-55

الخليل 30

درعا 7

دمشق 4-5-6-51

(ر)

الرباط 41-46

(ز)

زيوريخ 24

(س)

سمخ 29

سوريا 5-6-7-23-30-35-38-39-40-51-53-54-62-70

السويس 35-38

سويسرا15

سيناء 43-46

(ش)

شرق الأردن 4-5-6-7-8-9-10-11-12-22-23-25-66

الشرق الأوسط 18-38-39-42-43-

الشغور (جسر) 5

(ض)

الضفة الغربية 31-34-35-39-43- 45-46-47-59-62-64-66-67

(ع)

العراق 5-11-13-23-40-42-48-50-51-52-53-54-56

عسقلان69

العقبة 4-5-7-11-34-35

عمان 4-8-9-10-12-24-25-33-39-57

(ع)

غزة 53-59-61-66-67

الغمر 61

(ف)

فرنسا 4-5-6

فلسطين 6-7-9-11-12-15-16-17-18-19-20-23-24-25-27-28-30-31-32-39-40-43-52-60-61-66

(ق)

القاهرة 17-34-37

القدس 19-23-29-30- 31- 34 -39-41-59

(ك)

الكرك 4

(ل)

لبنان 30-37-61

اللطرون 29

لندن 9-13-23-34

ليبيا 54

(م)

المثلث 29

المجامع (جسر) 25

مدريد 43-45-51-52-53-54-55-56

المسجد الأقصى 32

مصر 30-31-35-36-38-39-40-46-51-55-59-63

معان 4-5-11

مكة 4

المملكة العربية 10-39

المملكة الهاشمية الأردنية 14-30-32-45-55-56-62-64-66

موسكو 55

ميونيخ 17

(ن)

نجد 11

النرويج 57

النقب 30

(هـ)

الهند 7-8

(و)

وادي عربة 57-62-64

واشنطن 55-57

الولايات المتحدة الأمريكية 19-
33-38-39-40-48-49-50-
51-52-53-54-55-57-66

(ي)

اليرموك (نهر) 62-69-70

فهرس التنظيمات

(ج)

جامعة الدول العربية 27-28-29

الجمعية العامة للأمم المتحدة 11-19-20-27-30-23-35-45-57-60-62

جمعية العربية الفتاة 8

(ح)

الحركة الصهيونية 23-24-25-32

حزب الاستقلال 8

حزب العمل 43

حزب الليكود 43

حلف بغداد 63

(ع)

عصبة الأمم 6-9

(ل)

لجنة بيل 19

لجنة التوفيق الدولية 27

(م)

مجلس الأمة الأردني 31-32-39-45

مجلس الأمن 25-29-36-43-56-61

المجلس التشريعي 12

مجلس التعاون الخليجي 51

مجلس الوزراء 52

منظمة التحرير الفلسطينية 34-41-46-47-48-52-64

(ن)

نادي الصحافة الوطنية 35

(هـ)

هيئة الأمم المتحدة 11-19-20-27-30-32-35-54-57-60-62

(و)

الوكالة اليهودية 22-23-25-27

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
• **الإهداء**	
• **الشكر**	
• **مقدمة**	1
• **الفصل الأول: التبلور الجيو سياسي للأردن و اسرائيل**	3
–**أولا:** تشكل الدولة الأردنية	4
–**ثانيا:** تشكل دولة اسرائيل	15
• **الفصل الثاني: مراحل تطور العلاقات الأردنية الاسرائيلية**	
–**أولا:** جذور العلاقات	22
–**ثانيا:**المرحلة الأولى 1948–1967	27
–**ثالثا:**المرحلة الثانية 1967–1973	34
–**رابعا:**المرحلة الثالثة 1973–1994	39
• **الفصل الثالث: معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية**	
–**أولا:**أسباب تأخر عقد معاهدة السلام	45
1– الموانع الداخلية الأردنية	45
2–الموانع العربية	48
3–المانع الدولي	53
4–المبررات الرسمية الأردنية	55
–**ثانيا:** مضامين المعاهدة و أبعادها	58

• **خاتمة**	72
• **الملاحق**	74
• **قائمة المصادر والمراجع**	94
• **الفهارس العامة**	100
- **فهرس الأعلام**	101
- **فهرس البلدان والأماكن**	104
- **فهرس التنظيمات**	108
• **فهرس الموضوعات**	109